جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة ماستر

الميدان : الحقوق والعلوم السياسية
الفرع: علوم سياسية
التخصص: العلاقات الدولية

رقم: .....
يوم: 2025/06/04

إعداد الطالب(ة) :
العياشي صالح

إستراتيجيات الصين للنفوذ في أفريقيا[2000 – 2024]

لجنة المناقشة:

الاستاذ/د الباهي سمير	أ. ت.ع	جامعة بسكرة	رئيسا
الاستاذ/د نبار سليمان	أ. مح ب	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
الاستاذ/د البار أمين	أ. ت.ع	جامعة بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية :**2024- 2025**

شـكر وعـرفان

الحمد لله رب العالمين على توفيقه لإنجاز هذا العمل، وعرفانا بالجميل أتقدم بأصدق عبارات الشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف

الدكتور: " نبار سليمان" على قبوله الإشراف على هذا العمل وعلى حسن نصحه وتوجيهه سائلا المولى عز وجل أن يمده بموفور الصحة والهناء وأن يبارك له في عمره وأن يجزيه خير الجزاء.

الشكر موصول الى كافة الطاقم التدريسي لقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية لجامعة محمد خيضر بسكرة، كل باسمه على ما قدموه لنا من زاد علمي وعلى صبرهم معنا طيلة المشوار الدراسي.

الشكر موصول كذلك الى:

- رئيس قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

  الأستاذ الدكتور: قريب بلال.
- نائب رئيس قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

  الأستاذة الدكتورة: حروري سهام.
- رئيس شعبة العلوم السياسية والعلاقات الدولية

  الأستاذ الدكتور: باهي سمير.

على كل المساعدة التي قدموها لنا طيلة المشوار الدراسي وصبرهم معنا، فتحية خالصة مني إليهم جميعا.

الإهـــــداء

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله

أهدي هذا العمل إلى:

روح الوالدين الكريمين مختار (العمري)، وفضيلة (ملوكة) .

أهديها كذلك الى روح العزيزين أخي لحسن (الدبة)، أختي لويزة (طبيشة).

إلى الإخوة والأخوات الأكارم حفظهم الله.

إلى الزوجة الفاضلة نعمة التي هي سندي في هذه الحياة.

إلى ابنائي الأعزاء: العمري لحسن، هديل، عبد النور، يحي. حفظهم الله ورعاهم .

إلى كل الأحبة.

إلى الجزائر شعبا ووطنا.

صالح

خطة البحث:

مقدمة

- **الفصل الأول: الإطار العام للدراسة**
  - المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

المطلب الأول: مفهوم الاستراتيجية

المطلب الثاني: تغير مفهوم القوة

المطلب الثالث: استراتيجية الحزام والطريق الصينية

  - المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

المطلب الأول: الواقعية الدفاعية (كينيث وولتز)

المطلب الثاني: الاعتماد المتبادل

المطلب الثالث: مقاربة القوة الناعمة (جوزيف ناي)

  - المبحث الثالث: العلاقات الصينية الافريقية

المطلب الأول: الجذور التاريخية للعلاقات الصينية الافريقية

المطلب الثاني: أهمية التواجد الصيني في افريقيا

المطلب الثالث: مميزات التعاون الصيني الافريقي

- **الفصل الثاني: الاستراتيجيات الصينية للنفوذ في افريقيا**
  - المبحث الأول: مجالات النفوذ الصيني في افريقيا

المطلب الأول: المجال الاقتصادي والمالي

المطلب الثاني: المجال الزراعي

المطلب الثالث: المجال الصحي

المطلب الرابع: المجال العسكري والأمني

  - المبحث الثاني: آليات النفوذ الصيني في افريقيا

المطلب الأول: الآلية الديبلوماسية

المطلب الثاني: الآلية الاقتصادية

المطلب الثالث: الآلية العسكرية والأمنية

- المبحث الثالث: الأطر التعاونية الصينية الافريقية المشتركة

المطلب الأول: منتدى التعاون الصيني الافريقي (بداية من سنة 2000)

المطلب الثاني: مبادرة النيباد (2001)

المطلب الثالث: وثيقة سياسات الصين تجاه افريقيا 2006

المطلب الرابع: الأجندة الافريقية 2063

- المبحث الرابع: تحديات الاستراتيجية الصينية في افريقيا

المطلب الأول: تحديات البيئة الداخلية الأفريقية

المطلب الثاني: تحديات البيئة الاقليمية

المطلب الثالث: تحديات البيئة الدولية

الخاتمة

المقدمة

تحتل الصين اليوم مكانة مرموقة على الساحة الدولية حيث تسعى بقوة لتوسيع نفوذها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية في مختلف انحاء العالم، يعد النفوذ الصيني في افريقيا واحدا من أبرز الأمثلة على هذه السياسة التوسعية، حيث تمتلك الصين شبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية والثقافية مع العديد من الدول الافريقية.

من خلال هذه الدراسة سنقوم بدراسة وتحليل استراتيجيات الصين لتعزيز نفوذها في افريقيا وذلك من خلال استعراض السياسات الاقتصادية والاستثمارات الضخمة التي تقوم بها، بالإضافة الى الجهود الدبلوماسية والمبادرات الثقافية ، سنحاول من خلال هذه الدراسة فهم الأهداف الصينية من هذه الاستراتيجيات وكيفية تأثيرها على العلاقات الدولية وعلى الدول الافريقية بشكل خاص.

سيتم التركيز في هذه الدراسة على تحليل العوامل التي تساعد الصين في تعزيز نفوذها وكذلك التحديات والانتقادات التي تواجهها من قبل المجتمع الدولي والدول الافريقية.

نتطلع من خلال هذا البحث الى تقديم رؤية شاملة ومتكاملة حول الدور المتنامي للصين في افريقيا وكيفية تأثيره على مستقبل القارة الافريقية منذ سنة 2000 تاريخ اعتماد المنتدى الصيني الافريقة الى سنة 2024.

أهمية الموضوع: تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع من خلال:

تدخل هذه الدراسة ضمن دراسات التكامل الاقليمي بنمظوره الجديد ، الذي يتراجع فيه معطى القرب الجغرافي لصالح معطيات أخرى أهدمها تحقيق الاهداف المتبادلة .

كما تكمن أهمية الموضوع في دراسة الاستراتيجيات الصينية التي انتهجتها الصين للولوج الى أفريقيا، حيث أنه بفضل هذه الاستراتيجيات (السياسية، الثقافية، الاقتصادية، الصحية، العسكرية، الزراعية) استطاعت الصين الولوج الى منطقة شمال أفريقيا ومنطقة القرن الأفريقي وصولا الى جنوب القارة الأفريقية اعتمادا على استراتيجية واضحة المعالم، وهي احترام سيادة كل دولة وعدم تبني المشروطية السياسية.

التعرف على أهمية التحديات الداخلية و الخارجية أمام التواجد الصيني في افريقيا .

أهداف الدراسة:

تندرج أهداف دراسة استراتيجيات الصين للنفوذ في افريقيا في النقاط التالية:

محاولة اثراء موضوع التعاون و الشراكة في اطار الاتجاه الوظيفي الجديد .

تحليل وتفسير استراتيجيات الصين في تعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي في القارة الأفريقية.

دراسة الأدوات المستخدمة مثل الاستثمارات المباشرة والمساعدات التنموية.

- تقييم التأثير السياسي والاقتصادي لهذه الاستراتيجيات على الدول الافريقية، ومدى تغير علاقاتها الدولية.
- فهم الدوافع الصينية، سواء كانت مرتبطة بالموارد الطبيعية، الأسواق الجديدة، أو تعزيز موقعها الجيوسياسي عالميا.
- تحديد ردود الفعل في القارة الافريقية، سواء محليا أو إقليميا أو دوليا على النفوذ الصيني في افريقيا.

أسباب اختيار الموضوع:

تنوع أسباب اختيار الموضوع بين أسباب ذاتية وأخرى موضوعية، حيث تتمثل الأسباب الذاتية في:

- **الأسباب الذاتية:**
  - الاهتمام بموضوع التوسع الصيني في افريقيا بالخصوص.
  - الرغبة في فهم المقاربة الصينية المستخدمة للنفوذ في افريقيا .
  - التعرف على الفرق بين التواجد الصيني و الغربي في افريقيا و العمل للوصول الى الادوات المثلى لتحقيق ذلك
- **أما عن الأسباب الموضوعية فهي:**
  - **دراسة التوسع الصيني:**
  - اثراء موضوع النفوذ الصيني في افريقيا و الادوات الخاصة لذلك

/ تزايد النفوذ الصيني في القارة الافريقية خلال العقود الأخيرة

/ القاء نظرة على سياسات الصين الخارجية

/ معرفة الأهداف الاستراتيجية من وراء هذا التوسع

  - **دراسة التأثير الاقتصادي والسياسي:**

/ دراسة تأثير الاستثمارات والمشروعات الصينية في الاقتصاد والسياسة ومدى تأثير ذلك على الدول الافريقية.

  - **نظرة القوى العالمية لهذا التوسع:**

/ كيفية استجابة القوى العالمية لهذا التوسع ومدى تأثير ذلك على التوازنات العالمية.

الدراسات السابقة:

من خلال البحث في الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، تبين وجود بعض الدراسات التي تحدثت بشكل أو بآخر عن بعد أو أكثر من أبعاد الدراسة سوف تستفيد منها الدراسة الحالية، وهي مجموعة الدراسات المتعلقة بالجزء الخاص، ومنها:

كتاب للدكتور **محمد الصالح جمال** بعنوان: "**الاختراق الصيني للقارة الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة**، الطبعة الأولى2020، الصادر عن المركز العربي الديمقراطي بألمانيا. ركز هذا الكتاب على مجموعة الاعتبارات التي ساهمت في نجاح الاستراتيجية الصينية في إفريقيا من خلال المكانيزمات التي اعتمدتها الصين بالإضافة إلى التداعيات الإقليمية والدولية للمنطقة الإفريقية باعتبار أن القارة الإفريقية منطقة نفوذ للقوى الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية، خاتما ذلك بنظرة استقرائية للصراع الصيني الغربي في إفريقيا.

رسالة ماجستير لـ: **قط سمير** بعنوان " **الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في أفريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة – قطاع النفط نموذجا**–" دفعة 2008، جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، حيث حاول التركيز على حقيقة النمو الصيني والدور الذي يمكن أن يلعبه في النظام الدولي و في إفريقيا ، كما حاول التركيز على مدى النفوذ الصيني مقارنة بالنفوذ الغربي في المجال النفطي ، في الأخير ركز على الإيجابيات و السلبيات المترتبة على السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا.

بحث ل : **هدى بن محمد** ، **ابتسام طوبال** بعنوان **الإطار العام للشراكة الصينية الأفريقية وسبل تحقيقها**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ،جامعة تمنغست، الجزائر ، 2020. حيث ركز هذا البحث على الشراكة الصينية الأفريقية ، والتعرف على الامكانات والدوافع والمبادرات وأهم محطات هذه الشراكة بالإضافة إلى ابراز أهم سبل تحقيق هذه الشراكة. وفي الاخير خلص البحث الى أن الشراكة بين الصين و إفريقيا حققت نتائج كبيرة وعدة مزايا للجانبين على حد سواء ، كما نوهتا الباحثتان بوجود آفاق واعدة و كبيرة للشراكة الصينية الأفريقية خاصة بوجود الإرادة لتطويرها من الجانبين.

إشكالية الموضوع :

يثير موضوع استراتيجيات الصين للنفوذ أفريقيا العديد من التساؤلات، حيث يشير العديد من الباحثين بأن التواجد الصيني في افريقيا هو عبارة عن استعمار حديث بوسائل وطرق حديثة، حيث استطاعت الصين التواجد في أكثر دول القارة بفضل هاته الوسائل، في حين يرى آخرون أن التواجد الصيني في افريقيا جاء نتيجة لرغبة الدول الأفريقية في الانفتاح على العالم والاستفادة من التكنولوجيا ب و تحقيق النمو بعيدا عن المشروطية السياسية.

ومن خلال ما سبق، ومحاولة من الباحث فهم استراتيجيات الصين للنفوذ في افريقيا من 2000 الى 2024 بالاعتماد على المقاربات في العلاقات الدولية المفسرة لها يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف انعكست استراتيجيات الصين لتوسيع دائرة نفوذها في افريقيا ما بين 2000 و 2024 ؟

حيث تنطوي تحت هاته الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية المهمة وهي:

ماهي أهم الدوافع الصينية للنفوذ في القارة الافريقية ؟

ماهي اهم الاطر و الاستراتيجيات الصينية للنفوذ في افريقيا ؟

ماهي اهم التحديات التي تواجه النفوذ الصيني في افريقيا ؟

- **الفرضيات:**

للإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة، تم الاعتماد على الفرضيتين التاليتين:

- يمكن ارجاع امتداد النفوذ الصيني في افريقيا الى اعتمادها استراتيجيات تتكيف مع خصوصية الدول الافريقية .
- الاعتماد على مقاربة القوة الناعمة بدلا من التركيز على الجوانب السياسة ساهم في امتداد النفوذ الصيني في افريقيا .

- **المنهج المستخدم:**

دراسة الموضوع اقتضت توظيف المنهج الوصفي من خلال تبيان السياسة الخارجية الصينية اتجاه افريقيا، وأهم القطاعات التي استثمرت فيهم الصين داخل القارة الأفريقية. مع تحليل شامل لكيفية تنفيذ الصين لاستراتيجياتها الاقتصادية والسياسية والأمنية في افريقيا وتفسير تأثيراتها.

نهج دراسة حالة من خلال التركيز على الوحدات المتشاركة (الصين ، الدول الافريقة) و معالجة أهم المتغيرات المتعلقة بها كمحاولة للخروج بنتائج يمكن تعميمها .

- **حدود الدراسة:**

- **الحدود الزمانية:** هي انطلاقا من سنة 2000 وهي بداية انطلاق الشراكة الصينية الأفريقية المتمثلة في منتدى التعاون الصيني الافريقي الى غاية سنة 2024.
- **الحدود المكانية:** دول القارة الأفريقية .
- **الحدود الموضوعية** : التركيز على الاستراتيجيات الصينية للنفوذ في افريقيا و اهم التحديات التي تقف امامهاّ

- **التنظيم الهيكلي للدراسة :**

تم تقسيم الدراسة الى فصلين، تم التطرق في الفصل الأول الى الإطار العام للدراسة، حيث تم في المبحث الأول بناء الإطار المفاهيمي للدراسة من خلال معالجة مفاهيم الاستراتيجية والقوة، أما المبحث الثاني فقد خصص للإطار النظري للدراسة حي تم التطرق لمختلف المقاربات النظرية التي اعتمدتها الصين في سياستها الخارجية اتجاه أفريقيا. أما المبحث الثالث فيركز على مميزات العلاقة الصينية الأفريقية.

أما الفصل الثاني فقد عالج استراتيجيات الصين للنفوذ في افريقيا، حيث بين المبحث الأول مجالات النفوذ الصيني في افريقيا (اقتصاديا وماليا، زراعيا، صحيا، عسكريا وأمنيا). والمبحث الثاني يحدد آليات النفوذ الصيني في افريقيا من خلال الآلية الديبلوماسية والاقتصادية والعسكرية الأمنية، أما المبحث الثالث خصص للأطر التعاونية الصينية الأفريقية المشتركة انطلاقا من منتدى التعاون الصيني الأفريقي في سنة 2000 مرورا مبادرة النيباد 2001 ووثيقة سياسات الصين اتجاه افريقيا 2006، وقوف عند الأجندة الأفريقية 2063 أما المبحث الرابع فقد خصص للتحديات التي تواجه الصين في أفريقيا سواء تحديات البيئة الداخلية الافريقية او تحديات البيئة الإقليمية، أو تحديات البيئة الدولية.

- **صعوبات الدراسة:**

أهم صعوبات الدراسة تكمن في صعوبة التنبؤ بمدى استمرارية التواجد الصيني في افريقيا، في ظل الصراع الدولي على هاته القارة الأفريقية، بالإضافة الى زيادة حدة التوترات والصراعات العسكرية داخل القارة الأفريقية هذا من جهة ومن جهة أخرى قلة المراجع خاصة الكتب التي اهتمت بالتواجد الصيني في افريقيا حيث تكون عادة شاملة لكل المجالات.

صعوبة الحصول على الاحصائيات الدقيقة و المفصلة حول المشاريع المشتركة ، اضافة الى التقارير السنوية التي تحدد النتائج .

الفصل الأول :
الإطار العام للدراسة

- **الفصل الأول: الإطار العام للدراسة**

- **المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة**

لقد جاء مفهوم الاستراتيجية ليعزز مكانته داخل حقل السياسة وخاصة في حقل العلاقات الدولية كغيره من المفاهيم في هذا الحقل من اجل فهم الظاهرة السياسية من مدخلاتها الى مخرجاتها، وقد اعتمد هذا المصطلح بعد ذلك في شتى الحقول بعد أن كان مقتصرا على الحقل العسكري. ان الاستراتيجية التي ابتكرت في المعارك الحربية هي فن وعلم التغلب على مزايا الحجم، فالاستراتيجية تهدف الى اتاحة نصر الصغير على الكبير والقلة على الكثرة على الأقل لبعض الوقت.

ومع بداية بروز معالم النظام الدولي الجديد فأن المشهد العالمي قد تغير ولعدة أسباب ومعطيات ونتيجة التحولات السياسية والاقتصادية من خلال انهيار قطب الاتحاد السوفياتي، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة العالمية في عدة مجالات، كما أن هناك العديد من القوى الصاعدة التي سطرت خطة من أجل فرض تواجدها في العلاقات الدولية كالصين، ولذلك يظهر مفهوم الاستراتيجية كعنصر مهم في حقل العلاقات الدولية وانتقال مفهومه من المفهوم الكلاسيكي العسكري الى المفهوم الحديث الناعم.

01/ المطلب الأول: مفهوم الاستراتيجية:

يعتبر مصطلح الاستراتيجية من المصطلحات العابرة للتخصصات ومنه وجب تعريفه بناء على العديد من الأفكار والمستويات في حقل العلاقات الدولية فالاستراتيجية في الفكر الغربي قد عرفها:

توماس شيلينج في كتابه (استراتيجية الصراع) على ان هذا المصطلح مأخوذ من نظرية اللعب التي تصنف الألعاب الى ألعاب مهارات وألعاب حظ وألعاب استراتيجية وهذه الأخيرة تعني تلك الألعاب التي تعتمد فيها أفضل حركة يقوم بها أفضل لاعب على ما يفعله اللاعبون الآخرون. وقد قصد من هذا المصطلح التركيز على اعتماد قرارات الخصوم بعضها على بعض وعلى توقعاتهم لسلوك كل لاعب وليس هذا هو المعنى الذي يستخدم في المجال العسكري.[1]

ويعرفها **ليتريه:** هي فن اعداد خطة الحرب وتوجيه الجيش في المناطق الحاسمة والتعرف على النقاط التي يجب فيها حشد عدد أكبر من الجيوش لضمان النجاح في المعارك.[2]

1- توماس شيلينج، **استراتيجية الصراع** (تر: نزهت طيب و أكرم حمدان)، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون،2010، ص11.

2- نسيمة طويل، **دراسات في الفكر الاستراتيجي**، سلسلة مطبوعات، جامعة بسكرة، الجزائر: 2017، ص11.

وقد أعطى **ريمون آرون**: تعريفا مقارنا لها مع مصطلح الديبلوماسية حيث عرفها على أنها: قيادة وتوجيه مجمل العمليات العسكرية، أما الديبلوماسية فهي توجيه العلاقات مع الدول الأخرى على أن تكون الاستراتيجية والديبلوماسية تابعتين للسياسة.[3]

أي أنه بما أن الهدف من الاستراتيجية هو كسب المعركة، فان هذا الهدف يمكن تحقيقه سلميا كما يمكن تحقيقه عسكريا، وخصوصا في ظل التطورات الحديثة في العلاقات الدولية، ولذلك يمكن القول بان الاستراتيجية هي العلم والفن الذي بموجبه يمكن تجنيد كافة الإمكانيات والقدرات البشرية سواء كانت اقتصادية ام سياسية ام عسكرية من أجل بلوغ مكانة قوية يمكن بها تحقيق الهدف سلميا وبدعم من القوات العسكرية.

أما الاستراتيجية في الفكر الشرقي فيمكن التركيز على التعاريف التالية:

لينين: في توضيح مصطلح الاستراتيجية، الاستراتيجية الصحيحة هي التي تتضمن تأخير العمليات الى الوقت الذي يسمح فيه الانهيار المعنوي للضربة المميتة بأن تكون سهلة وممكنة. [4]

و يعرفها **كرازيلفكوف**– ضابط سوفياتي سابق– بأنها الاستراتيجية العسكرية تعتمد مباشرة على السياسة وتخضع لها، وخطط الحرب الاستراتيجية يتم تصميمها على أساس الأهداف التي تحددها السياسة [5]

تظهر الاستراتيجية كعامل أساسي في فهم ما يدور في حقل العلوم السياسية وفهم طبيعة النزاعات في عالم جد معقد تسوده الهيمنة والسيطرة، وفي ظل العولمة المتوحشة وفي ظل كذلك عالم لا مكان فيه للضعيف حيث منطق القوة هو السائد، ومن هنا تظهر أهمية الاستراتيجية وان تعددت مجالاتها وحقولها فهي تعطينا امامنا لفهم ما دار وما يدور وما سيدور وهنا تظهر أهمية الاستراتيجية لتحقيق المصلحة الوطنية، هذه الأخيرة التي كان يتم تحقيقها الا عن طريق استعمال القوة العسكرية الا انه مع مرور الزمن تطور هذا المفهوم وأصبح يشمل العديد من المجالات الاقتصادية، الثقافية، السياسية، الاجتماعية كما يمكن القول أن كل هاته المجالات يمكن أن تجتمع مع بعض مع القوة العسكرية من أجل تحقيق المصلحة الوطنية.

3– نسيمة طويل نفس المرجع ، ص12.

4– نفس المرجع ص 13

5– نفس المرجع ، ص 13–14

1* خصائص الاستراتيجية:

تتسم الاستراتيجية كمفهوم علمي في حقل العلاقات الدولية بعدد من الخصائص وهي:

أ – وضوح الأهداف وتكاملها:

بما أن الاستراتيجية هي عملية اختيار افضل الوسائل والوسائط من أجل تحقيق الأهداف العليا للدولة ، فان هذه الأهداف يجب ان تكون سليمة وواضحة وغير مشوشة، كما يجب أن تتسم بالاتساق المنطقي وعدم التناقض في اطار الاستراتيجية الواحدة ، أو بين الاستراتيجيات المختلفة والمتعددة في اطار المجتمع ككل [1] أي أنه من أجل ضمان تحقيق رؤية موحدة وتعزيز الكفاءة في تنفيذ الخطط هذا يؤدي الى تحقيق النتائج المرجوة بفعالية لكن يجب أن تكون الأهداف محددة بشكل دقيق و سهل الفهم مع التأكد أنها مترابطة ومتناسقة مع بعضها البعض.

ب – واقعية الأهداف:

ان اختيار الوسائل الناجحة للوصول الى الأهداف المراد تحقيقها يستلزم وجود اهداف واقعية يمكن تحقيقها، مع وجود تكافؤ بين الموارد والقدرات مع الأهداف، ويجب تحديد القدرات والامكانيات والموارد، ومقارنة الإمكانيات بالاحتياجات وتقييم احتمالية تحقق الأهداف المطلوبة بالإمكانيات المتاحة. [2] الواقعية تضمن أن تكون الأهداف متسقة مع البيئة المحيطة وظروفها وهذا ما يساعد على تعزيز التنفيذ الفعال وتقليل العقبات والتحديات الغير المتوقعة أي أن الأهداف تكون قابلة للتحقيق وتتناسب مع الموارد المتاحة والامكانيات الواقعية.

ج – العقلانية والتخصص:

العقلانية في مجال الاستراتيجية هي عقلانية الاختيار بين الوسائل والأهداف أي أن عملية الاختيار بين الأساليب والوسائل المختلفة يجب ان تكون على أساس عقلاني يمكن حسابه والدفاع عنه وهو يتحدد بمدى إمكانية هذه الوسائل في تحقيق الأهداف المطلوبة، ويقصد بالعقلانية أيضا الدراسة العامية للوقائع والبدائل المختلفة والاختيار العلمي الصحيح من بين هذه البدائل وتتضمن هذه العملية معرفة واضحة بالأهداف، ودراسة الأساليب البديلة لإنجازها، ومقارنة الأساليب لتحديد أسلوب واحد أو مجموعة من الأساليب. [3]

1 - كمال سمين إبراهيم، **الاستراتيجية الصينية في بحر الصين الجنوبي**، العراق: دار أيام للنشر والتوزيع، 2023، ص19.
2 – نفس المرجع، ص 19–20
3 – نفس المرجع، ص20–21

د – الاستمرارية:

يجب على الاستراتيجية أن تتصف بالاستمرارية أيضا وذلك مواكبة للاستمرار في تحقيق الأهداف، فالاستراتيجية لا تخاطب المشاكل اليومية، وانما تتضمن مراحل عدة تكمل كل واحدة منها ما سبقتها، وهذا يتطلب وضوح المراحل في ذهن المفكر الاستراتيجي من ناحية وضرورة الاستمرارية من ناحية أخرى. [1] تساعد الاستمرارية على تعزيز الثقة والاستقرار، مما يضمن نجاح التنفيذ الفعال وتحقيق نتائج ملموسة على المدى البعيد وهذا ما يعني الحفاظ على نهج ثابت ومستدام في تحقيق الأهداف طويلة الأمد مع التكيف مع المتغيرات دون فقدان الاتجاه العام.

هـ – المرونة والالتزام:

يجب أ ن تتضمن الاستراتيجية درجة من المرونة تسمح لها مواجهة المواقف غير المحتملة أو غير المتوقعة، مثل حالات الحرب أو الكوارث الطبيعية، ويفترض أن تحدد البدائل المناسبة لمثل هذه الحالات، أما الالتزام فيعني أن الاستراتيجية تكون ملزمة للجهات التي تقوم بتنفيذها. [2] ان الجمع بين المرونة والالتزام يضمن تحقيق التوازن بين التكيف والثبات لضمان النجاح في التنفيذ فالالتزام يشير الى الحرص على تحقيق الأهداف المحددة أما المرونة فتعني قدرة المنظمة على التكيف مع المتغيرات والظروف الغير المتوقعة دون ان تتأثر الأهداف الرئيسية.

ي – الشمولية:

بمعنى أن تكون الوسائل والأدوات المستخدمة في الوصول الى الأهداف (شاملة) أي وسائل سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية ... الخ، اذ أن الاستراتيجية تنطوي على تصور شمولي لهدف مراد تحقيقه بوسائل مختلفة وهذا الهدف مرتبط بأمن الدولة وحمايتها وضمان سلامتها من أي تهديدات. [3] أي ضمان جميع العناصر المؤثرة والمتأثرة في التخطيط والتنفيذ مثل الموارد، الأهداف، الفرق، البيئة الداخلية والخارجية أي ان الشمولية هي ضمان تكامل كل الابعاد لتحقيق رؤية موحدة وشاملة تعزز الفعالية والاستدامة في تحقيق الأهداف.

1– كمال سمين إبراهيم ، المرجع السابق ، ص 21

2 – نفس المرجع، ص 21

3 – نفس المرجع ، ص 21–22

2 –أنواع الاستراتيجية:

ان عملية تحديد الهدف يترتب عليها تخطيطا وهذا التخطيط يستوجب إيجاد آلية للتنفيذ، ان تكامل هاته العناصر فيما بينها يعطينا مفهوما للاستراتيجية، هاته الاستراتيجية تنحصر بين الوسيلة والغاية ومنه يمكن تحديد أنواع الاستراتيجية وفقا لعدة معايير أهمها:

أ –الاستراتيجية وفقا للوسائل المستخدمة لتحقيقها:

الاستراتيجية تتعدد أنواعها وفقا للوسائل المستخدمة لتحقيقها فهناك الاستراتيجية السياسية والاستراتيجية العسكرية، الاستراتيجية الاقتصادية، الاستراتيجية الثقافية...

الاستراتيجية السياسية: فتتولى اعداد الخطط والمبادئ التي تهيئ الأجواء لتحقيق الأهداف السياسية للدولة على الصعيدين الداخلي أو الخارجي.. فداخليا تتولى الاستراتيجية السياسية إدارة برنامج وطني لتحقيق الاستقرار والرفاه الاقتصادي والاجتماعي، وخارجيا تسعى هذه الاستراتيجية عبر التفاوض الى تهيئة البيئة الخارجية للدولة لتحقيق أهدافها السياسية في التصدي واحتواء الخصوم وكسب الحلفاء وتحقيق المكانة والتأثير للدولة.

الاستراتيجية الثقافية: ذات الأدوات الإعلامية والمعلومات لنشر ثقافتها والدفاع عن سياستها وحشد الراي العام العالمي حولها، فتستخدم الدبلوماسية للإقناع من خلال أدوات سليمة (المعونات الاقتصادية، معونات عسكرية) وكذا استخدام ما يعرف بأدوات القوة الناعمة من خلال المنظمات والتدخل في آليات المؤتمرات التعاونية، وذلك كله للبقاء على اطلاع مستمر بوضع الخصم وامكانياته. [1]

1 –.نسيمة طويل، مرجع سبق ذكره ص47–48

2 – ب – أنواع الاستراتيجية طبقا لمعيار الغاية:

تعتبر الغاية او الهدف من أهم خصائص الاستراتيجية ومنه يمكن تقسيمها وفق معيار الغاية الى:

الاستراتيجية المباشرة: هي تلك التي تبحث عن تحقيق الأهداف القومية بالطرق السريعة والوسائط الأكثر قوة، والأكثر وضوحا وتحديدا من خلال آليات الاغراء، والتهديد لتعديل سلوك الدولة الأخرى لصالح الدولة المستخدمة لهذه الاستراتيجية، ومن مزايا الاستراتيجية المباشرة سرعة الحسم ووضوح الغرض وعمق التأثير، وذلك من تمحور أدائها باتجاه واحد على طرف بعينه لغرض معين، وما يشوب هذه الاستراتيجية هو التسرع والانكشاف مع احتمالية الفشل وصعوبة التطبيق دون وقوع أخطاء.

الاستراتيجية الغير مباشرة: فهي لا تتجه الى طرف عينه بأداة وهدف واضح، وانما تسعى لتهيئة الظروف المحيطة بالطرف الثاني لتدفع به الى تبني أنماط سلوكية تخدم في مجملها الهدف النهائي للاستراتيجية فيكون أداء هذه الاستراتيجية اذن اشبه بأداء لاعب الشطرنج وذلك بتهيئة أجواء اللعبة والتمهيد للفوز من خلال عدة نقلات تمهيدية بحسب ما تقتضيه الضرورة، والظروف لإيصال الخصم في الأخير الى النقطة المطلوبة. [1]

3 – مقتربات دراسة الاستراتيجية:

هنالك عدة طرق التي يتبعها صانع القرار للوصول الى المصلحة القومية لدولة ما وعليه فاننا نجد عدة مقتربات تعالج مواضيع الاستراتيجية منها:

أ – مقترب الارتباط: تعتبر المقاربة الارتباطية أطروحة نظرية حديثة في دراسة الاستراتيجيات الدولية فهي تعمل على ربط المفاهيم التي تؤلف النظرية بالمؤشرات، فالنظرية الارتباطية ترتكز على ثلاث متغيرات هي: (الحوافز المستخدمة، الأهداف المبتغاة، القوى الفاعلة التي يتم بها الارتباط) مثل استراتيجية الارتباط في السياسة الخارجية الامريكية حيث استخدمت في ظل الحرب الباردة من خلال سياسات الاستقطاب بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية، وبعد نهاية الحرب الباردة شكلت لها فرصة لمزيد من الرواج العملياتي وبيان ذلك هو استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لها من خلال نوعين هما:[2]

---

1 – نسيمة طويل، مرجع سابق ص49.

2 – نفس المرجع ، ص50.

- استراتيجية الارتباط المشروطة:

وتتمثل في تقديم الحافز مقابل اتفاق مسبق على عمل تبادلي يتبع ذلك، مثلا تغيير المواقف المتصلة لبعض الدول مثل روسيا وموقفها من حرب الخليج الثانية 1991م وقيامها باتباع سياسة خارجية متحفظة مقابل سماح الولايات المتحدة الامريكية بتسريع ضخ الاستثمارات المالية الى اقتصادها الذي كان يجتاز عملية إعادة الهيكلة.

-استراتيجية الارتباط غير المشروط:

وتختلف هذه الاستراتيجية عن الأخرى في كونها لا تفترض اتفاق مسبق ينجر عنه إجراءات تتبع ذلك وتتنوع الحوافز التي تدخل ضمن هذه الاستراتيجيات الارتباطية. (حوافز اقتصادية، حوافز سياسية، حوافز ثقافية، حوافز عسكرية تشكل جميعها اغراءات لصانعي القرار لتبديل مواقفهم بما يتلاءم والمصلحة القومية لدولة ما [1] حيث يتم تقديم الدعم العسكري أو المساعدة دون توقع مقابل مباشر، وهذا يهدف الى تعزيز الثقة والتعاون والاستقرار على المدى الطويل .

- مقترب الاختيار الاستراتيجي:

في هذا المقترب يعرف **سلنتشف Slantchev** بأنه: دراسة التفاعل الاستراتيجي بين الجهات الفاعلة في البيئة الدولية ويتم تعريف العدو/ الصديق انطلاقا من عنصري التفضيل والمعتقد.

1- التفضيلات: يقصد بها براغماتية ومستوى العقلانية لدى الخصم.

2 – المعتقدات: ويقصد بها هل هذا الخصم ذو معتقدات متطرفة أو متقبلة للتفاوض والمساومة، وكذلك فهذا المقترب يتطرق الى عناصر أخرى هي:

– البيئة الدولية: الدولي، الإقليمي، المحلي، وكذا مختلف الإجراءات التي تصاحب جمع المعلومات عن الخصم عن طريق الاستخبارات، البعثات الدبلوماسية و القنصلية.[2]

1- نسيمة طويل، مرجع سبق ذكره، ص50,

2- نفس المرجع السابق ، ص51.

– **العقلانية:** وهي تصميم محاكاة لتصرفات الخصم المفترض من خلال:

/ التصرفات الارتجالية

/ التصرفات العقلانية

– **الخيار الاستراتيجي:** والذي يبنى على

/ الفاعلين الاستراتيجيين

/ نتائج التفاعل بين الفاعلين الاستراتيجيين المحتملين

/ تحديد الاستراتيجية الأنسب

ومن ثم هذا المقترب الاستراتيجي يوفر الحدود الفاصلة لاتخاذ القرار الاستراتيجي.

يتميز هذا المقترب بالمرونة أي انه يسمح بالتكيف مع التغيرات البيئية الداخلية والخارجية، كما انه يوفر اطارا لتحديد وفحص الخيارات المتاحة، كما انه يتميز بمبدأ التشاركية أي مشاركة الأطراف المختلفة في عملية اتخاذ القرار، وكذلك يساعد على مراجعة الخيارات بشكل دوري لضمان ملاءمتها مع الأهداف المتغيرة ويتميز كذلك بتقليل المخاطر من خلال دراسة الخيارات والسيناريوهات المختلفة.

ج – مقترب الإرهاب:

يقوم صاحب الأطروحة **Frank.L.Jones** بتقديم تعريفات مختلفة للإرهاب ويقوم بانتقاءها انطلاقا من الخلفيات الأيديولوجية، والابعاد التي ركزت عليها دون الأخرى ويربط تعريف الإرهاب بالاستراتيجية بالقول: ان الإرهابيين يحاولون تغيير أو الحفاظ على الوضع الذي يخدمهم باستخدام أساليب مختلفة (تفجيرات، اغتيالات) في البيئة الدولية، ويقوم هذا المقترب على مجموعة من الفرضيات.[1]

1 – الغرض السياسي يهيمن على كل استراتيجية

2 – أولوية فهم البيئة الاستراتيجية خاصة المادية

3 – التكيف مع الظروف المتغيرة المستمرة وعدم اليقين.

1– نسيمة طويل، مرجع سبق ذكره، ص52 .

4 – مستويات الاستراتيجية: هناك العديد من مستويات تفعيل الاستراتيجية

أ – المستوى الوطني: وتكون فيه الاستراتيجية العليا أو الكبرى أو المستوى الشامل وتكون فيه الاستراتيجية كلية، شاملة، محدودة أو مرحلية.

ب – المستوى التخصصي: وتختص فيه الاستراتيجية بميدان معين (العسكري، السياسي، الاقتصادي)، كما لا ننسى المستوى الفرعي: وفيه تهتم الاستراتيجية بنوع من المجالات المعينة،. فنكون أمام استراتيجية صناعية وتجارة خارجية ....إلخ.

ج – المستوى العملي: من حيث طريقة الوصول للهدف توجد الاستراتيجية المباشرة و الغير مباشرة.

فتعدد مستويات الاستراتيجية هي نتيجة حتمية للتطور التقني والفكري للدراسات من أجل إثراء مجالات ومتطلبات مختلف التخصصات بحيث أصبح لكل حقل من الحقول استراتيجيته الخاصة التي تلائم اعتباراته المعنوية ومعطياته المادية إضافة الى تطوير نوعية الفرص والتهديدات المختلفة .

5 – وسائل الاستراتيجية:

تتباين الوسائل التي تستخدمها الاستراتيجية لتحقيق هدفها تبعاً للتباين في طبيعة وأهمية الهدف وتبعاً للإمكانات والقدرات المتاحة للظروف و البيئة الداخلية والدولية هذه الوسائل هي :

أ – الوسائل السلمية الدبلوماسية السياسية الاقتصادية أو أي أسلوب آخر سلمي من شأنه التوافق للسيطرة على المواقف وإيجاد الحلول، ويقصد بها كذلك في معنى آخر الوسائل المعنوية للاستراتيجية [1] أي ان الوسائل السياسية والسلمية لا تفتقر على الجانب المعنوي وكمثال على ذلك المفاوضات التي تعتمد على الحوار المباشر بين الأطراف المختلفة لحل النزاع، والدبلوماسية الوقائية أي العمل الاستباقي لتفادي النزاعات عبر تعزيز الحوار وبناء الثقة، والمبادرات الديبلوماسية أي طرح مبادرات وحلول سلمية من قبل القادة لتحفيز الأطراف على إيجاد الحلول.

1– بوازدية جمال، **محاضرات في الفكر الاستراتيجي**، مطبوعة جامعية، 2018–2019، جامعة الجزائر، ص 33–34

ب – الوسائل المادية: يمكن تصنيف العديد من الوسائل وفقا لمعيار المادية الى:

الوسائل الاقتصادية: من موارد طبيعية وحجم الإنتاج والحالة المالية والتجارية، الوسائل العسكرية، حجم التسلح وتعداد الجيش. هذه الوسائل إذا ما توفرت بشكل كبير فإنها تمنح للدولة حرية المناورة وقوة دعم هائلة ودافعية لإنجاز الأهداف السياسية والقومية وتحقيقها والدفاع عنها أمام التهديدات التي تواجهها. [1]

الوسائل العسكرية (الحرب): وتعني آخر الخيارات التي يلجأ اليها لحسم الطريق بالقوة، فهي الوسيلة الوحيدة والحاسمة بشكل موضوعي وسريع للوصول الى الغاية أو الهدف الأفضل بحسب كلاوزفتز، في حين يرى بعض الدارسون المحدثون أن الحل العسكري أو القوة العسكرية من الأفضل عدم اللجوء اليها فعلا وخلق وضع مناسب قد يؤدي بذاته إلى الهدف دون اللجوء إلى القوة العسكرية أو قد يؤدي إلى خلق ظروف للمعركة يمكن انتزاع النصر والوصول إلى الهدف بواسطتها بسهولة.

فالاستراتيجية الناجحة هي التي توفق إلى اختيار الوسيلة الأنجع بين كافة الوسائل للوصول إلى هدفها، أي تلك التي تنجح في تحقيق وتأمين التوافق والتلائم بين الوسيلة والهدف.[2]

ان مفهوم الاستراتيجية أصبح عاملا أساسيا في فهم ما يدور في حقل العلوم السياسية وفهم طبيعة النزاعات في عالم جد معقد تسوده الهيمنة والسيطرة وفي ظل العولمة المتوحشة وفي ظل كذلك عالم لا مكان فيه للضعيف حيث منطق القوة هو السائد ومن هنا تظهر أهمية الاستراتيجية وان تعددت مجالاتها وحقولها فهي تعطينا دفعا أماميا لفهم ما دار وما يدور وما سيدور وهنا تظهر أهمية الاستراتيجية لتحقيق المصلحة الوطنية.

1- نسيمة طويل، مرجع سبق ذكره، ص55-56.

2- – بوازدية جمال، مرجع سبق ذكره، ص 33

2/ المطلب الثاني: تغير مفهوم القوة على مستوى العلاقات الدولية

1- مفهوم القوة:

تعد القوة أحد المفاهيم الرئيسية في حقل العلاقات الدولية عموما و في السياسة الخارجية بالخصوص ولقد تعددت تعريفات المفهوم شأنه شأن المفاهيم الأخرى في العلوم الاجتماعية ، ودار حوله العديد من الجدل حول ما طرأ عليه من تطورات منذ المنظور الواقعي الذي رأى أن العلاقات الدولية هي صراع بين الوحدات الدولية ممثلة في الدول القومية المستقلة من أجل الحصول على القوة، والتي كانت بالأساس تتمثل في القوة العسكرية التي كانت الأساس في قياس قوة الدولة القومية في السياسات العالمي. [1]

ونجد مجموعة من التعاريف التي شملت مفهوم القوة منها تعريف:

ارسطو: يعرف القوة في كتابه (السياسة) يحدد خلاصة مدرك القوة بانها) تلك الامكانية التي تتوفر لبعض افراد المجتمع السياسي _ المنقسم في فطرته الى طبقة الحكام والرعايا او المحكومين وذلك لجعل الآخرين يفعلون مالم يكونوا فاعليه برغبة وقناعة منهم، ويرى ان القوة لكي تصبح ذات فاعلية وتأثير لا بد ان تقترن بالممارسة الواقعية لها، من خلال رضوخ الآخرين لمن يمتلك القوة وينفذ ارادته) .[2]

عرف **توماس هوبز:** في القرن السابع عشر مفهوم القوة بانها (الوسيلة او الوسائل المتاحة في وقت معين للحصول على خير مستقبلي واضح) دون ان يحدد لنا مفهوم الخير الواضح ليعطيه أكبر قدر من الاتساع والشمول.

يرى الفيلسوف الفرنسي **ميشيل فوكو:** بان اساس القوة هو التفاعل، ويرى انه من المفترض في القوة ان توجد في الكون بطريقة مركزة او منتشرة، فإنها لا توجد على هذا النحو، القوة توجد عندما تستخدم.

عالم الاجتماع السلوكي **روبرت دال:** قدم تعريفا آخر للقوة أكثر وضوحا فعرفها بأنها " القدرة على جعل الآخرين يقومون بسلوكيات متناقضة مع أولوياتهم ما كانوا ليقوموا بها لولا ممارسة تلك القدرة" .

ميكيافيللي : عرف القوة على أنها الوسيلة والغاية النهائية التي تعمل الدولة للوصول إليها في مجالات العلاقات الدولية بغض النظر عن شرعية او عدم الشرعية استخدامها له.[3]

1- أحمد السيد خير الله، **أثر تطور مفهوم وعناصر القوة على تحولات النظام الدولي**، مجلة البحوث المالية والتجارية الجزء الثاني، العدد الثالث، يوليو2019، ص 160.
2- رشا سهيل محمد زيدان، **التحولات المعاصرة للقوة وتأثيرها في سيادة الدولة القومية بعد عام 2010 نماذج مختارة**، أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، العراق: 2024.، ص 8
3- نفس المرجع السابق، ص9.

ويعد مفهوم القوة احدى اهم المفاهيم القديمة، اذ تناولته الأدبيات العديدة في العلوم الاستراتيجية والعسكرية والسياسية فضلا عن الاجتماعية، و اشارت الى مفهوم القوة وعملية التحول التي تمر بها القوة، وانها لا تقتصر فقط الجانب الكلاسيكي الذي ساد خلال مدة الحرب الباردة وما تلاها، وانما حدث انتقال للمفهوم وخضع لتغيرات عديدة سواء في المضمون او في الأدوات وحتى في الامكانيات والقدرات التي تختلف في شكلها ومحتواها عن القوة بالشكل المعاصر، كما خضعت القوة في عملية التطور الى مجموعة وسلسلة متواصلة وتراتبية من النظريات والأدبيات في مجال العلاقات الدولية، وتوزعت بين أنواع مختلفة من القوة الصلبة والقوة الناعمة والقوة الذكية والقوة الإلكترونية _ السيبرانية.[1] وكل مفهوم ينطوي على مرتكزات وأشكال وعناصر للقوة مختلفة تماما عن الثاني، فالمفهوم الأول (القوة الكلاسيكية) يشير إلى الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية .في حين يشير المفهوم الثاني (القوة الناعمة _ الجاذبة) إلى القدرة في الحصول على المكاسب عن طريق الجاذبية والاقناع بدلا من الإرغام أو الإكراه، وذلك عن طريق توظيف الجانب الثقافي الحضاري وقيم المجتمعات. أما المفهوم الثالث (القوة الذكية) فهو يدمج / يمزج ما بين المفهومين المذكورين آنفا فيشير إلى استخدام القوة الصلبة والقوة الناعمة في آن واحد، من اجل تحقيق المكاسب والحصول على ما تريده الدولة، اما المفهوم الأخير وهو (القوة الإلكترونية) تشير الى توظيف القدرات التكنولوجية كأحد انماط القوة المعاصرة في تحقيق اهداف وغايات الدولة الخارجية.[2]

ويرى **جوزيف س. ناي** في كتابه القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية بأن القوة تشبه الطقس، يعتمد عليه ويتحدث عنه كل شخص ولكن لا يفهمه الا القليلون، ومثلما يحاول المزارعون والعاملون في الأرصاد أن ينبؤوا بالطقس يحاول الزعماء السياسيون والمحللون ان يصفوا علاقات القوة وينبؤوا بتغييراتها، وهكذا بعبارة أدق فان القوة هي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين للحصول على النتائج التي يتوخاها المرء. ولكن هناك طرق عديدة للتأثير في سلوك الآخرين، لن تستطيع ارغامهم بالتهديدات وتستطيع اغراءهم لدفع المال أو تستطيع أن تجتذبهم وتقنعهم بأن يريدوا ما تريد.[3]

1- رشا سهيل محمد زيدان، مرجع سبق ذكره، ص2

2- نفس المرجع السابق، ص2

3- جوزيف س ناي، **القوة الناعمة وسيلة للنجاح في السياسة الدولية**، تر: محمد توفيق البجيرمي، عبد العزيز عبد الرحمان الثنيان، المملكة العربية السعودية: العبيكان للنشر، 2007، ص19-20.

2- أدوات القوة:

ان القوة أداة تستخدم داخل المجتمع مع الشعب للردع، وخارج المجتمع لفرض هيبة الدولة وحماية حدودها والدفاع عنها. فاستخدام القوة هو مبدأ طبيعي وضروري في الحياة، فالقوة بين جميع الكائنات الحية، والعشائر، وبين الدولة والأمم في حروبها، وللقوة أدوات تستعملها لهذا الغرض منها:

أ – دبلوماسية الإكراه: وتقوم على صيغ الإكراه والتهديد والقسر، ولعل أفضل من دعا إليها هي وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس أثناء الدعوة للحرب على العراق عام 2003أ ما أليكسندر جورج فيعرفها بأنها تهديد الدولة للعدو باستخدام القوة العسكرية، مع استخدام وسائل فعالة لإقناعه بالامتثال لقراراتها ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال سحب السفراء، أو فرض العقوبات.[1]

ب – التخريب: وذلك من خلال قيام الدولة (أ) بأفعال هدفها هدم مؤسسات الدولة (ب) ومبانيها الوطنية، ولكن هذه الطريقة على المدى الطويل قد لا تنتج سوى العداء والكراهية.

ج – الردع: ويعني توجيه رسالة معنوية للخصم لمنعه من الإقدام على فعل لا يرتضيه الطرف المهدد، وهناك نوعان للردع: الردع التقليدي، عن طريق التهديد باستخدام الأسلحة التقليدية، والردع النووي، عن طريق التهديد باستخدام الأسلحة النووية.

د – الدفاع: ويحتوي على سلسلة من الإجراءات الفعالة التي تتخذها الدولة للدفاع عن نفسها في مواجهة هجوم عسكري نفذه العدو.

هـ – التدخل العسكري المباشر: ويتم اللجوء إليه عادة في حالة تلكؤ دبلوماسية الإكراه والضغط. وضمن هذا الإطار يقول **كلاوفيتز**: ان الحرب هي امتداد للسياسة بوسائل الاكراه والقتل والتدمير. [2]

3- خصائص القوة:

القوة مفهوم حركي ديناميكي غير ثابت، يتكون من عناصر متغيرة مادية أوغير مادية مترابطة مع بعضها البعض، وهي تتميز بالعديد من الخصائص أهمها:

أ – القوة جوهر العلاقات الدولية: تعد القوة المحرك السياسي والاقتصادي للدول في علاقاتها الدولية، لأن القوة تمتلك القدرة على الإكراه والإجبار. [3]

1- علاء المرابط، **أنواع القوة في النظام الدولي**، مجلة شؤون استراتيجية، العدد1، المغرب: 2017، ص127.

2- نفس المرجع السابق، ص128.

3- عادل علي سليمان موسى العقيبي، **مفهوم القوة في العلاقات الدولية 1991-2017(المنظور الأمريكي: دراسةحالة)**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن: 2018، ص34.

ب- القوة تعتبر وسيلة وليست هدف: القوة تعتبر بحد ذاتها ليست هدف في نفسها ولكنها تعتبر وسيلة لغرض ممارسة النفوذ والتأثير الذي يتضمن الوصل الى الأهداف للدولة التي لا تخرج عن تحقيق المصالح القومية أو الوظائف الحضارية.

ج- القوة بطبيعتها شيء نسبي تقاس قوتها بالمقارنة بقوة الدول الأخرى. [1]

د- الإكراه والإجبار والقسر: ممارسة القوة تتدرج بين التأثير بالطرق الدبلوماسية من جهة وبين أسلوب الإجبار والقسر من جهة ثانية، وعند الذهاب إلى استخدام القوة نكون قد وصلنا الى مرحلة العجز عن الحل بالطرق السلمية.

هـ- توصف القوة بندرتها: مهما ملكت الدول من قوة فأنها تحرص على ما تمتلكه، وتحاول عدم تشتيت جهودها. [2]

4 – تطور أشكال القوة: بناءا على تطور مفهوم القوة يمكن تصنيف أشكالها كما يلي:

أ – **القوة الصلبة** : تطور مفهوم القوة مع المدرسة الواقعية , حيث تبلور معها مفهوم القوة الصلبة التي ترتكز علي الأداة العسكرية كمحور لها ,وتعتمد على الاكراه والتأثير بالتهديد والضغط ؛ لكن الاتجاهات الواقعية الحديثة أضافت محددات أخرى للقوة كالاقتصاد والثروة ، ومفهوم القوة عند الواقعيين يستند علي الموارد الملموسة كالجيوش وقدرة الدولة على استعمال قوتها العسكرية في جميع مناطق المعمورة، وتعد القوة الصلبة هي أساس بناء قوة الدولة؛ لأنها تعتمد عليها في تشكيل قوتها على المستوى الاقليمي والدولي في اطار تفاعلاتها التنافسية ,والتي لابد لها من توفير الموارد الاقتصادية والقوة العسكرية التي تحمي أمن الدولة القومي من التهديدات المباشرة.[3]

1- شيماء عويس أبو عيد، **القوة في العلاقات الدولية دراسة تأصيلية**، القاهرة المعهد المصري للدراسات، 2018.

2- عادل علي سليمان موسى العقيبي، مرجع سبق ذكره، ص36.

3- اسماعيل احمد الأشهب، **مفهوم القوة في العلاقات الدولية المعاصرة دراسة نقدية وصفية**، جامعة الزيتونة، تونس: مجلة القرطاس، المجلد3، العدد25، 2024، ص 424

ب –القوة الناعمة: مصطلح القوة الناعمة ظهر لأول مرة عام 1990 من قبل م المفكر الأمريكي (جوزيف ناي) وتعرف بأنها: برنامج سياسي يتضمن القدرة علي تحقيق المنافع والمصالح دون اللجوء إلى القوة العسكرية , على أ ن يتضمن هذا البرنامج أولويات من خلال الاقناع وجاذبية القيم الثقافية ومثلها السياسة ، لذا فالقوى الناعمة تشمل التأثير في كل قطاعات الدولة ومؤسساتها، ويعرف(جوزيف ناي) القوة الناعمة بأنها":قدرة الدولة على الحصول على ما تريده بالاعتماد على الجاذبية دون اللجوء الى الإكراه، وقد حدد لها 3 عناصر (الثقافة، القيم السياسية، السياسة الخارجية).[1]

ج – **القوة الذكية** : مفهوم القوة الذكية ليس مفهوما جديدا أو مبتكرا إنما هو مفهوم قائم على الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، بحيث تشكل إطارا مناسبا لمعالجة التهديدات غير التقليدية، فهي ليست القوة الصلبة والناعمة، ولكنها مزيج من كليهما، وتعمل على تطوير استراتيجيات متكاملة تستند إلى قاعدة من الموارد ، وإلى مجموعة من الأدوات للوصول إلى الأهداف من خلال القوتين الصلبة والناعمة في آن واحد، وبناء علي ما سبق فانه لا يمكن انتاج القوة الذكية للدولة إلا في وجود مكوناتها الأصلية , قوة خشنة مادية من أسلحة ومال وعتاد , تضاف إلى القوة الناعمة متمثلة في الثقافة المحلية للدولة.[2]

5– **تغير مفهوم_القوة بعد نهاية الحرب الباردة** : عرفت الساحة الدولية تطورا بارزا في مفهوم القوة بمفهومه الكلاسيكي، فالتغيرات التي طرأت على مفهوم القوة كان نتيجة عن مواكبة التطور الحادث في السياسة الدولية التي ظهرت فعليا بعد الحرب الباردة والتي صاحبها مصادر جديدة لتهديد أمن الدول مثل التهديدات العابرة للحدود، لكن تحولات جديدة طرأ ت على الساحة الدولية بفضل ثورة التكنولوجيا والاتصالات وظهور الفضاء الإلكتروني أثر على مفهوم القوة مما أدى الى توزيع القوة بين عدد أكبر من الفاعلين من غير الدول.[1] ويتميز معطى القوة في فترة ما بعد الحرب الباردة بسهولة استخدامها وقلة تكلفتها وسهولة الحصول على المعلومات لكنها ليست في متناول جميع الفواعل سواء كانوا أفراد، جماعات، دول، منظمات دولية وشركات.

1– ايمان قديح، **تحول مفهوم القوة في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، مذكرة** ماستر ، جامعة محمد بوضياف المسيلة, الجزائر: 2017–2018، ص 55.

ومن وجهة نظر "ناي" فأن المتغيرات التي تشّكل القوة تتغير من مرحلة تاريخية لأخرى، كما ترافق مع هذه المسألة عناصر جديدة لا بد من أخذها في الاعتبار:

1 – ظهور أطراف جديدة غير الدول على المسرح الدولي (المنظمات الإرهابية، الشركات متعددة الجنسية، منظمات الجريمة المنظمة، المنظمات غير الحكومية.. إلخ). وهنا لا بد من التنبه لبعض المظاهر بهذا الصدد:

أ- أن عدد الأطراف الجدد من غير الدول في تزايد مستمر .

ب- عبور نشاطات هذه الأطراف للحدود مما جعل التفاعلات الدولية أكثر تعقيدا.

ت- انخفاض تكلفة التواصل بين فروع هذه المنظمات.

ث- موت المسافة: فلم يعد للمسافة معنى؛ إذ يمكن التواصل من أية نقطة في العالم مع أية نقطة أخرى أو مع نقاط كثيرة في نفس الوقت وعلى مسافات مختلفة.

ج- أفرزت هذه الأطراف أنماطاً جديدة من المشكلات والمنازعات؛ فقد ساهمت هذه التنظيمات في خصخصة الحرب (وأصبحت تساهم في التدريب والتجنيد والحوار.. إلخ)، وبرزت مشكلات الحروب الفضائية التي تمثل الفيروسات أحد أشكالها، كما أن شبكات التجسس الإلكتروني اقتحمت 1295حاسوبًا في 103 دول منها 30% أهداف" حكومية مهمة.[1]

2– ان هذه القوى الجديدة تزودت بفعل آليات العولمة والثورة المعلوماتية بعناصر قوة جديدة.

3 – انتشار القوة وتوزعها؛ وهو أمر أهم من انتقال القوة من دولة لأخرى؛ فالقطاعات التي لا تسيطر عليها الدول في ازدياد مطرد.

4 – أن الميل للحروب واستخدام القوة العسكرية "بين الدول" يتراجع، بينما "داخل الدول" ما زال متواصلا.[2]

أن الدارس لحقل العلاقات الدولية والمتتبع لمسار القوة في هذا الحقل يجد أن هذا المصطلح قد تطور وتغيرت آلياته من الكلاسيكية التي كانت تعتمد على القوة العسكرية والاقتصادية في وقت مضى، لكن مع التحولات الدولية والمخاضات التي شهدتها الساحة فيما يخص السيطرة والهيمنة على العالم تغير مفهوم القوة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وأصبح يعتمد هذا المفهوم على سياسة اليد الممدودة السلسة، لكن ذلك لن

1 – وليد عبد الحي، **مراجعات كتاب مستقبل القوة**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر: 2013، ص3

2 – وليد عبد الحي، نفس المرجع ، ص4.

يكون دون مقابل بالإضافة الى الاعتماد على التطور التكنولوجي وقوة اكتساب المعلومة والاختراقات السيبرانية وثورة الذكاء الاصطناعي، لأنه في عالم متوحش يعتمد على السيطرة والهيمنة أصبح من يمتلك المعلومة يمتلك الميدان، وبالرغم من تغير مفهوم القوة الا أنه لا يمكن التغاضي عن حجم وقوة القوة العسكرية والاقتصادية اللذان يعتبران أحد أعمدة القوة في حقل العلاقات الدولية.

3/ المطلب الثالث: استراتيجية الحزام والطريق الصينية

تعتبر استراتيجية "الحزام والطريق " التي تبنتها الصين المحرك الأساسي للسياسة الصينية داخليا وللدبلوماسية الصينية خارجيا، حيث تهدف إلى رفع راية التنمية السلمية عاليا على أساس تاريخ طريق الحرير القديم، والمبادرة إلى شراكة التعاون الاقتصادي بين الدول في القارات الثلاثة آسيا، أوروبا أفريقيا تتسم استراتيجية الحزام والطريق الصينية الجديدة للقرن الحادي والعشرين بعدد من المقومات المهمة كالتالي :

- تقوم على فلسفة تتجاوز المفهوم الجغرافي التقليدي الضيق لمشروعات التعاون الإقليمي، بمعنى أنها لا تستند إلى تعريف جغرافي وجيوسياسي مغلق.
- أنها تقوم على الربط بين التجارة والتنمية، ما يعطيها أهمية خاصة لنسبة للاقتصاديات النامية والناشئة.
- يتعلق وجود عدد من المؤسسات المالية المهمة الداعمة لتوفير التمويل اللازم لتطبيق الاستراتيجية خاصة مشروعات البنية التحتية حيث نجد صندوق طريق الحرير، البنك الأسيوي لتنمية البنية الأساسية ....

كما تتضمن الاستراتيجية الصينية مشاريع تنموية هائلة ومتنوعة تتعلق بشق الطرق ومد سكك الحديد وبناء المنشآت الأساسية لضمان سلاسة الشحن البري والبحري والجوي والممرات العابرة للحدود للطاقة الكهربائية، إضافة إلى توصيل كابلات وشبكات الاتصال التي تسمى مناطق بـ "طريق الحرير المعلوماتي" إنشاء مناطق التجارة الحرة لتنشيط التجارة متعددة الأطراف وتنمية الأعمال التجارية الإلكترونية العابرة للحدود والتعاون في تطوير الطاقات النظيفة والمتجددة وفي الحفاظ على التنوع البيولوجي ومواجهة التغير المناخي والاحتباس الحراري لبناء "طريق الحرير الأخضر" [1]

---

1 – لمياء مخلوفي, **استراتيجية الحزام والطريق الصينية الجديدة في افريقيا**, مجلة مدارات سياسية, الجزائر: عدد ديسمبر،2017, ص178.

1 – أدوات استراتيجية الحزام والطريق الصينية الجديدة :

اعتمدت الصين في استراتيجية الحزام والطريق التي تبنتها على العديد من الأدوات منها:

أ _ الاستثمارات المباشرة والعمليات التجارية: منذ رسم الصين لاستراتيجيتها الحزام والطريق ، راهنت الصين على المجال الاقتصادي بالدرجة الأولى، واعتمدت على تكثيف استثماراتها الخارجية ، فالعديد من الإحصائيات الاقتصادية تظهر أن الاستثمارات المباشرة للصين في إفريقيا مثلا قد تزايدت ولو بوتيرة ضعيفة خاصة في السنوات الأولى التي أعقبت نهاية الحرب الباردة. وفي أواخر 1990بلغت الاستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا 820 مليون دولار أمريكي، [1] وتعتبر القارة الإفريقية حسب التقارير الاقتصادية الوجهة الثانية للصين بعد القارة الآسيوية، كما أن الاستثمارات الصينية في القارة الإفريقية تبلغ 2،25 %من حجم الاستثمارات الصينية.

ب _المساعدات والاعانات المالية: تعتمد الصين على سياسة المساعدات والإعانات المالية في استراتيجيتها الحزام والطريق ، وهذه المساعدات والإعانات ليست جديدة بل تعود إلى تأسيس الصين الشعبية، وهذا ما صرح به الوزير الأول الصيني وان **جيابوو** Wenjiaboo للمرة الأولى في تاريخ الصين، عندما قال بأن الصين منذ 1949 إلى غاية 2007 أنفقت 44،4 مليار يوان أي ما يقارب 6,5 مليار دولار أمريكي كمساعدات للدول الإفريقية، وتتميز المساعدات والإعانات المالية الصينية المقدمة للدول الإفريقية بعدة أنماط، أهمها المنح والقروض التفضيلية.

ج _الأدوات السياسية : أي الاعتماد على ديبلوماسية القمة، وهذه الأخيرة تشير إلى العلاقات بين الدول أين يتم تسوية الخلافات من خلال الاعتماد على المفاوضات الديبلوماسية، والحديث عن ديبلوماسية القمة يعني الحديث عن مختلف الزيارات الرسمية والملتقيات والمؤتمرات الحكومية والمنتديات الدولية. وتكمن وظائف وأهداف ديبلوماسية القمة في أنها تعمل كآلية للنقاشات العامة حول القضايا الرئيسية في العالم، كما أنها تقوم بصنع توصيات لتتبناها الحكومات وحتى المنظمات، وتهدف كذلك إلى توفير التبادل العالمي للمعلومات في مختلف الميادين.[2]

1– محمد صالح جمال, **الاختراق الصيني للقارة الافريقية بعد نهاية الحرب الباردة**, ,ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية, 2020، ص133

2–نفس المرجع ، ص150

د _ الأدوات الثقافية: بحلول سنة 2012 تضاعف عدد المعاهد الكونفشيوسية ليصل إلى 27 معهدا في القارة الإفريقية، لكن بالمقارنة مع القارات الأخرى تبقى القارة الإفريقية تحتل المرتبة ما قبل الأخيرة في عدد المعاهد الكونفشيوسية، فالقارة الأوروبية تحتل المرتبة الأولى بعدد 94 معهدا تليها الولايات المتحدة الأمريكية بعدد 87 تأتي القارة الآسيوية في المرتبة الثالثة بعدد 70 معهدا، ثم 70 إفريقيا، وأخيرا أستراليا بعدد 10 معهدا، تتبنى المعاهد الكونفشيوسية أساليب متعددة في اطار التسويق للثقافة الصينية وزيادة نفوذها ، على المنح الطلابية ، النموذج التعليمي الصيني ،التظاهرات الثقافية الصينية.[1]

2-أهداف استراتيجية الحزام والطريق الصينية :تسعى الصين إلى تحقيق حزمة من الأهداف، والتي يمكن إجمالها فيما يلي :

أ – الاستفادة من نمو التجارة العالمية: لا سيما في منطقتي آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وشمال أفريقيا .وتسعى الصين إلى الاستفادة من هذا النمو المتوقع للتجارة العالمية من خلال ذلك من أجل تصريف منتجاتها.

ب – تعزيز مكانة اليوان الصيني عالميا: تسعى الصين إلى مواصلة عملية تدويل عملتها المحلية "اليوان"، وصولا إلى جعلها العملة الرئيسية للتبادل التجاري العالمي، خاصة بعدما تمكن "اليوان" في عام 2016 من الانضمام إلى "سلة حقوق السحب الخاصة" التابعة لصندوق النقد الدولي" [2]

ج – تطوير الاقتصاد الصيني: تسهم مبادرة "الحزام والطريق"، وبالتحديد الحزام البريً، وغيرهما في تطوير إقليمي شينغيانغ وقانسو اقتصاديا وغيرهما من الأقاليم الغربية،[3] ومن ثم تمثل المبادرة في جانب منها محاولة لإحداث توازن في التنمية الاقتصادية بين مختلف مناطق الدولة.

د – تعزيز مكانة شركات تكنولوجيا الاتصالات الصينية: تسعى الحكومة الصينية إلى تشجيع شركاتها العاملة في مجال تكنولوجيا الاتصالات إلى الاستفادة من المبادرة، من أجل لعب دور حيوي في إنشاء البنية التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عدد كبير من دول المبادرة.

1- محمد صالح جمال، المرجع السابق ، ص171.

2 – علي صلاح، **مشروع الحزام والطريق: كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي؟**، مجلة اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الامارات العربية المتحدة: العدد26، 2018، ص3.

3- نفس المرجع السابق، ص3.

هـ – تعزيز الوجود الصيني في منطقة أوراسيا: هناك تفسيرات ترى أن الصين تسعى من خلال مبادرة الحزام والطريق" إلى تعزيز وجودها في منطقة أوراسيا، وهي المنطقة التي تتمتع بأهمية جيواستراتيجية كبيرة. لما تمتلكه من موارد اقتصادية كبيرة.

و – توسيع الدور الخارجي للصين: تشمل المبادرة دولا ومناطق تعاني صراعات واضطرابات داخلية، وهو الأمر الذي يتطلب حماية المشروعات الضخمة التي يتم إنشاؤها ضمن المبادرة، وهو ما يتطلب توفير قوات عسكرية لحمايتها.

ز – تأمين استقرار إمدادات الطاقة: تسعى الصين إلى تجنب أزمة حادة تترتب عليها إعاقة وصول إمدادات الطاقة اليها، ما يهدد استقرار الاقتصاد الصيني، و من خلال مشروع "الحزام والطريق" تقوم بتطوير عدد من الممرات التجارية البديلة للمضيق، مثل خط أنابيب النفط بين الصين وميانمار وكذلك "الممر الاقتصادي الباكستاني–الصيني" [1]

ومنه يمكننا ان نستنتج أن اعتماد الصين استراتيجية الحزام والطريق يعبر عن مدى النظرة الاستشرافية للسياسة الخارجية الصينية حيث أن هذه الاستراتيجية تعطي بعدا استراتيجيا وجيوسياسيا مما يعزز نفوذها في القارات الثلاث أوروبا, آسيا, افريقيا.

1– علي صلاح، المرجع السابق ، ص 4.

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

تنطلق أعمال كينيث والتز من مقاربة توازن القوى باعتباره نظام لحفظ الاستقرار على مستوى النسق الدولي مستفيدا من ذلك من تعريف هانس مورغانتو لتوازن القوة والذي يعرفه بأنه نظام يهدف الى الحيلولة دون أي عنصر من تحقيق التفوق على العناصر الأخرى ويحفظ الاستقرار دون تحطيم ظاهرة التعدد في العناصر الدولية التي تؤلفه فضمان الاستقرار ليس وحده هو هدف التوازن فالاستقرار يمكن أن يتحقق عن طريق السماح لعنصر واحد بتحطيم العناصر الأخرى والتغلب عليها والحلول محلها فهدف التوازن هو الاستقرار مضافا اليه المحافظة على العناصر المؤلفة له.

فالواقعية الدفاعية هي نظرية بنيوية مستمدة من نظرية الواقعية الجديدة في نظرية العلاقات الدولية، وقد وجدت أساسها في عمل كينيث والتز، حيث يجادا والتز بأن البنية الفوضوية للنظام الدولي تشجع الدول على الحفاظ على سياسات معتدلة ومحافظة لتحقيق الامن.

1/ المطلب الأول: مقاربة الواقعية الدفاعية (كينيث وولتز).

منذ تطور النظرية الواقعية الجديدة néo- Réalisme امتدادا للنظرية الواقعية الكلاسيكية وأنها جاءت كرد فعل على بعض المبادئ والافتراضات التي فشلت في تفسير واقع معين للنظرية الواقعية الجديدة.

فالأستاذ **كينيث ولتز waltz kenneth** هو من حاول ترتيب وتنظيم الطرح الواقعي الكلاسيكي في كتابه المعروف Man ,the state and war سنة 1959 ،جاء بكتاب جديد يحاول فيه تقديم رؤية جديدة للفكر الواقعي تحت عنوان theory of international politics سنة 1979 ، فكينيث ولتز من خلال كتابه هذا حاول منهجة وتنظيم الفكر الواقعي بحيث أنه سعى إلى وضع استراتيجية محكمة من أجل الحفاظ على ارتقاء الفكر الواقعي في مواجهة التحدي التعددي أي محاولة صد المد التعددي في حقل العلاقات الدولية [1].

فالنظرية الواقعية الدفاعية؛ هي نظرية سياسية جاءت في بادئ أمرها "لفهم السياسة الدولية"، حيث اعتبر كينيث وولتز أنّ النظام الهيكلي الفوضوي الدولي يُساعد على الحفاظ على سياسات معتدلة ومتحفظة من أجل المحافظة على تحقيق الأمن واستمراره، وقد برزت هذه النظرية من المدرسة الواقعية الجديدة.

---

1 – محمد صالح جمال، المرجع السابق ، ص 28 .

فالواقعية الجديدة التي أرادها الأستاذ ولتز هي رؤية جديدة تهدف إلى تجاوز ودرء الانتقادات Critics التي تعرض إليها من طرف الكثير من الباحثين والأكاديميين في حقل العلاقات الدولية، فولتز بهذا المنظور الجديد أراد التأسيس لفكر واقعي يواكب التطورات والتحولات الدولية وتجنب التقوقع النظري في تفسير ظواهر معينة وهذا ما وقعت فيه الواقعية الكلاسيكية .

تعتمد النظرية الواقعية الدفاعية على عدة افتراضات، أهمها: [1]

- محاولة الحفاظ على الأمن التي تقوم بها الدول تقوم على أساس الهيمنة وبسط النفوذ الواسع، حيث تُؤكد أنّ التوسع العدواني كما روج له الواقعيون الجدد يُزعج نزعة الدول للتوافق مع نظرية توازن القوى، ممّا يُقلل من ضمان أمن الدولة.
- التأكيد على وجود نزعة الصراع بين الدول، كما تُؤكد على أنّ هذه الطاقات المبذولة في سبيل هذا الصراع تُعتبر طاقات متفرقة.
- الاعتماد على العوامل الهيكلية لتفسير حالة الصراع الدائرة بين الدول، مثل: القضايا الأمنية وأفكار نخبة المجتمع وتصورات عن أسباب اندلاع هذه الصراعات في العالم.
- الإقرار بأنّ طبيعة النظام الدولي غير المنتظمة تُشجع الدول على تبني سياسات دفاعية رادعة، على أنّ الدولة قد لا يكون شغلها الشاغل الاستيطان والتوسع بقدر حاجتها للبقاء في هذا النظام الدولي الكبير وإثبات وجودها فيه.

وبالإسقاط على حالة الصعود الصيني في النظام الدولي فإن كل المؤشرات تؤكد على أن الصين باتت تؤدي دورا هاما من أدوار القوى الآسيوية الكبرى في النظام الدولي من أجل تحقيق التوازن الاستراتيجي.[2]

ومن منظور واقعي؛ فان صعود الصين الاقتصادي ومع التراجع النسبي للاقتصاد الأمريكي، فقد أحدث تغيرا –جوهريا– في ميزان القوة، لأنه يمنح الصين الوسائل والفرصة والدوافع لتغيير النظام العالمي الذي يجعل من الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم. طبقا لمنطق الواقعية؛ فإن كلا الدولتين على خلاف في صراع نحو الهيمنة الجيوسياسية.[3] واحدة هي القوة العظمى الحالية، والأخرى هي أهم منافسيها. وفي ظل هذه المعطيات المقعدة، فإن الحرب العسكرية لا مفر منها، لكن الصراع يمكن تجنبه

1) ميساء لغلاص، **مفهوم النظرية الواقعية الدفاعية**، https://imawdoo3.com تاريخ الاطلاع 02 ماي 2025.

2 – دايد محمد زين العابدين، **تأثير الصعود الصيني على حقل التنظير في العلاقات الدولية**، مجلة صوت القانون، جامعة خميس مليانة، الجزائر: العدد 1، 2024، ص 178.

3 – نفس المرجع ، ص 178.

ومنه فكينيث وولتز أسس لفكر واقعي يواكب التطورات والتحولات الدولية وهذا ما نلمسه من خلال الواقعية الدفاعية التي تقر للدولة بامتلاك القوة التي تسمح لها بتحقيق أمنها داخل النظام الدولي، بالإضافة كذلك فان كينيث وولتز يذهب في توصيفه للدولة على أنها يجب عليها ان تتكيف مع مواقفها ووضعيتها داخل النظام انطلاقا من قراءتها لباقي الفواعل الدوليين، أي أن الدولة مضطرة للاعتماد على نفسها وتقوية قدراتها وعناصر قوتها.

المطلب الثاني: مقاربة الاعتماد المتبادل

نشير في البداية إلى أن ظاهرة الاعتماد المتبادل هي ظاهرة إنسانية قديمة قدم الإنسان ذاته. حيث ينبئنا التاريخ أن المجتمعات والشعوب لم تكن أبدا معزولة عن بعضها البعض، بل كانت تعرف حالة من التعامل والاتصال بين بعضها البعض، وأنه لم يكن بمقدور أي منها أن تعيش مكتفية ومنكفئة بنفسها عن الآخرين، إذ هناك قدر من الاعتماد المتبادل بينها.

لكن في الوقت نفسه لم يكن أبدا بالدرجة التي هو عليها الآن، إذ لعب التقدم التقني والتطور النوعي في وسائل النقل والاتصالات دورا كبيرا في البروز القوي لهذه الظاهرة بداية من النصف الثاني من القرن العشرين. ولعبت العولمة الدور الحاسم في نقل الاعتماد المتبادل (خاصة في المجال الاقتصادي) إلى مستوياته القصوى بداية من التسعينيات من القرن نفسه .

لا يثير الاعتماد المتبادل جدلا كبيرا في تعريفه وتحديد مفهومه كبقية المفاهيم الأخرى في حقل العلاقات الدولية، بحيث يحصره الليبراليون أساسا في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية. كما لا يثير جدلا حول وجوده والاعتراف بذلك، فحتى الواقعيين الجدد يقرون بوجود الظاهرة في مجال العلاقات الدولية. ولكن الجدل المثار حوله يتعلق بمدى تأثيره في السياسات الدولية وفي مضامينها، وكذا بإمكانية أن يكون عاملا محفزا ودافعا إلى السلم الدولي.[1]

1 – د.محمد الطاهر عديلة، **الجدل الليبيرالي/ الواقعي حول دور الاعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي**، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر: مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد15، 2016، ص{247-248}

يعرف كارل دوتش الاعتماد المتبادل بأنه يعني وجود دولتين أو أكثر في علاقات مترابطة، بحيث أن أي تغيير في الدولة "أ" يتبعه أثر أو نتيجة في الدولة "ب" وفي باقي الدول ذات العلاقة، وفي نفس الوقت يكون الأمر في العلاقة المعاكسة وهذا ما يطلق عليه **دوتش** اسم الاعتماد المتبادل المتماثل " interdependence symmetrical."[1]

لقد حدد **دوتش** محددا امبريقيا * لمعرفة الاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية، وهو التأثير والتأثير المعاكس بين أطراف العلاقة الذي يساعد على التميز بين أنواع الاعتماد المتبادل.

وتعرفه الباحثة (نادية محمود مصطفى) بأنه: "ظاهرة عبر قومية معقدة تتضمن أنماطا تفاعلية متعددة الابعاد ومتعددة القطاعات بين الدول والتي ينجم عنها درجة عالية من الحساسية للتفاعلات بين أعضاء النظام للتغيرات التي تقع في إطار مع قابليته للتأثر بالقوى والاحداث الخارجية ومدى قدرته على مواجهة أو عدم مواجهة أعباء وتكلفة التأثيرات الخارجية.[2]

---

1 – عائشة سحنوني، **الاعتماد المتبادل في ظل العولمة والدول النامية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة1، الجزائر :2016-2017، ص{97-98}

2 –خضر عباس عطوان. صفاء إبراهيم الموسوي، **الاعتماد المتبادل وأثره في الأمن العالمي**، جامعة النهرين، العراق: مجلة قضايا سياسية، العدد66، 2025، ص{86-87}

* **تعرف الامبريقية** بأنها : اتجاه في نظرية المعرفة يرد المعرفة إلى الاحتكام إلى الواقع بواسطة ملاحظته واختباره وتفترض الامريقية أنه باستطاعة الانسان ان يعرف الأشياء الناتجة مباشرة عن ادراكه الحسي وخبرته فقط ويسود هذا الاتجاه في ظل قناعات شخصية الباحث فيمكن أن تعبر عن نفسها باستقلال عن التصورات السائدة .وفي علم الاجتماع يستعمل المصطلح غالبا على سبيل النقد والقصور؛ فيعني غياب الإطار النظري والتركيز الضيق المنغلق عن المشكلة بعينها والاعتماد الغالب على تقنية الاستمارة وحساب النسب والمتوسطات بما يبدو أن حضور الرقم كاف في حد ذاته لإثبات العملية ولمزيد من التفصيل انظر توم بوتومور ،مدرسة فرانكفورت.ترجمة.سعد هجرس،ط.1 . طرابلس دار أوبا 1998، ص169

وعل افتراض أن الحروب بين الدول مازالت ممكنة ومتوقعة، الا أنها انحسرت بمقدار كبير لصالح الحروب الداخلية التي ازداد عددها بصورة كثيرة ومتنوعة، بالإضافة الى تراجع الدولة على توفير الأمن لمواطنيها بصورة منفردة بسبب ظهور تهديدات جديدة تفوق قدرة الدول القومية كالمشكلات البيئية والأمراض، والنمو السكاني والهجرة وندرة الموارد الطبيعية كالمياه والطاقة وغيرها. هذا ما دفع بالصين بالاعتماد على مقاربة الاعتماد المتبادل.

فالرؤية الصينية تجاه فكرة الاعتماد المتبادل وإقامة العلاقات مع العالم كانت إيجابية بشكل مطلق، أو بعبارة أخرى غير مشروطة على الرغم من إيمان الصيني الرئيس "دنج شياو بنج" العميق بأن العلاقات مع العالم ذات ضرورة قصوى لتحقيق التحديث الاقتصادي للصين، إلا أنه لم يتخل يوما عن اعتقاده في ضرورة ألا تؤدي هذه العلاقات إلى الانتقاص من استقلال الصين، وقدرتها على الاعتماد على ذاتها، ولهذا كان "دينج" أقرب إلى الاهتمام بالمكاسب الاقتصادية والتكنولوجية التي ستجنيها الصين من الاعتماد المتبادل أكثر من ترحيبه بالآثار السياسية والعسكرية والتي ترتبت عن دعم العلاقات مع العالم الخارجي وخصوصا مع قسمه الغربي.[1]

ان التطور الذي شهده العالم أدى الى ترابط بين المجال الاقتصادي والتجاري حيث أصبح لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تصبح الدولة في معزل عن بقية الدول وهذا ما يجبرها الى التوجه الى الاعتماد المتبادل خاصة في ظل العولمة بكل تفرعاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

1 – نصيرة ملاح، **الاستراتيجية الاقتصادية للصين ومكانتها في النظام الدولي، أطروحة** دكتوراه، جامعة الجزائر3 ، الجزائر: 2017-2018، ص 113

3/ المطلب الثالث: مقاربة القوة الناعمة (جوزيف ناي) .

منذ ظهور مصطلح القوة في العلوم السياسة لم يكن هناك تعريف محدد للقوة، بسبب غموض المفهوم تعدد المدراس الفكرية التي تناولت المصطلح، حيث كان يعني كل شيء له علاقة ب " الفعل" و " التأثير" و"التغير"، وتعد المدرسة الواقعية من أولى المدارس التي تعاملت مع القوة كمفهوم مركزي، حيث ربط عالم السياسة الأمريكي "**هانز مورجانتو**" القوة بفكرة التأثير أو التحكم في المكاسب، وقد عرف القوة بأنها "القدرة على التأثير في سلوك الآخرين" وبالتالي يمكن قياس قوة الدولة (أ) عن طريق معرفة المحصلة النهائية للتأثير الذي تمارسه في الدول الأخرى .[1]

على الرغم من أن جوزيف ناي هو الذي ابتكر مصطلح القوة الناعمة في بداية لتسعينات

إلا أن أصول المفهوم تعود إلى حقبة الرئيس **روزفلت** (1937-1941) فقد أدرك روزفلت أهمية القوة الناعمة لبلاده، وقال إن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تشعر بأمن تام إلا عبر تأييد شعوب الدول الأجنبية لها. هذا الأمر أدى إلى تكوين وكالة المعلومات القومية الأمريكية، وإذاعة صوت أمريكا، ولاحقا مؤسسات السلام في عهد **جون كيندي**.[2] ثم عاد **جوزيف ناي** في عام 2001 من خلال كتابه (مفارقة القوة الأمريكية)، حيث أراد الابتعاد عن التصور التقليدي لقوة الدولة الذي يرتكز على قدراتها العسكرية والاقتصادية التي يسميها ."القوة الصلبة" بابتداعه لتصور جديد أوسع مدى يقوم على "القوة الناعمة" كما سماها في كتابه وقد بين "إن القوة العسكرية والقوة الاقتصادية معا مثالان على القوة الصلبة الآمرة التي يمكن استخدامها لإقناع الآخرين بتغيير موقفهم. فالقوة الصلبة يمكن ان تستند الى محاولات الاقناع (الجزرة) والى التهديدات (العصا).[3]

وتعتمد القوة الناعمة على عدة افتراضات أهمها:

- الثقافة، حيث تتبلور في الأماكن التي تكون جذابة للآخرين.

---

1 – منصور أبو كريم، **القوة الناعمة بين تأصيل المفهوم ودلالات التوظيف في تنفيذ السياسة الخارجية(الولايات المتحدة والصين – دراسة مقارنة)**، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر: مجلة السياسة العالمية، العدد2 2023، ص{13-14}

2 – منصور أبو كريم، مرجع سبق ذكره ، ص 13

3 – منصور أبو كريم، مرجع ذكره ، ص{15-16}

- القيم السياسية، حين يتم تطبيقها بإخلاص في الداخل والخارج.
- السياسة الخارجية، حيثما تكون شرعية ومشروعة وذات سلطة معنوية وأخلاقية.

لقد اعتمدت الصين على القوة الناعمة من أجل ابراز مكانتها على الساحة الدولية ولقد وظفت هذا المفهوم معتمدة على ما جاء به من افتراضات وقد تم توظيف هاته الافتراضات من قبل القيادة الصينية بشكل واضح مخالفة بذلك الأعراف والتقاليد الكلاسيكية التي كانت تعتمد على القوة الصلبة من ابراز وجودها داخل المجتمع الدولي، وقد استخدمت الصين اليوم أسلوب الاقناع بدل الاكراه، وزادت من قدرة جهازها الدبلوماسي الضخم المنتشر في شتى أرجاء العالم على جذب الآخرين عبر وسائل عديدة ثقافية، وا ، والمشاركة في أعمال ٍ اقتصادية، خيرية، ،تنموية، اغاثة الفقراء والمحتاجين والمنكوبين، والمشاركة في أعمال المنظمات الدولية المتعددة الجنسيات.

تولي الصين من خلال هذه السياسة أهمية كبيرة للاستثمار وتقديم المساعدات الاقتصادية، وتنفيذ المشاريع المجانية التي تسهل حياة الناس في الدول الأجنبية لخلق تواصل مع القواعد الجماهيرية، خاصة في دول شرق آسيا مما زاد من تأثيرها في المنطقة ، من منطلق وقاعدة جعل التنمية الصينية الذاتية أكثر فائدة لدول المحيط والجوار والدول النامية بشكل عام وقد تبنت الصين استراتيجية توزيع المكاسب في سياستها الخارجية، وأقدمت على مبادرات فعلية بالتوقيع على اتفاقية تعاون وصداقة مع دول شرق آسيا، ودول افريقيا، والدول العربية، وتشمل استراتيجية توزيع المكاسب والقوة الناعمة على تشجيع الشركات الصينية للاستثمار في الخارج، وتقليل المخاوف من نمو الاقتصاد الصيني، وتشجيع القدوم للصين لغرض الدراسة والتدريب والاطلاع على التجربة الصينية، وفتح الأسواق أمام منتجات هذه الدول، وقد عززت هذه السياسة دور الصين في حل النزاعات الإقليمية والدولية .

- **المبحث الثالث: العلاقات الصينية الافريقية**

للحديث عن العلاقات الصينية الأفريقية، نجد من الصعوبة تحديد تاريخ واحد مهم ومفصلي لتأطير هذه العلاقة تاريخيا بل نجد أنفسنا أمام أكثر من تاريخ أو حدث تاريخي مهم؛ فالصين الشيوعية التي تأسست في أكتوبر 1949 بوصفها أول بلد شيوعي في آسيا، كانت تُساير السياسة السوفياتية في إطار توازن القوة الأمريكية، والأوضاع التي فرضتها الحرب الباردة، وبقيت علاقاتها الخارجية محدودة. وجاء مؤتمر باندونغ في إندونيسيا عام 1955 ليمثل لعلامة فارقة في علاقات الصين الخارجية، لا سيما مع البلدان النامية، حيث بدأت إمبراطورية الوسط في رسم طريق خاص بها في علاقاتها الخارجية، وبخاصة الأفريقية. وقد ساعد الحشد الضخم للأصوات الأفريقية في الأمم المتحدة في عودة الصين الى الهيئة الدولية في عام 1971 .إلا أن العلاقات الصينية – الأفريقية تراجعت في الثمانينيات من القرن الماضي، بعد أن أهملت الصين تلك العلاقات، وأدارت وجهها نحو الغرب في عملية انفتاحها على العامل الخارجي، بهدف الاستفادة من التقدم التقني والتكنولوجي الذي حققه العالم الرأسمالي. [1]

1/ المطلب الأول: الجذور التاريخية للعلاقات الصينية الافريقية

بداية العلاقات الصينية–الافريقية في التاريخ القديم يرجع إلى القرن الثاني قبل الميلاد في ظل الإمبراطور الصيني **هان Han emperor**، وهناك من الباحثين والمؤرخين من يرون بأن التواجد الصيني في إفريقيا كان أيضا بين القرن الأول الميلادي والقرن السادس الميلادي،

فقد تطورت العلاقات الصينية–الافريقية مع سلالة **مينغ** Ming Dynasty 1368–1644 عندما قام الأميرال الصيني **زهنغ Zheng** بعدة زيارات إلى السواحل الشرقية للقارة الإفريقية .ويمكن تقسيم التاريخ المعاصر للعلاقات الصينية–الافريقية إلى 03 مراحل وهي كالآتي :[2]

---

1 – عبد الرحمان حكمات، **استراتيجية الوجود الصيني في افريقيا**، مجلة سياسات عربية، معهد الدوحة للدراسات العليا، قطر: العدد 22، 2016، ص72.

2 – محمد الصالح نجيب، **الاختراق الصيني للقارة الافريقية بعد نهاية الحرب الباردة**، ألمانيا: المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2020، ص119

1 – المرحلة الأولى(1949–1979):

بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية وبداية الموجة الاستقلالية للعديد من الدول الإفريقية دخلت كل من الصين والدول الافريقية مرحلة جديدة من العلاقات في مختلف المجالات والميادين، وإقامة العلاقات الديبلوماسية التي ترتكز على ما تسميه الصين المبادئ الخمسة للتعايش السلمي[1]، وفي هذه المرحلة كذلك قامت الصين بتقديم دعمها الكامل والصريح لحركات التحرر الإفريقية في كفاحها ضد الاستعمار الأوروبي من أجل أخذ استقلالها، وقامت الصين بتوفير المساعدات بقدر المستطاع لحركات التحرير الوطنية إلى أن أخذت استقلالها وأصبحت تحكم دولا مستقلة ذات سيادة، والخطوة الثانية في إطار العلاقات الصينية–افريقية في هذه المرحلة هو تقديم مساعدات من أجل إعادة إعمار Reconstruction ما دمره الاستعمار الأوروبي ومحاولة النهوض بالدول الإفريقية المستقلة حديثا وتعزيز استقلالها وسيادتها الوطنية.

كما أن الدول الإفريقية قامت هي كذلك بدعم الصين في استعادة مقعدها في منظمة الأمم المتحدة حتى أن الرئيس الصيني السابق **ماو تسي تونغ** قال ذات مرة شاكرا الموقف الإفريقي :

" استعدنا مكاننا في منظمة الأمم المتحدة بفضل أصدقائنا الأفارقة "

يمكن وصف هذه المرحلة الممتدة من 1949 إلى غاية 1979 بأنها مرحلة التضامن الصيني– إفريقي أو حتى يمكن القول عنها أنها تميزت بمبدأ المعاملة بالمثل بحيث رأينا كيف أن الدعم المادي الصيني لإفريقيا أسهم في رد إفريقي لصالح الصين في منظمة الأمم المتحدة.

2 – المرحلة الثانية (1979–1999):

في هذه المرحلة تسارعت وتيرة العلاقات الصينية–الافريقية من خلال تعزيز التوجهات الإحترامية بوضع التطوير الاقتصادي على رأس قائمة الأولويات التي تضبط العلاقات الصينية–الافريقية، فالصين وافريقيا في هذه المرحلة خرجتا من التعاون الاقتصادي الضيق إلى التعاون والتنسيق الاقتصادي المنفتح وفي ظل التغييرات التي حدثت خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وبروز النظام العالمي الجديد. وبروز بعض الحركات التي تحمل مطالب التغيير السياسي في القارة الإفريقية، ويتعلق الأمر بالحركات الديمقراطية الداعية إلى الانفتاح السياسي في إفريقيا في بداية التسعينيات. [2]

---

1 – محمد الصالح نجيب، نفس المرجع ، ص 120.
2 - نفس المرجع ، ص121.

3 – **المرحلة الثالثة (من 1999 الى2024 حدود الدراسة):**

هذه المرحلة كانت ذات أهمية بالغة في تاريخ العلاقات الصينية–الافريقية، وتكمن هذه الأهمية في تأسيس The Forum on China-Africa Cooperation(FOCAC) منتدى التعاون الصيني الإفريقي سنة 2000 في العاصمة الصينية بكين Beijing فاللقاء الأول في إطار هذا المنتدى تم وصفه على أنه رمزي الأهداف أكثر منه مادي ، فهو كان يهدف إلى بعث مبادئ جديدة تحكم المرحلة القادمة في العلاقات الصينية–الافريقية بجعلها أكثر اتساعا وفعالية من العلاقات السابقة فهو أعاد التذكير بمبدأ الاحترام الذي تتبناه الصين تجاه إفريقيا، وحضر هذا المنتدى كبار المسؤولين والشخصيات السياسية الصينية والإفريقية لمناقشة الأطر والآفاق المستقبلية للعلاقات الصينية–إفريقية فمنذ تأسيس المنتدى الصيني الإفريقي شهدت العلاقات بين الطرفين تطورا خلال تضاعف الاتفاق التجاري والترتيبات الجمركية بين الطرفين، وكذا من خلال الاستثمارات والمساعدات المالية .[1]

ان العلاقات الصينية الافريقية هي علاقات ضاربة في التاريخ وقد بنيت من منظورين مختلفين، المنظور الصيني الذي كان يهدف الى التوسع وبناء علاقات جديدة خاصة مع القارة السمراء والتي تعتبر موردا أساسيا وخاصة في مجال الطاقة هذا من جهة ومن جهة أخرى مزاحمة الهيمنة الامريكية وكسر شوكة الأحادية القطبية.

أما المنظور الافريقي الذي كان يهدف الى فك الارتباط من الهيمنة الغربية و المشروطية السياسية المفروضة حيث وجد انه لا مناص الى الدخول في تعاون حقيقي مع الصين من أجل بناء العلاقة الصينية–الافريقية وقد بدت هذه العلاقة مكملة لبعضها البعض.

1 – محمد الصالح نجيب، المرجع السابق، ص122

2/ المطلب الثاني: أهمية التواجد الصيني في افريقيا

تعد القارة الإفريقية مستودعاً للموارد الأولية التي يحتاجها الغرب في التصنيع، ونسبةً لما تمتلكه القارة من مقومات طبيعية نادرة أهّلها ذلك بأن تكون مجال للتنافس الدولي بين القوى الكبرى المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي، بالإضافة إلى اللاعبين الدوليين الجُدد مثل الصين.[1] ولقد استفادت افريقيا من هاته الميزة من ناحية الموارد الأولية وموقعها الجغرافي والجيواستراتيجي في بناء علاقات خاصة مع الصين عاد عليها بالنفع خاصة في المجال الاقتصادي.

غير أن أهم دوافع الصين للتفاعل مع إفريقيا هو العامل الاقتصادي؛ ولذلك فإن الصين تنظر إلى إفريقيا على أنها عنصر مركزي في مشروع استدامة نمو اقتصاد الصين وتطويره على المدى البعيد. حيث تعد إفريقيا مصدر مهم لتزويد الصين بحاجتها المتزايدة للمادة الخام، فلديها واحد من أضخم احتياطيات المواد الخام، كما أنها المصدر الرئيسي للموارد الطبيعية، أضف إلى ذلك الفرص المختلفة للتجارة والاستثمارات الصينية، وذلك لوجود الكثافة السكانية المتزايدة في إفريقيا وقوتها الشرائية، والحاجة الماسة لوجود بنية تحتية اجتماعية واقتصادية. وقد تمسكت الدول الإفريقية بعلاقاتها بالصين منذ عام 2000.[2]

لقد راهنت الصين بشكل كبير على عدة مناطق في العالم ولكن رهانها الاستراتيجي الذي ركزت عليه على أفريقيا كان متميزا ، حيث جندت الصين كل مقدراتها الاستراتيجية و السياسية و الدبلوماسية و الإيديولوجية و الاقتصادية، ما جعلت الصين تفكر بجدية في مسح كل آثار الاستعمار القديم الكلاسيكي الذي كان موجودا في عمق القارة من المستعمرات الفرنسية البريطانية و الإسبانية ، هذا ما جعلتها تمكن عدة مشاريع اقتصادية ، إلا أن مشروع منتدى التعاون الصيني الإفريقي كان من أكبر المشاريع التي وضعتها الصين على مكاتب زعماء وقادة القارة الإفريقية ، ولهذا يعتبر هذا المشروع بمثابة أرضية للتعاون القائم على التشاور والحوار العملي، وقد أنشئ بصورة مشتركة من قبل القادة الصينيين والأفارقة في عام2000، من أجل مواصلة تعزيز التعاون الودي بين الصين وإفريقيا في إطار الظروف الجديدة لمواجهة التحدي المشترك للعولمة الاقتصادية.

---

1 – جيهان عبد السلام عباس, **العلاقات الاقتصادية الصينية الافريقية: دراسة تحليلية**, مجلة السياسة والاقتصاد, جامعة بني سويف، مصر: العدد15, 2022, ص173.

2 – نفس المرجع ، ص 174.

وفي خضم العزوف العالمي عن الاستثمار المباشر في أفريقيا نتيجة التقلبات السياسية في القارة الافريقية ومخاوف الدول من الاستثمار في القارة السمراء الا أن قيمة الاستثمارات الصينية في أفريقيا سنة بلغت سنة 2004 أكثر من 900 مليون دولار. من بين15 مليار دولار القيمة الإجمالية الاستثمارات الصينية المباشرة في الخارج، حيث استفادت بكين من آلاف المشاريع منها 500 مشروع حصريا لشركات الأعمال العمومية، وتتركز الاستثمارات الصينية في أفريقيا في مجال البناء والأشغال العمومية والعمارات والبنايات الحكومية، بناء الملاعب المستشفيات والإقامات الرسمية.[1]

لقد استفادت افريقيا من التواجد الصيني في القارة خاصة في المجال الاقتصادي، ويمكن القول إن القادة الأفارقة قد وجدوا أريحية في التعامل مع بكين وبناء علاقات معها خاصة وأن هاته الأخيرة انتهجت سياسة مغايرة تماما للسياسة الغربية في القارة، وتظهر أهمية التواجد الصيني في افريقيا في إعادة بناء البنية التحتية، كما استفادت كذلك من القروض التفضيلية التي تقدمها الصين، وفتح السوق الصينية لصادرات السلع الافريقية.

ومنه يمكن التأكيد على وجود العديد من الأهداف المشتركة بين الصين وافريقيا فمن جهة فان افريقيا تبحث عن فك الارتباط مع الهيمنة الغربية والأمريكية من خلال اثبات وجودها داخل المجتمع الدولي ومحاولة الدفع الى التعددية القطبية والخروج من الأحادية القطبية، لقد استغلت الصين القوة الناعمة من أجل تعزيز تواجدها ا في القارة السمراء ونسج خيوطها في العديد من البلدان الافريقية وهذا بفضل النظرة الاستشرافية للقادة الصينيين، وكذلك من أجل منافسة القوى الغربية والولايات المتحدة الأمريكية على القارة السمراء.

1 – سمير قط، **الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في افريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة– قطاع النفط نموذجا، رسالة** ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر: 2007–2008، ص 73.

3/ المطلب الثالث: مميزات التعاون الصيني الافريقي

وثقت الصين علاقتها مع أفريقيا كقوة سياسية ضد الغرب منذ عصر الماويين(ماوتسي تونغ)، فالصين لا تتفق مع قيم الغرب، وتأبى أن يتم فرض هذه القيم على الدول الأفريقية. كما تعمل على تغيير النسق الدولي أحادي القطبية الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة إلى نسق متعدد الأقطاب على أن تكون أحد قطبيه، وقد اتسم التعاون الصيني الافريقي بعدة مميزات أهمها:

أ – المميزات الثقافية: اعتمدت الصين على العامل الثقافي لخلق صورة ايجابية وبناءة عنها في أفريقيا وذلك لتسهيل تواجدها، وجذب الشعوب إليها، وعملت على توظيف العامل الثقافي قدر المستطاع من أجل تعميق علاقاتها مع الأفريقيين، فأطلقت الصين والدول الأفريقية في أكتوبر عام 2000، منتدى التعاون الصيني– الأفريقي كمنبر للتشاور الجماعي، والحوار، والشراكة في شكل التعاون الجنوبي – الجنوبي؛ لتقوية العلاقات الودية بين الطرفين، ومواجهة تحديات الأهداف التنموية للألفية، والعولمة الاقتصادية. [1]

ب – المميزات الاقتصادية: يقوم الأسلوب الجديد الذي تتبناه الصين في إطار منتدى التعاون الصيني الأفريقي على تقديم المساعدة للدول الأفريقية دون أي مشروطيه سياسية مسبقة، وهو خروج عن ممارسات صندوق النقد الدولي. والهدف الأساسي هو تسريع التقدم الاقتصادي والاجتماعي في أفريقيا مع تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية الدائمة.[2] ويسعى المنتدى إلى تسهيل المشاورات الثنائية، وتعميق التفاهم املتبادل، وتعزيز التوافق، وتعزيز الجهود التعاونية، ومعاجلة التحولات في المشهد العاملي، ومعاجلة متطلبات العولمة الاقتصادية، والسعي نحو التنمية المتبادلة من خلال التفاوض والتعاون.

ج – المميزات الاستراتيجية: اذا كانت أولويات الصين في علاقاتها مع افريقيا، تتركز على ضمان وارداتها من الطاقة والمواد الخام من افريقيا وفتح الأسواق الافريقية أمام البضائع الصينية، وتعزيز المكانة العالمية للصين فان هذا النوع من الأولويات لا يعتبر شأنا تجاريا محضا وانما هو في الوقت نفسه شأنا استراتيجيا، ويمكن القول أنه من وجهة النظر الافريقية أنه يمكن ارجاعها الى رغبة الأفارقة في الاستفادة من التجربة التنموية الصينية.

---

1 – شريفة فاضل محمد بلاط ، **الهوية الثقافية وتأثيرها على العلاقات الصينية الافريقية**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بور سعيد، مصر: العدد10، 2021، ص193–194.

2 – فواز العابد، **السياسة الاقتصادية الصينية في افريقيا– الدوافع والاستراتيجيات**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة عاشور زيان الجلفة، الجزائر: العدد3، 2024، ص 531–532.

د – المميزات السياسية: تنطلق السياسة الخارجية الصينية تجاه دول العالم بصفة عامة وتجاه أفريقيا بصفة خاصة من منظور ما يمكن تسميته الصعود السلمي ، والذي يعبر عن الرغبة الصينية في توفير مناخ سياسي اقتصادي يضمن لها صعودا هادئا ويؤمن الاستقرار الداخلي والسيادةً الوطنية، وانطلاقا من هذا المبدأ سعت الصين إلى اتباع سياسة خارجية قوامها اتباع مبدأ الشراكة بالإضافة إلى رسم صورة دولية عن الصين بصفتها دولة مسالمة تسعى إلى تحقيق مصالح مشتركة مع الآخرين تنطلق من ضرورة تحقيق الفائدة للجميع.[1]

وأخيرا، ترحب القوى الأفريقية بالمبادرة الصينية، وتشعر بأنها شريكا تنمويا وليس مستغلا من قبل دولة تحاول السيطرة عليه. فالعلاقات الصينية الأفريقية بوجه عام تصب في مصلحة الطرفين، ويجب الاستفادة من التجربة الصينية لصالح النهوض الأفريقي بيد أن الدول الأفريقية لديها مقومات جغرافية وموارد بشرية ومعدنية وغذائية تمكنها من أن تكون من أهم قارات العالم الجيواستراتيجية، وهي بالفعل كذلك، ولكن تم استغلالها عبر التاريخ، ولكن حان الوقت لاستعادة مكانتها.[2]

ومنه فأن ما يميز العلاقة بين الصين والدول الافريقية هي علاقة تدخل ضمن أطر العلاقات الدولية من منطلق قاعدة (رابح/ رابح) ، فالصين تبحث عن التوسع وكسر الهيمنة الغربية والبحث عن التعددية القطبية وذلك من خلال مد يد العون لإفريقيا لأنها بحاجة اليها في المحافل الدولية (تايوان – التبت – شينجيانغ).

وافريقيا تحاول الابتعاد عن السيطرة الغربية والاستفادة من العلاقات الاقتصادية والاستثمارات الصينية من أجل بناء نفسها واقتصادها وهذا ما ضمنته الصين لها من خلال احترام سيادة كل دولة.

---

1 – محمد الصالح جمال، مرجع سبق ذكره، ص86.

2– فاطمة الزهراء احمد أنور، **آليات التواجد الصيني في القارة الافريقية بين الفعالية والاخفاق**، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، مصر: العدد13، 2022، ص319–320.

الفصل الثاني:

الاستراتيجيات الصينية للنفوذ في افريقيا

الفصل الثاني: الاستراتيجيات الصينية للنفوذ في افريقيا

ظلت الصين تنتهج مبدأ الفاعلية في مسايرة الأحداث الدولية وقد كانت ولا زالت تحدد موقفها وسياستها في جميع الشؤون الدولية انطلاقا من المصالح الأساسية للشعب الصيني وشعوب العالم والتمييز بين الصواب والخطأ، ولا تخضع لأي ضغوط خارجية كون الصين لا تتحالف مع أية دولة عظمى دون ان يكون هناك توافق في سياساتها مع جمهورية الصين أو فلسفتها. وترى الصين ان أية دولة سواء كانت كبيرة أم صغيرة، قوية أم ضعيفة، غنية أم فقيرة، تعتبر عضوا من أعضاء المجتمع الدولي على قدر المساواة وتتعامل معهما الصين بمسافة واحدة من التعاون والتنسيق والاحترام بما تكفله المواثيق الدولية. وإن كان هناك صراع يجب أن تحل جميع النزاعات والخلافات الناشبة بين البلدان بطريقة سلمية عبر المشاورات وليس باللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدام القوة ولا يسمح بالتدخل في الشؤون الداخلية للغير بأي حجة.

وظاهريا يبدو التركيز الاستراتيجي للصين في القارة السمراء على الجوانب الاقتصادية، إلا أن البحث في الجوانب الأخرى والخطوات التي تعمل الصين على تحقيقها يظهر جوانب وأهدافا أكثر وأبعد تعمل الصني على الظفر بها. فالأهداف الاستراتيجية للوجود الصيني في دول القارة المتعددة تتجاوز الجانب الاقتصادي إلى تحقيق أهداف غير معلنة تتعلق بالجوانب السياسية والدبلوماسية على المستويين الإقليمي والدولي.

المبحث الأول: مجالات النفوذ الصيني في افريقيا: ترمي استراتيجية الصين في افريقيا إلى تعزيز وجودها في القارةِ الأفريقية الغنية بالثروات التي تحتاج إليها قوى متقدمة وصاعدة على حد سواء، كالقوة الصينية. وتعمل على متابعة التوجهات والأسس التي تنتهجها الاستراتيجية الصينية في أفريقيا، وتتمثل مجالات التواجد الصيني في افريقيا في:

1/ المطلب الأول: المجال الاقتصادي والمالي

قامت الصين بتأسيس العديد من المؤسسات الاقتصادية لتعزيز العلاقاتُ ذات الطابع التعاوني المتميز لتعزيز العلاقات وعلى جميع الأصعدة بينها وبين دول القارة ، إذ كانت تهدف تلك المؤسسات الى ترسيخ العلاقة القوية عموما ودول منطقة افريقيا بشكل خاص، ومن أمثلة تلك المؤسساتً بين الصين ودول القارة الإفريقية هو صندوق التنمية الصينية الإفريقية (Fund CAD) الذي تم تأسيسه عام 2006 ،بجهود كبيرة من قبل الصين من أجل دعم القارة الأفريقية بمبالغ متزايدة من سنة لأخرى لترسيخ نفسها كواحدة من أكبر

الدول الأسيوية والعالمية نفوذا في القارة السمراء، وكذلك تم تأسيس منتدى التعاون بين بكين والقارة الافريقية يكون مكملا في عمله لصندوق التنميةُ سالف الذكر ألا وهو منتدى التعاون الصيني الأفريقي (Focac)، ويهدف هذا المنتدى الى المساواة والمنفعة المتبادلة والتشاور المتكافئ وتعزيز التفاهم وتوسيع التوافق وتقوية الصداقة ودفع التعاون، ويضم المنتدى في عضويته الصين و(53) دولة إفريقية تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين ومفوضية الاتحاد الإفريقيُ بهدف التنسيق والتعاون المشترك بين الدول الإفريقية والصين، وتتضمن هذه الشراكة التعاون في جميع المجالات، إذ كان حجم التبادل التجاري الصيني الأفريقي في بداية التأسيس هو (10) مليار دولار ، وبعدها بأربعة أعوام تجاوز حجم التبادل التجاري بين الجانبين (40) مليار دولار[1]. ان حجم الأرقام المتزايد في مجال التبادل التجاري الصيني الافريقي يعكس العلاقة والارتباط المتين بينهما، ومن جهة أخرى يعكس مدى اهتمام الصين بالقارة الافريقية وتلبية حاجياتها في اطار التبادل والتعاون المشترك.

وقد بلغ حجم التجارة بين الصين وأفريقيا عام 2010، مائة مليار دولار مسجلا قفزة كبيرة مقارنة بالأعوام السابقة مع تزايد الاستثمارات الصينية في القارة الأفريقية، أذ ذكر تقرير صادر عن وزارة التجارة الصينية أن حجم التبادل بين الطرفين بلغ (61.2) مليار دولار في النصف الأول من عام 2010، بزيادة (65%) عن الرقم المسجل في المدة نفسها من عام 2009. وذكرت الوزارة أن ما يزيد عن 1600 شركة صينية تستثمر حاليا في قطاعات التعدين والصناعات التحويلية وبقية فروع التجارة الأخرى، وتحرص بكين على التأكيد أن علاقاتها التجارية والاقتصادية مع افريقيا تقوم على المصالح والمنافع المتبادلة.[2] وهنا يظهر مدى اهتمام الصين بالقارة الافريقية وهذا من خلال ارتفاع حجم التبادل فيما بينهم، فقد ركزت الصين على الجانب الاقتصادي والمالي داخل القارة الافريقية لما سيعود بالنفع على الطرفين.

أما بالنسبة إلى التغلغل الاقتصادي الكبير للصين في أفريقيا، فقد ربط أحد المسؤولين في القارة الأفريقية بين النمو المستمر في الصين واستمرارية التطور في أفريقيا؛ ففي مقابلة مع وكالة الصحافة الصينية "شينخوا"، عبّر السفري الأوغندي السابق لدى الصين **فيليب أدرو** عن الارتباط الوثيق بني التنمية الاقتصادية الأفريقية والاقتصاد الصيني.

1 – م.زياد يوسف حمد، **التوجه الصيني نحو القرن الافريقي بعد الحرب الباردة**، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا: العدد01، 2018، ص 177.

2 – حارث قحطان عبد الله، **مصالح الصين النفطية في القارة الافريقية**، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا: العدد07، 2020، ص {6-7}.

وأكّد أ ّن استمرارية النمو الاقتصادي في القارة السمراء تعتمد على النمو الاقتصادي الذي تشهده الصين الشعبية يفي إشارةٍ. منه إلى التكاملية التي تتميز بها العلاقات الاقتصادية بني الطرفينً تزايدت التجارة البينية بني أفريقيا والصين تزايداً كبيرا في الفترة الواقعة بين السنوات 2001 و2006، بحيث ارتفعت الصادرات الأفريقية إلى الصين والواردات منها بمعدل يزيد على 40 % و35 % على التوالي، وهي نسبة تجاوزت معدل نمو التجارة العالمية بمقدار14% [1].

لقد ركزت الصين في علاقاتها مع افريقيا تركيزا كبيرا على الجانب الاقتصادي والمالي وهذا ما انعكس إيجابا على كلى الطرفين وتظهر أهمية هذه العلاقة من خلال منتدى التعاون الصيني الافريقي الذي أرسى أسس لاقتصاد افريقي ناشئ والى منفعة صينية في إطار البراغماتية.

2/ المطلب الثاني: المجال الزراعي

في المؤتمر الوزاري الثاني لوزراء التعاون والاقتصاد لدول منتدى التعاون الصيني الإفريقي تم الاعداد لمشروع التعاون الصيني الإفريقي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية لمدة 03 سنوات تبدأ من عام2004 عام وتنتهي 2006.

وكان قد اجتمع في أديس أبابا وزراء صينيين ووزراء عن 44 دولة إفريقية واعتمدوا بالإجماع على خطة عمل "التعاون الثنائي 2004-2006 "لتحقيق غايات وأهداف إعلان بكين في المؤتمر الوزاري الأول، وقرر الطرفان الصيني والإفريقي خلال 03 سنوات تكثيف المشاورات وإقامة تعاون بني الطرفين داخل منظمة الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، وتعهد الجانب الصيني بدعم جهود الدول الإفريقية التي لم تنظم بعد لمنظمة التجارة العالمية، والتعاون في إطار الصندوق العاملي للتضامن ومكافحة الفقر الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 265 /57 من اجل التنفيذ السريع والملموس للصندوق العالمي للتضامن ومكافحة الفقر.[2] ووافق الجانب الصيني على الدخول في التعاون مع الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا Nepad خاصة في مجال الوقاية والعلاج لفيروس نقص المناعة البشرية الإيدز والسل والملاريا، ووضع خطة لتنمية الزراعة والتجارة والسياحة ومناقشة مسألة الديون.

---

1 – حكمات عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص77.

2 – رياض بن عياد، **تعزيز الشراكة في اطار المنتدى الصيني– الافريقي**، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسة، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر: العدد5، 2018، ص189.

وفي مجال الزراعة فالطرفان يدركان أنها الوسيلة الفعالة لضمان الأمن الغذائي والقضاء على الفقر ورفع مستويات المعيشة للسكان الأفارقة وزيادة الصادرات الغذائية للدول الإفريقية نحو الصين، ويكمن التعاون الزراعي في إدارة وتطوير الأراضي والموارد المائية وبناء بنية تحتية زراعية قوية، وكذلك تربية الحيوانات المائية والاحياء المائية للدول الافريقية الحبيسة التي ليس لها منافذ بحرية وتبادل نقل التكنولوجيا وتبادل نقل التكنولوجيا في هذا المجال، وكذلك نقل التكنولوجيا الصينية لإفريقيا وتقديم المساعدات التقنية وإنتاج الآلات الزراعية لصالح البنية التحتية الزراعية لإفريقيا التي مازالت تعتبر عائق أمام التنمية الاقتصادية بسبب ضعفها، فالتزمت الصين بموجب خطة أديس ابابا بتقديم قروض لتحسين البنية التحتية وبناء الجسور والسدود وتمويل المشاريع الزراعية.[1]

ان المكانة التي تحتلها افريقيا والثروات التي تمتلكها جعلها مطمع الكثير من القوى الاستعمارية كما أن تميزها عن باقي القارات من ناحية المناخ وتنوعه وشساعة المساحة الجغرافية وتنوع المحاصيل الزراعية من بلد افريقي لآخر وتميز كل بلد افريقي بمنتوج عن بلد آخر جعل الصين توجه أنظارها نحو افريقيا وهذا راجع لمجموعة قيمة الصادرات الافريقية، وتشمل البن والكاكاو والقطن والشاي والبذور الزيتية والتبغ والمطاط والفاكهة، ويمكن أن نضيف اليها الأخشاب ومنتجاتها.

أما مجموعة المواد الحيوانية وتتمثل بصفة خاصة في الأسماك من ناحية، وفي الماشية والضأن من ناحية أخرى فهي تؤلف وحدها نحو 4% من قيمة الصادرات الافريقية. ويأتي القطن في مقدمة الخامات النباتية التي تسهم بها افريقيا في الاقتصاد العالمي، وقد ظل خام القطن يحتل المكانة الأولى في جميع الصادرات الافريقية الى الخارج من حيث القيمة حتى عام 1961، وبعدها ترك هذا المركز لصادرات الثروة المعدنية واكتفى بالمركز الرابع وتسهم افريقيا بما يتراوح بين 20% الى 25% من الصادرات العالمية للقطن وتخرج أكثر من نصف صادرات القارة من وادي النيل أي من مصر والسودان والباقي من افريقيا جنوب الصحراء.[2]

لقد أصبح التعاون في تدريب الأكفاء الزراعيين أحد المعالم البارزة للتعاون بين الصين وإفريقيا. من أجل مساعدة إفريقيا على تنمية المزيد من الأكفاء التقنيين والماهرين المحليين، قامت جامعة هونان المهنية للتجارة الخارجية ببناء ورشة لوبان في بوركينا فاسو، وقامت جامعة هونان المهنية والتقنية للمعادن غير الحديدية

1 – رياض بن عياد، نفس المرجع السابق، ص 190

2 – د.محمد عبد الغني سعودي، **قضايا افريقيا**، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1978، ص28.

ببناء ورشة لوبان في زامبيا، لخدمة التعاون الدولي في مجال الطاقة الإنتاجية وتعزيز التبادلات الثقافية بين دول "الحزام والطريق" والروابط الشعبية، وتم الاعتراف بكليهما من قبل وزارة التربية والتعليم كدفعة أولى من مشاريع تشغيل ورش لوبان الوطنية.

وفي مجال العلوم الزراعية والابتكار التكنولوجي، استمر التعاون بين الصين وإفريقيا في التعمق. حتى نهاية عام 2023، أنشأت الصين 24 مركزا تجريبيا للتكنولوجيات الزراعية في إفريقيا، وروجت أكثر من 300 تقنية زراعية متقدمة، مما رفع غلة المحاصيل المحلية بمعدل 30 في المائة إلى 60 في المائة.

وفي النصف الأول من عام 2024، بلغت واردات الصين من إفريقيا 60.1 مليار دولار أمريكي، بزيادة كبيرة قدرها 14 في المائة على أساس سنوي، وحقق حجم المنتجات الزراعية المستوردة من إفريقيا نموا إيجابيا لمدة سبع سنوات متتالية.[1]

ان الاهتمام الصيني بالمجال الزراعي مع افريقيا قد أفضى الى وجود شراكة متينة في هذا الاتجاه وقد فتح الباب على مصراعيه لثنائية التصدير والاستيراد، حيث انتعشت هذه الثنائية من خلال ربط علاقات بين الصين وافريقيا وذلك من خلال تطوير هذا القطاع الحيوي من طرف الصين وارسال التكنولوجيا الصينية الى قارة افريقيا، ومن جهتها فقد استفادت افريقيا من هاته التكنولوجيا حيث اصبح هناك المعرض التجاري الاقتصادي الصيني الافريقي، ومهرجان التسوق الافريقي عبر الانترنت حيث توفر الصين بنشاط نوافذ عرض للمنتجات الزراعية الافريقية (القهوة الاثيوبية، الزيوت العطرية المصرية، الزهور الكينية).

1 –احمد فراج، **التعاون المتعمق بين الصين وافريقيا في مجال الزراعة يساعد على تحديث الزراعة في افريقيا**،www.xinhuanet.com 31أوت 2024 شوهد على الساعة 19:15د ، يوم 17 افريل 2025.

3/ المطلب الثالث: المجال الصحي

إن الصين تعتمد في إدارة علاقتها مع الدول الأفريقية على استراتيجية "القوة الناعمة" التي تتم من خلال تقديم المساعدات والمعونات في المجالات الاجتماعية المختلفة. و لعلى أهم المجالات التي دعمت فيها الصين علاقاتها الأفريقية في مجال الصحة حيث اتبعت في هذا الإطار ما يمكن أن يطلق عليه «دبلوماسية الصحة" مع الشركاء الأفارقة وذلك من خلال تدشين شبكة علاقات بين الأطباء الصينيين و ملايين الأفارقة العاديين، و التي تعد احد مؤشرات القوة الناعمة الصينية في أفريقيا حيث تجري الصين تعاونا منتظما مع الدول الأفريقية في حقل الصحة ذلك من خلال الزيارات الصحية العديدة للزعماء الأفارقة و تسهيل التبادل المنتظم للفرق و التدريب الطبي للمحترفين الطبيين الصينيين إلى جانب ما تقوم به الصين من تزويد العديد من الدول الأفريقية بأجهزة طبية مجانية 'والبرامج المشتركة لمعالجة العديد من الأمراض مثل الملاريا و فيروس نقص المناعة الايدز[1] . هذا التعاون أدى بأفريقيا الى القضاء على هاته الأمراض الفتاكة التي كانت في وقت ما تعصف بالحصيلة السكانية وكانت تشكل خطرا حقيقيا يهدد حياة السكان لكن بفضل الديبلوماسية الصحية التي اعتمدتها الصين مع افريقيا تم القضاء على هذه الأمراض.

وفي عام2002 أجرت وزارة الصحة دورة تدريبية عالمية في معالجة الملاريا في المناطق الاستوائية. وشارك في هذه الدورة 30 طالبا من 17 بلدا أفريقيا. وفي السنة نفسها وكجزء من المنتدى التعاون الصيني-الأفريقي للطب التقليدي والمواد الصيدلية وحضر هذا المنتدى مشاركون من 21 دولة .وجدير بالذكر أن أول فريق طبي تم إرساله إلى الجزائر عام1964 بناء على دعوة من الحكومة الجزائرية ومنذ ذلك الحين' أرسلت الصين وبشكل متراكم أكثر من 1500 طبيبا إلى أكثر من 47 بلدا أفريقيا. وعالجت ما يقارب180 مليون مريضا أفريقيا إضافة إلى الوحدات الطبية العسكرية الصينية التي شاركت في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في أفريقيا' والتي قدمت المساعدة الطبية إلى جنود عمليات حفظ السلام بالإضافة إلى المدنيين الأفريقيين.[2] ان حصيلة الأرقام وحدها تؤكد مدى نجاعة الاستراتيجية الصحية التي انتهجا القادة الصينيون اتجاه افريقيا، حيث ارتفع حجم ارسال البعثات الطبية الصينية الى افريقيا والتي تدخل في اطار التكوين وتمكين الخبرة للأطباء الافارقة، بالإضافة كذلك الى حجم التغطية الصحية للسكان.

---

1 – قط سمير، **الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في افريقيا**، مرجع سبق ذكره، ص114.

2 – قط سمير، نفس المرجع السابق، ص115

ان اهتمام الصين بالمجال الصحي راجع الى النظرة الاستشرافية التي كان يوليها حكام هذا البلد المتميز واحداث نقلة في هذا المجال الذي تعبر عنه الاحصائيات، حيث انه قبل قيام جمهورية الصين الشعبية في 1949م كان المستوى الطبي للمجتمع شبه معدوم، وان وجد محصور في طبقات الاقطاعيين وأصحاب المال.

في تقرير أصدرته وزارة الصحة الصينية عام 2009م بمناسبة الذكرى 60 لقيام جمهورية الصين الشعبية أوضحت الفرق الهائل والتقدم السريع في المستوى الصحي للبلاد في عمرها القصير.

- في عام 2008م بلغ عدد المنشآت الصحية التي تقدم الخدمة العلاجية للسكان حوالي 278 ألف منشأة وبعدد أسرة بلغ 4 مليون سرير وهذا مقابل 85 ألف سرير و 3670 منشأة صحية عام 1949م.
- في 2009م وصل معدل عمر الفرد الى 73 سنة مقابل 35 سنة قبل قيام جمهورية الصين الشعبية
- معدل موت الحوامل والولادات في 1949م كان 1500 حالة في 100 الف، وفي عام 2008م كانت 24 حالة وفاة في كل 100 حالة
- معدل وفيات المواليد في 1949م 20% وفي 2008م انخفض الى 9%.[1]

من خلال ما سبق من الاحصائيات نستنتج ان جمهورية الصين الشعبية قد اهتمت بالمجال الصحي وقد أحدث فعلا تغييرا جذريا في الصحة، وهذا من خلال تمكنه من التكنولوجيا وتطوير حقل العلوم الطبية، وإذ تعتبر الصين رائدة في المجال الطبي بكل تخصصاته وهذا ما دفعها الى تصدير التكنولوجيا الصحية والاستثمار في هذا القطاع في القارة السمراء وهذا عن طريق دورات تكوينية وبناء المستشفيات والبنى التحتية والتزويد بالأجهزة الطبية الحديثة وهذا من اجل إعطاء نفس جديد للصحة الافريقية وعصرنتها وهذا كله يدخل في إطار الدبلوماسية الصحية التي اعتمدتها جمهورية الصين الشعبية اتجاه افريقيا.

---

1 –محمد أحمد سعد المنصوب، **الصين القصة الكاملة للقوة العالمية الصاعدة**، ، المملكة العربية السعودية، مطابع نجد للنشر والتوزيع، 2015، ص61.

4/ المطلب الرابع: المجال العسكري والأمني

تعتبر القوة العسكرية صمام الأمان لأي بلد والداعم الرئيس لنهضته واستقراره وبقائه قويا متماسكا دونما الخضوع لأي هيمنة خارجية، هذا ما حصل مع الصين حيث أصبحت الصين من مستورد للرصاص إلى دولة ذات سلاح وعتاد قوي على رأسه امتلاك القنبلة النووية، التي فرضت الصين الجديدة كأمر واقع نال اعتراف بقية الدول التي كانت لم تعترف بالصين الجديدة بعد وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية [1]

لقد أدركت الصين أنه من أجل اثبات وجودها داخل المجتمع الدولي كان لا بد عليها من امتلاك القوة العسكرية التي تعتبر الضامن الوحيد لأمنها واستقرارها وفرض احترامها من طرف عناصر المجتمع الدولي خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وتفادي الصراع المباشر مع القوى النووية.

باعتبار أن الصين تمتلك قدرات عسكرية متطورة كما سبق وذكرنا، فإن الصين تستخدم هذه القدرات والتي تعتبر أحد آليات القوة الصلبة لتقوية وتسريع اختراقها للقارة الإفريقية، والمساعي الصينية الدائمة لبيع الأسلحة للدول الإفريقية هي أحد مظاهر هذا الاختراق، خاصة وأن أغلب المبيعات الصينية من الأسلحة لإفريقيا هي موجهة إلى الدول التي تعاني من حروب أهلية، تمرد ، أي أن الأسلحة الصينية توجد في مناطق التوتر (Tension Regions) ففي سنة 2003 بلغت مبيعات الصين من الأسلحة للدول الإفريقية ما قيمته 3,1 مليار دولار أمريكي، فهذه القيمة هي ضعف ما تبيعه بريطانيا من أسلحة للدول الإفريقية.

في نفس السياق يشير الأستاذ **ديفيد شي David Shinn** إلى أن الدول الإفريقية المعنية بالاستراتيجية العسكرية الصينية عددها 10 دول وهي الجزائر، أنغولا، مصر، غانا، نيجيريا، جنوب إفريقيا، السودان، أوغندا، زامبيا، زيمبابوي.[2] وهذا راجع ربما ل شروط الدفع المتساهلة التي تقدمها الصين حيث يمكن أن تجتذب الدول التي تعاني من ضائقة مالية (خاصة فيما يتعلق بالعملة الأجنبية)، وقد ساعد ذلك في وضع بكين كلاعب رئيسي في سوق الأسلحة الأفريقية.

فالصين أوردت كميات كبيرة من الأسلحة إلى دول منطقة القرن الإفريقي منذ عام 1996 وبأسعار تنافسية، إذ باعت لإثيوبيا وإريتريا خلال حربهما عام 1998 أسلحة بما يقارب مليار دولار أمريكي[3] وهذا يدخل

---

1 - محمد أحمد سعد المنصوب، المرجع السابق، ص 63.
2 – محمد الصالح جمال، مرجع سبق ذكره، ص144
3- زياد يوسف حمد، مرجع سبق ذكره، ص12

ضمن الاستراتيجية العسكرية المعتمدة من طرف الصين هذا من جهة ومن جهة أخرى محاولة جذب القادة الأفارقة للتخلي على الموردين التقليديين في مجال التسلح وهذا من خلال الامتيازات المقدمة لهم

وقد نظمت الصين خلال أسبوعين تمرينات عسكرية مع تنزانيا والموزمبيق خلال شهري جويلية و اوت 2024. وهذا مع تواجد ملحوظ ومعتبر للجيش الشعبي للتحرير APL في افريقيا، فقد أرسلت الصين ما يقارب 1000 جندي من أجل تمرينات عسكرية برية وبحرية، وقد احتوت هذه التمرينات العسكرية على تشكيلات بحرية، عمليات البحث والإنقاذ، وتمارين الرماية الحقيقية مع نظرائهم من تنزانيا والموزمبيق وذلك تحت شعار (السلام والوحدة 2024)، وخلال هذه التمرينات والمناورات تم مشاركة العديد من الأسلحة من بينها: الأسلحة الخفيفة، المدفعية الثقيلة، الطائرات المسيرة بدون طيار، ومختلف المركبات العسكرية وأسلحة المشاة.[1] وهذا يدخل ضمان مجال التعاون والتنسيق العسكري بين الصين وافريقيا، ويدخل كذلك ضمن تأطير الجيوش الافريقية وعصرنتها مع الأسلحة المتطورة وكيفية استعمالها والتعامل معها .

وخلال العشرين السنة الأخيرة لوحظ الانتشار الواسع لأنظمة التسلح المتطورة والثقيلة، والتي كانت بالتحديد في سنة 2000، وخلال عشرية كاملة كانت الطائرات المسيرة بدون طيار (الدرون) وخصوصا من نوع Wing Long II و CH-4 التي تشبه في تصميمها MQ-9 كانت من أهم الاشعاعات الدبلوماسية العسكرية الصينية التي اعتمدتها في عملية توريد الأسلحة للقارة السمراء[2] وهذا بالإضافة الى وضع قاعدة عسكرية في قاعدة الشيخ عمر في جيبوتي بين الحكومتين الصينية والجيبوتية لما تكتسيه هذه القاعدة من موقع استراتيجي المطلة على مضيق باب المندب مدخل الباب الأحمر الذي يعتبر ممرا لحركة التجارة العالمية وطرق نقل النفط الخليجي.

ان الزبائن الرئيسيين للصين في مجال التسلح يتمثلون في (الجزائر، زامبيا، ايريتريا، اثيوبيا، غينيا، المغرب، ناميبيا، تشاد) بالإضافة الى (مصر، غانا، نيجيريا، السودان، تنزانيا، زيمبابوي). كما ان الصين ساعدت في بناء مصانع الذخيرة والأسلحة الخفيفة بالخصوص في مالي واوغندا، كما ان الصين كونت بانتظام ضباط عسكريين لبعض الدول الافريقية مع تزويدهم بالأسلحة اللازمة لبلدانهم. [3] وهذا في إطار الدبلوماسية العسكرية الصينية فالكل داخل في إطار علاقة رابح-رابح، فالصين ازدادت صادراتها من العتاد الحربي والأسلحة لإفريقيا وهذه الأخيرة استفادت من التكنولوجيا والتأطير الصيني في هذا المجال.

1 – Paul Nantulya, **la militarisation croissante de la politique chinoise en Afrique**, Washington, centre d'études stratégiques de l'Afrique, 10 décembre 2024.

2 – Emmanuel Veron**, chine-Afrique : une relation asymétrique et stratégique pour pékin**, France, fondation méditerranée d'études stratégiques.23 mai 2024.

3 – Jean-Pierre Cabestan**, les relations chine-Afrique : nouvelles responsabilités et nouveaux défis d'une puissance mondiale en devenir**, France, Hérodote : revue de géographie et géopolitique, 2013, page 163

المبحث الثاني: آليات النفوذ الصيني في افريقيا

1/ المطلب الأول: الآلية الدبلوماسية

بالعودة الى الآلية الدبلوماسية للتنين الصيني اتجاه القارة السمراء فانه يجدر بنا الحديث على ما جاء به المفكر جوزيف ناي حول مفهوم القوة الناعمة الذي سبق التطرق اليه.

وقد عرف جوزيف ناي Joseph Nye القوة الناعمة على أنها قدرة الدولة على تحقيق مرادها بوسائل جذابة أكثر منها إكراهية أو عقابية وفَّرق ناي بين القوة الناعمة المعتمدة على (الثقافة والتكنولوجيا والعلم) والقوة الصلبة (القوة العسكرية والاقتصادية) من خلال آثارهما. فالقوة الناعمة تعتبر الوجه الثاني للقوة، فهي بذلك تخدم القوة الصلبة وتعطيها غطاء شرعياً ، وأطلق عليها " قوة التعاون الطوعي"، وتكون أثارها طويلة الأمد، ولا تقع تحت سيطرة الحكومة، وتعتبر رخيصة نسبيا، وتعتمد على الثقافة والقيم السياسية والسياسة الخارجية الجذابة للآخرين. بينما تتميز القوة الصلبة بأنها قصيرة الأمد، يتم التحكم فيها بواسطة الحكومات، وتكاليفها باهظة.[1]

ان التواجد الصيني في افريقيا كقائد الجنوب الكبير، وأن السياسة الخارجية لبكين تسير وفق المرجعية التالية(القوى الكبرى هم المفتاح، محيط الصين هو الأولوية، الدول في طور التقدم هم الأساس، والارضيات المتعددة الجوانب هم الحدث) [2] وبتحليل هاته المرجعية نرى أن الصين من أن أجل أن تصبح أحد مفاتيح النظام الدولي فلا بد عليها أن تصير قوة عالمية بمختلف المقومات العسكرية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وبالإضافة كذلك وجب عليها تأمين محيط الصين وذلك في اطار التوسع الذي يسمح لها ببسط سيطرتها وزيادة نفوذها، كما أن الأساس لهذا هو إقامة علاقات دولية مع الدول النامية في اطار الديبلوماسية وهذا من أجل تعزيز مكانتها داخل الأمم المتحدة في مساعيها التوسعية أو من أجل ابراز مكانتها كقوة عالمية، وأن التقلبات الحاصلة في الساحة الدولية والارضيات المتعددة الجوانب هي مجال تحرك الصين.

---

1 – فاطمة الزهراء أحمد أنور، **آليات التواجد الصيني في القارة الافريقية بين الفعالية والاخفاق**، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، مصر: العدد13، 2022، ص294.

2 - Paul Nantulya and Leland Lazarus**, Les leçons à tirer de la diplomatie des forums de la Chine en Afrique, en Amérique latine et dans les Caraïbes,** Washington , centre d'études stratégiques de l'Afrique. 2fevrier 2024.

وبالحديث على المؤسسات الصينية في افريقيا، وجب علينا الإجابة على عدد من الأسئلة: ماهي آثار السياسات الدبلوماسية الصينية حول مستقبل الديموقراطية في افريقيا؟ هذه الدبلوماسية هل هي مرادفة للفرص الاقتصادية أم هي خطر على التنمية في القارة؟ ما هي المخاطر الجانبية من التواجد الصيني في افريقيا خاصة في مجال السلم والامن الجماعي؟ [1] وهذا لأن الاستراتيجية الصينية في أفريقياّ معقدة؛ إذ للصين استراتيجياتّ وليس استراتيجية واحدة؛ فهي تضم فاعلين مختلفين وّ تجند العديد من الوسائل، وذلكً تبعا للأهداف الموضوعة وهذا أدى الى مخاوف سكان القارة الافريقية من الذوبان وفقدان الهوية الافريقية.

لقد قامت الصين في الفترة من (2000 – 2015) بتدريب نحو 86 ألف مسؤول أفريقي بالإضافة إلى عشرات الآلاف من دول نامية أخرى، وذلك تحت بند الدبلوماسية العامة ذات منافع اقتصادية عن طريق الترويج لمنتجات التقنية الصينية بين المنتدبين لتعزيز الجاذبية الاستشارية للمؤسسات الصينية. [2] كما استخدمت الصين الدبلوماسية الشعبية، التي يعرفها **نيكولاس كول J. Nicholas Cull** بأنها" :أسلوب من أساليب ممارسة السياسة الخارجية عن طريق الانغماس في التعامل مع الجماهير في البلدان الأخرى . [3]

بالإضافة الى الأوجه المتعددة للديبلوماسية التي اعتمدتها الصين مع افريقيا نجد:

أ _الدبلوماسية الثقافية :هي إحدى جوانب الدبلوماسية العامة غير الرسمية والتي اعتمدتها الصين عن طريق "برنامج حضاري يوظف وسائط الثقافة، الإعلام، وأشكال الإبداع الفني المختلفة وكذلك عن طريق عملية تبادل الأفكار والمعلومات والفن وغيرها من جوانب الثقافة بين الأمم وشعوبها، من أجل تعزيز التفاهم المتبادل بين "الدول.

ب _ الدبلوماسية الموازية: وهي احدى صور الاتصال السياسي التي اتبعتها الصين لتحقيق مصالح اقتصادية، وثقافية وسياسية وغيرها في افريقيا وهذا النوع من الدبلوماسية اعتمدته الصين في بعده الثقافي وفي بعد دراسات الحدود التابع لعلم دراسة الأقاليم الذي يعرف "بالدبلوماسية الموازية عابرة الحدود" و"الدبلوماسية الموازية متعدية الإقليمية" وذلك يعني الثقافة العابرة للحدود والتجارة العابرة للحدود .

ج : دبلوماسية الزيارات والوفود: التي قامت بها الصين في هذا الاطار ، فأرسلت المبعوث الصيني الدائم في أفريقيا الذي يحرص على زيارة المنطقة بين فترة وأخرى لتعزيز الدور الدبلوماسي الصيني في القارة الأفريقية، كما جاءت زيارات الرئيس الصيني **هو جينتاو** للقارة الافريقية تعزيزا لهذا الدور.

1 - DIABY Fodé Siré, Les stratégies des entreprises chinoises en Afrique : quels objectifs, quelle coopération ?, Thèse en vue de l'obtention du titre de Doctorat Sciences Économiques, UNIVERSITE DE NICE SOPHIA ANTIPOLIS, 24 juin 2014, page 187.

2 – فاطمة الزهراء أحمد أنور، مرجع سبق ذكره، ص 299.

3 – نفس المرجع ، ص 299.

د- الدبلوماسية التنموية: استخدمت الصين أيضا الديبلوماسية التنموية المتمثلة في القروض الميسرة غير المشروطة والمساعدات التنموية واستثمارات البنى التحتية (المطارات، سكة الحديد، المستشفيات...) وذلك لتحقيق أهداف سياسية؛ ففي منتدى التعاون الصيني الأفريقي الثاني عام 2003 ألغت الصين ديون بمقدار 3،1 مليار دولار عن أفريقيا.

هـ - الديبلوماسية الزراعية: من خلال إقامة 20 مركز لتحسين قدرات الإنتاج الزراعي، حيث بلغ عدد الشركات الصينية الزراعية في أفريقيا 72 شركة بنهاية عام 2008 بلغت استثمارها 134 مليون دولار أمريكي.

و- الدبلوماسية الصحية: قامت الصين بتدشين شبكة علاقات مع الأطباء الصينيين وملايين الأفارقة من خلال الزيارات الصحية العديدة والتدريب الطبي، بالإضافة إلى تقديم الأجهزة الطبية المجانية والبرامج المشتركة لمعالجة الأمراض مثل الملاريا والإيدز.

ز- الدبلوماسية الاقتصادية: تستخدم الصين الدبلوماسية الاقتصادية القائمة على التعاون لتعزيز المنافع المتبادلة مع دول العالم كافة لدفع التنمية وتعزيز التبادل التجاري والاستثماري والاقتصادي مع العالم.

كما قامت الحكومة الصينية عام 2007 برفع مستوى الإنفاق الدبلوماسي حتى وصل إلى 23مليار يوان أي حوالي 3 مليار دولار أمريكي لتمويل البرامج والمساعدات الخارجية وعمليات حفظ السلام ومصاريف العضوية في المنظمات الدولية. وتستخدم الصين أداتها الدبلوماسية بفعالية وهذا لتعزيز قوتها الناعمة.

وبناء على ما سبق يمكن القول إن للصين خصائص دبلوماسية للتعامل مع دول العالم التي لها شعور خاص بكل من هو غريب وأجنبي قادم من خارج البلاد، حيث كان هذا واضحا في تواجدها في القارة الأفريقية. فقد تواجدت بشكل سلمي تنموي بعيدا عن النمط التقليدي للدول الكبرى في تواجدها في القارة الافريقية والذي يركز أساسا على التدخل في شؤون الدول وكذا المشروطية السياسية.

وحيث يمكن أن نحصي أن للصين 48 سفارة و7 قنصليات في القارة الافريقية، وهي بذلك الدولة الأكثر حضورا ديبلوماسيا في القارة. فأفريقيا تمثل عمق جيوسياسي مهمً للصين يمكن استعماله لصالحها في التوازنات الإقليمية مع الولايات المتحدة الأمريكية والهند واليابان.

2/ المطلب الثاني: الآلية الاقتصادية

إذا كان للحضور الصيني بأفريقيا أهداف متعددة وأوجه مختلفة، فإن التوجه الطاغي لهذا الحضور هو الوجه الاقتصادي وبالتحديد التجاري فقد عرفت التبادلات التجارية بين الطرفين نموا كبيرا، توسع حجم التجارة الثنائية ليبلغ 194.1 مليار دولار في عام 2016 وفي الوقت التي تشهد فيه العلاقات التجارية بين الصين وإفريقيا نموا سريعا، ازدهرت العلاقات الاستثمارية أيضا حيث استثمرت الشركات الصينية 3.2 مليار دولار عام 2016 في مجالات التصنيع والخدمات والتعدين والزراعة والبنية الأساسية، ومن المتوقع أن يناهز حجم التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا 400 مليار دولار، وان يتجاوز حجم الاستثمار الصيني في القارة الإفريقية 100 مليار بحلول عام 2020. [1] وهذا لأن المنظور الصيني الخاص بالقارة الأفريقية كونه يمثل عنصرا مركزيا في استدامة نموها، وتطويره على المدى البعيد؛ قد أعطى العامل الاقتصادي الأولوية وجعله العامل الأساسي، والأهم في تفاعلات الصين مع القارة الأفريقية، لذا اعتمدت الصين في سياستها على بناء شراكات اقتصادية ً واستراتيجية، ولعل تزايد حدة التنافس الدولي في أفريقيا قد أرتبط أساسا بالدور الصيني للحصول على الموارد الطاقوية والمعدنية الأفريقية لتأمين تطورها الاقتصادي، وفتح أسواق جديدة لتصريف منتجاتها.

ونتيجة لهذه المؤشرات يسعى صانع القرار الصيني إلى دفع العلاقات الصينية – الإفريقية من خلال جملة من الإجراءات التي تبناها عام 2012 ومن أهمها يمكن لجميع الدول الإفريقية ال 30 الأقل نموا ذات العلاقات الدبلوماسية مع الصين التمتع بالسياسة التفضيلية المتمثلة في أن تعفى الصين 60 % من واردات من تلك الدول من الرسوم الجمركية وتوسيعها، فضلا عن زيادة الاستثمارات الصينية في القارة الإفريقية حيث استثمرت الشركات الصينية 3.2 مليار دولار عام 2016، في مجالات التصنيع والخدمات والتعدين والزراعة والبنية الأساسية. [2] وفي ضوء ذلك يلاحظ أن ما حدث بين الصين وافريقيا يعكس الوتيرة المتسارعة عرفها الجانب الاقتصادي بين الطرفين، ويرجع السبب في المقام الأول إلى النمو الهائل للاقتصاد الصيني وما تبع من حاجة للأسواق الخارجية، سواء لجلب الموارد الأولية والطاقوية أو بغرض تصريف المنتجات الصناعية المختلفة، لكن ذلك كان عن طريق تسهيلات وامتيازات وتحفيزات للقادة الأفارقة من اجل الحصول على عقود اقتصادية تضمن لها ذلك.

---

1 – لمياء مخلوفي، **استراتيجية الحزام والطريق الصينية الجديدة في افريقيا**، مجلة مدارات سياسية، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، الجزائر: ديسمبر 2017، ص186.

2 –نفس المرجع ، ص187.

تقوم المساعدات المالية والتنموية التي تقدمها الصين للدول الأفريقية، على أساس تتبع منهجا ذكيا وهذا بغية لضمان استثمارها في المجال المحدد لها بدقة. فبعد وضع الأموال بحسابات مضمونة، تحدد قائمة المشاريع المعنية بالتمويل، لتحول أموال المساعدات مباشرة حساب الشركات الصينية المكلفة بإنجاز هذه المشاريع. وبالتالي فإن هذه الاستراتيجية تؤمن ضمان بناء المشاريع؛ وعدم ضياع، والحصول على سمعة جيدة لدى شعوب القارة الأفريقية ومسؤوليها.[1] لأن هذا النموذج من المساعدات المالية الصينية لأفريقيا تفضله الحكومات والأنظمة الأفريقية لأنه ينطلق من رؤية أساسية ترفض ربط المساعدات بشروط سياسية، مع عدم مساءلة الدول في سبل صرف وتسيير تلك المساعدات، وهو ما يعتبره البعض دعما للتنمية في القارة.

لقد أصبحت بكين ثاني شريك تجاري في افريقيا بعد الولايات المتحدة الامريكية، وهناك أزيد من 850 شركة صينية متواجدة في افريقيا وما يقارب 30% من الخام يستورد من افريقيا، وفي مجال المساعدة التنموية والديون والقروض الصينية قدرت ب 5 مليار دولار في عام 2009 دون احتساب ما تم التوقيع عليه على هامش قمة منتدى الصينو–افريقي، العديد من الاتفاقيات التجارية بين 12 شركة صينية و10 بلدان افريقية بقيمة 1.9 مليار دولار. [2]

لقد سعت الصين نحو الاستثمار فى افريقيا، من خلال التوقيع على عقود اقتصادية واستثمارية تشمل شتى المجالات، وهو ما عّزز مركزية الصين في تنمية القارة التي تحتاج بحسب التقديرات الأخيرة لـ "بنك التنمية الإفريقي African Development Bank (AFDB) ، إلى نحو 170 مليار دولار سنويا، لتطوير بنيتها التحتية والحفاظ على نموها الاقتصادي. وتعتبر أفريقيا هي ثالث أكبر وجهة للاستثمار الصيني بعد دول آسيا وأوروبا.[3] لذلك ليس غريبا ان 47 شركة صينية كانت سنة 2003 ضمن احسن 225 شركة عالمية في مجال الاعمار و الاشغال العمومية اغلبها كان حاضرا في افريقيا ، وفي سنة 2006 شركتان صينيتان في نفس المجال ،دخلتا ضمن العشر الاوائل عالميا ،كذلك 7 شركات كانت ضمن الخمسين الاوائل ثم قلة التدفق امر لا وجود له في ممارسات الشركات الصينية .[4]

1 – بوخالفة زوهير، **وسائل وآليات الاستراتيجية الصينية في القارة الافريقية**، مجلة القانون الدولي والتنمية، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، الجزائر: العدد1، 2021، ص342.

2 – DIABY Fodé Siré, **Les stratégies des entreprises chinoises en Afrique : quels objectifs, quelle coopération ?,** Thèse Doctorat Sciences Économiques, UNIVERSITE DE NICE SOPHIA ANTIPOLIS, France, 24 juin 2014, page 195.

3– جيهان عبد السلام عباس، **العلاقات الاقتصادية الصينية الافريقية: دراسة تحليلية**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر: العدد15، 2022، ص183.

4– ترفاس نائلة، **البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016–2017، ص81.

ان السؤال الجوهري يبقى حول معرفة هل افريقيا ستبقى منجذبة نحو الاستثمارات الصينية؟ هذا الشيء يبقى للتأكيد، مع الإشارة أنه في السياسة الصينية للاستثمار لا يوجد مجال لنقل التكنولوجيا، وقد حان الوقت للدول الأفريقية للانجذاب نحو التعاون للتطور الاقتصادي مع الصين تحت غطاء (رابح– رابح).[1]

يظهر جليا أن الصين قد أولت أهمية بالغة جدا في المعاملات الاقتصادية مع القارة السمراء وهذا ما يظهر من خلال الاحصائيات التي تعكس حجم المبادلات التجارية وأرقام الاستثمارات والقروض بين الطرفين، وهذا ما يندرج ضمن العلاقة المبنية بينهما القائمة أساسا على مبدأ رابح– رابح ، كما أن العلاقة الاقتصادية بين الطرفين في تزايد مستمر، كما يرجع نجاح العلاقات الاقتصادية الصينية الافريقية لكون الشركات الصينية في القارة الافريقية تتحمل مخاطر الاستثمار في المناطق الخالية التي تشهد تهديدات امنية عجزت الشركات الغربية في الدخول اليها وهذا ما اعطى أريحية للتعامل الاقتصادي من طرف الأفارقة.

1 - Ibrahim Magassa**, Stratégies chinoises de financement et de pénétration des marchés africains**, outre-terre, n^0 30, 2011, page31.

3/ المطلب الثالث: الآلية العسكرية والأمنية

تعد القارة الأفريقية أرض خصبة لتوسيع النفوذ الصينى السياسي، حيث تعتبر الصين هي بالفعل القوة البارزة في آسيا، وقد تمكنت من الوصول إلى العناصر الاقتصادية الأساسية في أفريقيا مثل قطاع المرافق والاتصالات في الدول الأفريقية، مع تطوير نفوذها العسكري، فإنها تمتلك ايضا تحالفا سياسيا كبيرا في تلك الدول ، ولأن التزود بالموارد الطبيعية الأفريقية، وخصوصا الطاقية منها باتت من مرتكزات الأمن القومي الصيني؛ فمن الطبيعي أن نشهد حماية صينية لمناطق نفودها بهذه القارة، سواء عبر المشاركة في عمليات حفظ السلام المنتشرة ببعض الدول الأفريقية (ليبيريا، الكوت ديفوار، جنوب السودان، السودان، الكونغو الديمقراطية) ، أو عن طريق توريد السلاح؛ فقد استوردت أفريقيا 13 %من الصادرات الصينية من الأسلحة التقليدية خلال الفترة 2007 – 2012 التي بلغت قيمتها المالية 6462 مليون دولار.[1]، بالفعل فإن الصين من منطلق المحافظة على الامن والاستقرار في القارة ،وهو امر ضروري لحفظ المصالح لحماية الشركة تساهم في عمليات حفظ السلام تحت مظلة الأمم المتحدة و كداعم للمنظمات الافريقية الاقليمية في هذا المجال [2]. فنجد ان الصين قد شاركت بقوات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في افريقيا منذ 1990 فوصل ما شاركت به الصين الى حدود 12 عملية، وفيما يتعلق بإفريقيا فابتداء من 2007 قدمت الصين اكثر من 1800من الجنود والمراقبين العسكريين والمدنيين ورجال الشرطة للمشاركة في عملية السلام. في 2011 كان حضورها في القارة ضمن القبعات الزرق ب:584 فردا في ليبيريا، و 804 فردا في السودان و 234 فردا في الكونغو الديمقراطية.[3] بالإضافة الى أنه قد تم تكثيف الالتزامات العسكرية في 2014 مع تمرينات وتدريبات مع نيجيريا(ماي)، ناميبيا (جوان)، الكاميرون (جويلية)، والتي تمحورت حول التكوين البحري، مكافحة ضد القرصنة، وعمليات الإنقاذ.[4] كل هذا يدخل ضمن أطر تعزيز التعاون الأمني بين الصين وافريقيا، وتبادل المعلومات الاستخباراتية التي تدخل في مكافحة الإرهاب القاري أو الدولي والكل يندرج ضمن الآلية العسكرية والأمنية التي انتهجتها الصين في افريقيا.

---

1 – جيهان عبد السلام عباس، مرجع سبق ذكره، ص178.

2 – ترفاس نائلة مرجع سبق ذكره، ص85.

3 –نفس المرجع السابق ، ص 86 .

4 – Paul Nantulya**, la militarisation croissante de la politique chinoise en Afrique**, France, centre d'études stratégiques de l'Afrique, 10 décembre 2024.

من جانب آخر؛ أشار تقرير أعده معهد "ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، أن هناك ارتفاعًا في مبيعات الأسلحة الصينية للدول الإفريقية بنسبة 55 %منذ عام 2113 وحتى عام .2118، حيث بيعت 24 دبابة لتنزانيا، 30 لتشاد، وسلمت مجموعة "نورت تشينا" الصناعية حوالي 111 من أنظمة الصواريخ الموجهة إلى الحكومة في جنوب السودان في جويلية 2014، وشاركت بأكثر من 2400 جندي صيني في سبع بعثات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في كل من مالي، جنوب السودان، الصحراء الغربية والكونغو. [1]

ان هذه الأرقام هي مؤشر قوي على حجم المبيعات الحربية الصينية اتجاه افريقيا والتي تؤكد على اهتمام الصين بالقارة الافريقية وتزويدها بمختلف الأسلحة بالإضافة الى مشاركتها في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

تستخدم الصين القدرات العسكرية التي تعتبر أحد آليات القوة الصلبة لتقوية وتسريع اختراقها للقارة الإفريقية والمساعي الصينية الدائمة لبيع الأسلحة للدول الإفريقية هي أحد مظاهر هذا الاختراق، خاصة وأن أغلب المبيعات الصينية من الأسلحة لإفريقيا هي موجهة إلى الدول التي تعاني من حروب أهلية.[2] حيث تمثل إفريقيا 12 %من مجموع مبيعات الأسلحة الصينية على المستوى العالمي كما تورد هذه التقارير بأن الشركاء الأساسيين للصين في القطاع العسكري بين سنتي 2000 و2009 ،مصر (259 مليون دولار)، السودان (143 مليون دولار)، الجزائر (98 مليون دولار).

كما يتوسع التعاون الصيني، الشمال إفريقي على عدة أصعدة، ومثل الجانب العسكري في شقه الأمني والدفاعي أحد المحاور الأساسية لهذا التعاون، بدأ أول تحرك عسكري صيني بارز في ليبيا في العام 2011ّ عندما ساعدت بحرية جيش التحرير الشعبي في إجلاء حوالي 40 ألف عامل صيني من البلاد قبل أن تباشر منظمة حلف شمال لأطلسي بشن الغارات الجوية. بعد ذلك جرت مناورة عسكرية صينيةّ روسية مشتركة في العام 2015 في المتوسط. وفي عام2017ّ افتتحت الصين أو قاعدة عسكرية لها خارج البلاد في جيبوتي. وفي يناير 2018 توقفت سفينتان حربيتان، من مجموعة الحراسة البحرية الصينية السابعة والعشرين في مدينة الجزائر للقيام بزيارةّ ودية امتدت على أربعة أيام.[3] فكل هاته المناورات والزيارات العسكرية الرسمية والودية بالإضافة الى القاعدة العسكرية الصينية في جيبوتي تدخل ضمن الاستراتيجية العسكرية التي تبنتها الصين مع افريقيا والتي هدفها زيادة حجم المبادلات في مجال الأسلحة ووضع عين على مضيق باب المندب من خلال القاعدة العسكرية في جيبوتي .

1 - عائشة قادة بن عبد الله، **الصين وافريقيا... عهد جديد أم استعمار حديث؟**، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، جامعة سطيف2، الجزائر: العدد1، جوان2024، ص119.

2 – ثامري مشري، بن سالم علي، **التواجد الصيني في منطقة شمال افريقيا: الأهداف والآليات**، مذكرة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية واستراتيجية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2020-2021، الجزائر: ص40

3–نفس المرجع السابق، ص40

منذ وصول الرئيس الصيني جين بينغ الى الحكم في 2013 يمكن ملاحظة أن الآلية العسكرية للتواجد في افريقيا بها 5 أرقام:

- مبيعات الأسلحة الصينية ارتفعت بنسبة 55%، 22 دولة افريقية اشترت العتاد الحربي الصيني مع التكوين المرافق لهذا العتاد.
- 33% من السلاح الصيني الثلث من هذا الرقم موجه الى القارة الافريقية، وهذا بحسب معهد ستوكهولم الدولي للبحث والسلام.
- الميزانية العسكرية الصينية كانت تتراوح بين 110 مليار أورو، ارتفعت بنسبة 7.5% لسنة 2021 وهذا العدد أكبر من مستوى النمو الاقتصادي الصيني المتوقع لنفس السنة، وفي القاعدة العسكرية بجيبوتي استثمرت الصين 12 مليار أورو في 10 سنوات.
- في 2017 دشنت الصين أول قاعدة عسكرية لها في جيبوتي، والتي تقع بالتحديد بالقرب من الميناء الدولي والذي يجعل منها عنصرا منافسا دوليا، وقد وضعت الصين 250 عسكريا بصفة دائمة في هذه القاعدة وهذا الرقم مرشح للارتفاع ليصل الى 10000 جندي في 2026.
- بحكم أن الصين عضو دائم في مجلس الأمن فقد وفرت ما يزيد عن 3000 جندي من القبعات الزرق، والأمر لا يقتصر فقط على الجنود بل على المهندسين، الأطباء العسكريين، طيارو المروحيات، والقوات الخاصة. [1] كل هاته الاحصائيات تعبر عن مدى الشراكة بين الصين وافريقيا في المجال العسكري والأمني، ومدى اهتمام الصين بهذا الجانب يدخل في اطار الشراكة بين الطرفين وهذا في اطار الاتفاقيات سواء المبرمة بخصوص توريد السلاح، او فيما يخص ارسال البعثات الأممية من أجل حفظ السلام في القارة، وهذا كله ضمن الآلية العسكرية والأمنية للصين في القارة الافريقية.

1 – patrice férus, **la présence militaire de la chine en Afrique en 5 chiffres clés**, France, information.tv5monde.com, 2021

- **المبحث الثالث: الأطر التعاونية الصينية الافريقية المشتركة**

ان الشراكة بين الصين وافريقيا حققت إنجازات هائلة خاصة بعد تأسيس منتدى التعاون الصيني–الإفريقي محققة عدة مزايا للجانبين على حد سواء، وذلك من خلال سبل متعددة أهمها تعزيز المبادلات التجارية، وزيادة تدفقات الاستثمارات وتنويع وزيادة التمويل. وعليه أصبحت الصيف أكبر شريك تجاري، وتعد من كبار المستثمرين والممولين في إفريقيا.

1/ المطلب الأول: منتدى التعاون الصيني الافريقي (بداية من سنة 2000)

تم تأسيس منتدى التعاون بين بكين والقارة الافريقية كي يكون مكملا في عمله لصندوق التنمية ألا وهو منتدى التعاون الصيني الأفريقي (Focac)، ويهدف هذا المنتدى الى المساواة والمنفعة المتبادلة والتشاور المتكافئ وتعزيز التفاهم وتوسيع التوافق المشترك وتقوية الصداقة ودفع التعاون ويضم في عضويته الصين و (53) دولة إفريقية تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين ومفوضية الاتحاد الإفريقيُ بهدف التنسيق والتعاون المشترك بين الدول الإفريقية والصين، وتتضمن هذه الشراكة التعاون في جميع المجالات، إذ كان حجم التبادل التجاري الصيني الأفريقي في بداية التأسيس هو (10) مليار دولار ، وبعدها بأربعة أعوام تجاوز حجم التبادل التجاري بين الجانبين (40).[1] مليار دولار ان هذا الرقم يعكس قيمة الاهتمام المتزايد من طرف الصينيين في تعاملهم مع افريقيا، وبالنظر الى ما تمتلكه افريقيا من موارد طبيعية فان قد اهتمت بزيادة التبادل التجاري بينها وبين افريقيا وهذا ما رفع من قيمة المبادلات التجارية في مدة وجيزة.

وقد تأسس هذا المنتدى بناءا على طلب الدول الأفريقية، حيث اقترحت بعض الدول الأفريقية في مناسبات عديدة ضرورة إيجاد آلية اتصال بينهما، وقررت الصين تفعيل هذه الاقتراحات، ودعوة الدول الأفريقية لعقد منتدى صينى أفريقي، واقترحت عقده في بكين في أكتوبر عام 2000، و الذى أصبح الإطار المؤسسي لتنظيم الحوار بين الطرفين، و الآلية التي تنسق الصين من خلالها أنشطتها في أفريقيا.[2]

وقد كانت أهداف منتدى التعاون الصينى– الأفريقي تتمحور حول ثلاثة أهداف استراتيجية وهى كما يلي:

1– تشجيع التعاون بين الجانبين.

2– تحدي هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، وإعادة تشييد نظام عالمي جديد .

3– تدعيم دور الصين في الدول النامية، وتضييق الفجوة بين الشمال والجنوب.

ويعقد الاجتماع الوزاري مرة كل ثلاثة سنوات، وعقد سبع مرات على مدار 18 عام الماضية، وكما يلي:

1- م.زياد يوسف حمد، مرجع سبق ذكره، ص7.

2 –سهير محمود السيد معتوق وآخرون ، **نموذج التكامل القاري الافريقي الصيني، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، جامعة حلوان، مصر: العدد4، ديسمبر2018، ص140.

أولا: منتدى التعاون الصيني ـ الأفريقي الأول (مؤتمر بكين الأول): عقد الاجتماعُ الوزاري الأول لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي في بكين للمدة ما بين (10 ـ 12) تشرين الأول(أكتوبر) من عام 2000 بمبادرة مشتركة من الجانبين الصيني والافريقي، فكان ذلك إيذانا بتأسيس منتدى التعاون الصيني– الافريقي رسميا، وحضره الرئيس الصيني (جيانغ زيمين) وعدد من الوزراء الصينيين من جانب، ومن جانب آخر ممثلي الدول الأفريقية.

خرج عن المؤتمر التصريح بإعلان بكين لمنتدى تعاون الصين وإفريقيا وبرنامج تعاون الصين وإفريقيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. [1]

- اعلان بكين الأول :يركز الإعلان على الاتفاق المشترك للجانبين حول المسائل الدولية والقضايا السياسية، وتعزيز علاقات التعاون الاقتصادي بينهما، وقد تعهدت الصين بالاستمرار في دعم القطاع الزراعي فى أفريقيا، والرعاية الصحية والتعليم ومشروعات البنية الأساسية، وتهيئة السوق الأفريقي للتجارة والاستثمار الصيني، وتشجيع السياحة الصينية إلى أفريقيا، وفتح السوق الصينية للمنتجات الأفريقية
- برنامج التعاون بين الصين وأفريقيا في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية :وضح البرنامج إجراءات التعاون الصيني الأفريقي فى التجارة والزارعة والسياحة والتعليم والثقافة والصحة والبيئة وغيرها من المجالات، ووضع إطارا جديدا لتطوير العلاقات الصينية الأفريقية، ولتقوية آلية المنتدى أنشأت الصين في ديسمبر من نفس العام لجنة متابعة تتألف من عدد من الوزراء، تختص بالتخطيط والتنسيق والتطبيق المشترك للأعمال ورسم خطة عمل.[2]

ثانيا: منتدى التعاون الصيني ـ الأفريقي الثاني (مؤتمر أديس أبابا): عقد المؤتمر الوزاري الثاني في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا للمدة ما بين (15 ـ 16) كانون الأول(ديسمبر) من عام 2003 ، و شارك في المؤتمر رئيس الوزراء الصيني (ون جياو) ، رئيس الوزراء الإثيوبي (ميليس زيناوي)، وستة رؤساء أفارقة ، ثلاثة نواب رؤساء ، ورئيسي وزراء آخرين ، ورئيس لمجلس النواب بالإضافة للرئيس (ألفا عمر كوناري) من مفوضية الاتحاد الأفريقي وممثل الأمين العام للأمم المتحدة الذين حضروا مراسم الافتتاح ، و حضر المؤتمر أكثر من 70 وزير من الصين و 44 بلدا أفريقيا[3]، وقد صدر عن المؤتمر وثيقتين هما:

---

1 – م.زياد يوسف مرجع سبق ذكره، ص7.

2 – سهير محمود السيد معتوق، وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص141–142.

3– م.زياد يوسف حمد، نفس المرجع السابق، ص7

- 1 – اعلان أديس أبابا: يركز الإعلان على دعم علاقات التعاون في مختلف المجالات بين الجانبين.
- 2 – خطة عمل أديس أبابا (2004–2006).[1]

توضح تلك الخطة مجالات التعاون بين الجانبين خلال الفترة 2004–2006، حيث طرحت سلسلة من الإجراءات لدعم الاقتصاديات الأفريقية، وتكثيف التعاون الصينى– الأفريقي فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال تلك الفترة.

ثالثا: منتدى التعاون الصيني ـ الإفريقي الثالث (مؤتمر بكين الثاني): شهدت بكين خلال الفترة 4–5 نوفمبر عام 2006 انعقاد المؤتمر الثالث للمنتدى، بمشاركة 48 دولة أفريقية والصين، وتعد هذه القمة معلما جديدا في العلاقات بين الصين وأفريقيا، حيث أعلن الجانبان فيها إقامة شراكة استراتيجية بينهما من نمط جديد، وقد سبق هذه القمة الاجتماع التحضيري لكبار المسئولين ببكين فى الفترة (22–23) أغسطس (اوت)2005، وتزامنت تلك القمة مع الذكرى الخمسين لإقامة العلاقات الصينية الإفريقية .وقد ركز المؤتمر على تقييم مسيرة التعاون الصيني– الأفريقي خلال العقود الخمسة الماضية، واستعراض النتائج التي تحققت منذ تأسيس المنتدى، كما تم وضع خططا للتعاون الفعلي في المستقبل، والبحث عن سبل تطوير الشراكة الاستراتيجية الجديدة، واختتم المؤتمر أعماله بإصدار وثيقتان أساسيتان هما:

1 – اعلان بكين الثاني

2 – خطة بكين الثانية (2006–2009):أعلنت الصين في ختام المؤتمر عن خطة عمل خلال الفترة 2006 –2009 من ثماني نقاط لتنفيذ الشراكة الجديدة ودفع التنمية فى أفريقيا، و هي:

أ – مضاعفة المساعدات الصينية الممنوحة للدول الأفريقية بحلول عام 2009 .

ب – منح قروض تفضيلية وائتمانية للدول الأفريقية في الثلاث سنوات القادمة .

ج – إنشاء صندوق التنمية الصينى– الأفريقي لتشجيع الشركات الصينية على الاستثمار فى أفريقيا وتقديم الدعم لها

د– إلغاء الديون للدول الاكثر مديونية والأكثر فقرا في القارة، والتي تقيم عالقات دبلوماسية مع الصين .

هـ– تعزيز فتح السوق الصينية أمام المنتجات الأفريقية، من خلال زيادة عدد المنتجات التي يتم تصديرها من الدول الأفريقية إلى الصين .

---

1 – سهير محمود السيد معتوق، وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص142.

و- إلغاء كافة القيود الجمركية على الواردات الصينية من الدول الأفريقية الأقل نموا، والتي تقيم عالقات دبلوماسية مع الصين .

ز- إقامة ما بين ثلاث إلى خمس مناطق للتعاون التجاري والاقتصادي في أفريقيا خلال السنوات الثالث القادمة .

ح- إنشاء الغرفة الأفريقية الصينية المشتركة للتجارة والصناعة في بكين عام 2005 لتدعيم العلاقات التجارية والاقتصادية بين الصين وأفريقيا.

رابعا: منتدى التعاون الصيني ـ الإفريقي الرابع (مؤتمر شرم الشيخ): عقد المؤتمر الوزاري الرابع في منتجع شرم الشيخ في مصر وللمدة ما بين (8-9) تشرين الثاني (نوفمبر) من عام 2009 بحضور رئيس الوزراء الصيني (ون جياباو) والرئيس المصري حسني مبارك ورؤساء دول(49) بلد إفريقي، وأُعلن في البيان الختامي للمؤتمر عن قرض قيمته (10) مليار دولار وهو ضعف القرض الذي تم الإعلان في القمة الثالثة، كما تم منح قرض قيمته مليار واحد للمشاريع الأفريقية الصغيرة والمتوسطة.[1] وقد أقر الطرفين في ختام المؤتمر وثيقتين رئيسيتين هما:[2]

- 1 – اعلان شرم الشيخ: تضمن الإعلان الالتزامات بين حكومة الصين والحكومات الأفريقية في كافة المجالات خلال السنوات الثالثة القادمة، كما طلب الإعلان من الدول المتقدمة تخفيف الديون وزيادة المساعدات والاستثمارات للدول الأفريقية .
- 2 – خطة العمل خلال الفترة (2010-2012): تغطى خطة العمل كافة مجالات التعاون الصينى- الأفريقي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها خلال الفترة 2010-2012، وقد أكدت على جهود الصين لتعزيز التنمية الذاتية لأفريقيا ومساعدتها في تحقيق التنمية المستدامة.

خامسا: منتدى التعاون الصيني ـ الإفريقي الخامس (مؤتمر بكين الثالث): انعقد المؤتمر الخامس ببكين خلال الفترة (19-20) يوليو (جويلية) عام 2012 ، بحضور 50 دولة أفريقية، وسبق المؤتمر اجتماع لكبار المسئولين في 18 يوليو 2012 المنتدى، وتم خلال القمة مراجعة مسيرة العلاقات الصينية الافريقية منذ انشاء المنتدى، وتقييم ما تم تنفيذه من جدول أعمال المؤتمر الرابع، وقد صدر في ختام المؤتمر وثيقتين هما:[3]

1- زياد يوسف حمد، مرجع سبق ذكره، ص7-8.

2 –سهير محمود السيد معتوق، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص146

3 نفس المرجع السابق، ص147

- 1 – اعلان بكين الثالث: اتفق الجانبين الصيني والأفريقي في إطار الإعلان على مواصلة تعميق علاقات الشراكة الاستراتيجية الصينية الأفريقية.
- 2 – خطة عمل بكين الثالثة (2013–2015): اتخذت الصين في إطار تلك الخطة مجموعة من الإجراءات لتدعيم التنمية في أفريقيا، ودفع الشراكة الاستراتيجية خلال السنوات الثالث القادمة وهي كالآتي:

أ – توسيع التعاون في مجالات الاستثمار والتمويل لمساعدة الدول الأفريقية على ض تحقيق التنمية المستدامة، فقد تعهدت الصين بتقديم قروضا ميسرة لتلك الدول لتطوير قطاعات البنية التحتية والزراعة والصناعة.

ب – مواصلة زيادة المساعدات لأفريقيا، من خلال مساعدتها على إنشاء مراكز ثقافية، وتعزيز التعاون في مجال الصحة، وبناء البنية التحتية.

ج – دعم عملية التكامل الأفريقي لمساعدة القارة على رفع قدرتها التنموية، من خلال التعاون في تنفيذ مشاريع البنية التحتية العابرة للحدود.

سادسا: منتدى التعاون الصيني ـ الإفريقي السادس (مؤتمر جوهانسبورغ): عقد المؤتمر الوزاري السادس في جوهانسبرغ في دولة جنوب إفريقيا للمدة ما بين (4 ـ 5) كانون الأول (ديسمبر) من عام 2015 ، بحضور الجانب الصيني ممثلا برئيس وزراءه مع (23) وزير صيني وممثلين عن (42) دولة أفريقية، تم خلال هذا المؤتمر توقيع اتفاقيات اقتصاديةُ بين الطرفين بالإضافة الى شطب العديد من الفوائد المترتبة على القروض السابقة الذكر،[1] وفى إطار هذا المؤتمر تم تحويل المنتدى الوزاري إلى مؤتمر قمة على مستوى قادة ورؤساء الدول، وقد استعرض المؤتمر مدى تقدم تنفيذ خطط التعاون السابقة، وقد صدر في ختام المؤتمر وثيقتين هما:[2]

- 1 – إعلان جوهانسبرج :أكد الإعلان على الترابط والتكامل بين استراتيجيات تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من ناحية، وابرام تعزيز التكامل والاندماج الإقليمي التي يتبناها الطرفان من ناحية أخرى.

---

1 – زياد يوسف حمد، مرجع سبق ذكره، ص8.

2 –سهير محمود السيد معتوق، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص149.

- 2 – خطة عمل جوهانسبرج 2016–2017: تناولت الخطة خطط تعاون لتطوير العلاقات الصينية– الأفريقية في كافة المجالات الأساسية، ويتم تنفيذها خلال الفترة 2016–2017 وذلك في المجالات التالية (التصنيع، الزراعة، تعزيز البنية التحتية، التعاون المالي، البيئة، تسهيل التجارة والاستثمار، القضاء على الفقر).

سابعا: منتدى التعاون الصيني ـ الإفريقي السابع (مؤتمر بكين الرابع): عقد المؤتمر الوزاري السابع في بكين، في أوائل أيلول (سبتمبر) من عام 2018، وفي هذا المؤتمر كانت جميع الدول الأفريقية الأعضاء في الأمم المتحدة قد اعترفوا بجمهورية الصين الشعبية على أنها الممثل الوحيد والشرعي للصين، عدا سوازيلاندا، والتي لا تزال محتفظة بعلاقاتها مع تايوان، إذ أعلنت الصين بأنها "تأمل في تأسيس علاقات دبلوماسية مع سوازيلاندا إلا أن حكومة سوازيلاندا رفضت المقترحات الصينية. [1]

يظهر أن الهدف الأساسي للصين من منتديات التعاون الاقتصادي هو هدف جيوسياسي وليس اقتصادي؛ فمعظم الاستثمارات ذات الأهمية تتم من خلال شركات مملوكة للدولة وليس شركات قطاع خاص، كما أن الصين تستثمر في البنية التحتية مثل الطرق السريعة والموانئ والسدود وشبكات الكهرباء، فهذه الاستثمارات تربط هذه الدول سياسيا واقتصاديا بالصين ومن خلال التزامات الديون، وهذا بدوره يخلق شكالً من أشكال النفوذ الذي يمكن للصين استخدامه لإجبار هذه الدول على دعم الطموحات الصينية على مستوى العالم. فالصين تستخدم قوتها الاقتصادية المتزايدة لبناء قوة ناعمة سياسية.

1 – م.زياد يوسف حمد، مرجع سبق ذكره ، ص8.

2/ المطلب الثاني: مبادرة النيباد 2001

في اطار البحث عن الحلول تكفلت افريقيا بالبحث عن تنميتها، وفي 1999 أعلنت عن اصلاح منظمة الاتحاد الافريقي OUA وهذا من أجل خلق اتحاد سياسي للقارة في 2000 في العاصمة لومي بالطوغو، وقد تم انشاء الاتحاد الافريقي من طرف 53 رئيس افريقي وهذا على شاكلة الاتحاد الأوروبي [1]، وهذا ما كان يمثل تنظيما افريقيا طموحا لمنظمة الاتحاد الافريقي التي كانت تضمن مسارا للتعاون والاندماج السياسي والاقتصادي والاجتماعي الأقل اصطناعية في القارة. وهي مكلفة أيضا برفع التحديات امام العولمة والالفية الجديدة والسماح للقارة بلعب دور رئيسي في الاقتصاد العالمي، وتظهر كذلك أكثر تجاوبا في مهمتها في ترقية الديموقراطية، حقوق الانسان، السلام وأمن القارة.

لقد أعطيت العديد من التعاريف لنيباد نذكر منها: النيباد هو دعوة لبقية العالم لإقامة شراكة مع إفريقيا في تنميتها مرتكزين على برنامجها الإفريقي. فهو فرصة لإقامة علاقات تعاون جديدة مبنية على المسؤولية الجماعية لتحقيق التنمية الإفريقية. [3]

وعرفت وثيقة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد بكونه "تعهد بين القادة الأفارقة يقوم على أساس رؤية مشتركة يتقاسمون من خلالها القناعة بضرورة تعجيل القضاء على الفقر ووضع بلدانهم على خطى النمو المستدام والتنمية وفي نفس الوقت المشاركة النشطة في الاقتصاد والحياة السياسية العامة [4] . فمصطلح "النيباد" هو اختصار لما يطلق عليه "الشراكة الجديدة لتنمية القارة الإفريقية new partenership for africa's development ، وهي استراتيجية لإعادة هيكلة إفريقيا وتعزيز التنمية المستقلة والنهوض بالحكم الاقتصادي والاستثمار في الشعوب الإفريقية ومواجهة التحديات التي تواجهها القارة الإفريقية والتي تتمثل في الفقر والتخلف واستمرار التهميش ، كما أنها تسعى أيضا إلى تقليص الهوة بين إفريقيا والدول المتقدمة وإدماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي.

---

1 - Claire BRODIN, LE NEPAD, UNE INITIATIVE POLITIQUE DE L'AFRIQUE, université Paris 2, France, centre Thucydide, volume7, , 2004, page367.

3 – صالح وشنان، **مبادرات التنمية في افريقيا: نموذج نيباد**، المجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة 1، الجزائر: العدد7، 2017، ص2.

4 –نفس المرجع، ص2–3 .

وهي استراتيجية لإعادة هيكلة إفريقيا وتعزيز التنمية المستقلة والنهوض بالحكم الاقتصادي والاستثمار في الشعوب الإفريقية ومواجهة التحديات التي تواجهها القارة الإفريقية والتي تتمثل في الفقر والتخلف واستمرار التهميش، كما أنها تسعى أيضا إلى تقليص الهوة بين إفريقيا والدول المتقدمة وإدماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي. هذه الاستراتيجية انبثقت جراء التفويض الذي منح لرؤساء خمس دول إفريقيا وهي: الجزائر، مصر، نيجيريا، جنوب إفريقيا، السنغال من قبل منظمة الوحدة الإفريقية، من أجل توحيد سبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا. وقد تم تبني وثيقة الصيغة الاستراتيجية رسميا في القمة 37 لمنظمة الاتحاد الإفريقي سنة 2001.

كما أن منطلقات النيباد تظهر في :

- اعتبار أفريقيا خزان موارد استراتيجي متنوع (ثروة حيوانية–ثروة نباتية–ثروة ثقافية تاريخية) من المفترض أن يفضي استغلالها إلى أعلى مستويات التنمية.
- تعرض القارة الافريقية إلى عملية إفقار كبيرة، فالاستعمار والحروب والثورات ظروف أدت إلى استنزاف ثرواتها وإبادة شعوبها وإضعاف بناها الاقتصادية.
- إخفاق معظم الحكومات الافريقية في تبني سياسات تنموية مجدية بسبب ضعف الخبرة الناجمة عن التبعية.[1]
- تنطلق النيباد من ضرورة اندماج أفريقيا في الثورة التطورية التي يشهدها العالم الجديد الذي أنتجته التكنولوجيا الحديثة والقائم على الانتاج بأقل تكلفة وأقصر زمن.[2]

بالإضافة الى أن أهداف النيباد تتمثل في:

- القضاء على الفقر في أفريقيا.
- ترقية وتمكين المرأة من حقوق أوسع للمشاركة في الحياة العامة.
- القضاء على الجهل والأمية
- وضع حد أدنى لتحسين النواتج المحلية وقدرته النيباد بـ 7٪
- تحسين الصحة الانجابية.

---

1 –هادية يحياوي، **مبادرات الحوكمة والتنمية: النيباد نموذجا**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1، الجزائر: العدد8، 2013، ص 314.

2 –نفس المرجع، ص 315.

- الرفع من الاستثمار في العنصر البشري والعمل على الحد من هجرة الأدمغة إلى السوق الخارجي
- الحد من تبعية الانظمة الافريقية وتحريرها من قيود المديونية.

وتجمل النيباد الشروط الأساسية لتجسيد هذه الأهداف فيما يعرف بشروط التنمية المستدامة من جانبها السياسي وهي :

- الأمن والسلم
- الديموقراطية
- حقوق الانسان
- سلامة الإدارة الاقتصادية

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فان النيباد تقترح استراتيجية شاملة، يعني ذلك إعطاء الأولويات لانشغالات الأفارقة وبناء أهداف منسجمة لهم.[1] ، كما ان النيباد ملزمة بالإجابة على التحديات الداخلية والتي من ضمنها: تسيير الديون، مضاعفة عدد السكان الإجمالي ومضاعفة سكان المناطق الحضرية كل 20 سنة، إعادة بناء النظام البيئي. ولا يمكن النجاح في ذلك الا إذا كانت هناك أجوبة على المشاكل المحلية والمشاكل الوطنية. [2] أي التعامل مع مشكلات القارة المختلفة وإيجاد الحلول الملائمة لها للقضاء على الفقر, وتحقيق حياة أفضل للمواطن الأفريقي من خلال تأكيد الملكية الأفريقية للنيباد, ومسؤولية الحكومات والشعوب الأفريقية –في المقام الأول– عن تحقيق أهدافها من خلال مشاركة جادة وفاعلة بين الدول الأفريقية بعضها وبعض, والسعي لإقامة مشاركة بناءة مع الدول المتقدمة والمنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية المعنية, تقوم على أساس من المسؤولية المشتركة والمحاسبة المتبادلة.

من الواضح أن مبادرة الشراكة لتنمية افريقيا (النيباد) كانت تهدف الى القضاء على الفقر والجوع والحرمان والتخلف ، وبالرغم من كل المجهودات المبذولة في هذا المجال، الا ان مبادرة النيباد لم تكن في مستوى التطلعات و الآمال المرجوة رغم الأهداف المسطرة والآليات الموضوعة. ذلك أن الشراكة التي وضعتها النيباد مع العالم المتقدم شراكة غير متكافئة بالمرة ونتيجتها محسومة مسبقا، فالرابح في هذه الشراكة هي دول الشمال التي لديها ثقافة السيطرة على الاقتصاد العالمي والخاسر هو الجنوب الذي ترسخت فيه ثقافة أن يستغل بأبشع الطرق، وكل ذلك راجع أن المبادرة ارتبطت بوهم دعم العالم المتقدم لها، لكن الواقع والتاريخ أثبتا ان القوى الرأسمالية الكبرى لديها عملة واحدة وهي استغلال ثروات الدول النامية دون مقابل.

1 – Philippe Hugon, Le NEPAD entre partenariat et gestion des conflits, politique étrangère, France, T2, 2003, page 348.

2 – idem, page 345.

3/ المطلب الثالث: وثيقة سياسات الصين اتجاه افريقيا 2006

نظرا لاهتمام الصين المتزايد لقارة الإفريقية ومواردها والتعاون المشترك معها، أصدرت وزارة الخارجية الصينية في الذكرى الخمسين لإقامة العلاقات الدبلوماسية مع بلدان القارة، كتيبا يمثل استراتيجية الصين الرسمية في التعامل مع إفريقيا، وحمل الكتيب الذي نشر في 2006/01/16 بعنوان "سياسة الصين الجديدة نحو افريقيا" حدد مجالات التعاون المستقبلية وآفاقها، كما حدد مبادئ الصين التي تحكم علاقتها بأفريقيا وأهدافها هناك.[1] ففيما يخص مجالات الشراكة بين الطرفين كان التركيز على الجانب الاقتصادي لما يمثل من أهمية للدول الإفريقية التي تسعى إلى تطوير بنيتها التحتية وتنمية اقتصادا بما يتماشى والظروف والاستثمارات الدولية، فأصبحت إفريقيا تحسن مناخ الاستثمار باستصدار القوانين التي تجذب الاستثمار.

- **التجارة:** اتخذت الصين التجارة مدخلا مناسبا للقارة الإفريقية حثها على علاقات أكثر عمقا ولأجل ذلك قدمت الصين تسهيلات جمركية للسلع الإفريقية واستحدثت غرفة صينية إفريقية مشتركة للصناعة والتجارة أملا في الوصول مستقبلا إلى توقيع تجارة حرة مع الدول والمنظمات الافريقية.
- **الاستثمار:** أوجدت الصين ضمات مغرية لدفع الشركات الصينية وتشجيعها على الاستثمار في إفريقيا ولمقابل السماح للشركات التي تريد الاستثمار في الصين على قلتها مع الاتفاق مع الدول الإفريقية على تهيئة الظروف للشركات من الجانبين خاصة فيما يتعلق بالجانب المالي.
- **التعاون المالي:** ومن جهتها اعتمدت الصين على تقديم القروض المسيرة طويلة الأمد وقليلة الفائدة.
- **التعاون الزراعي:** ركزت الاتفاقات على الوعود بإنشاء استثمارات زراعية لتأمين الأمن الغذائي للدول الأفريقية.
- **تأسيس البنى التحتية:** الابتداء بالطريق والطاقة الكهربائية ومد خطوط البترول...
- **التعاون في مجال استخراج الموارد الطبيعية:** الاستعانة بالتقنيات الصينية لكشف واستخراج ثروات باطن الأرض.
- **اعفاء وتخفيض الديون.**
- **التعاون السياحي:** من خلال تطوير المنشآت السياحية في إفريقيا وتنظيم الأفواج السياحية
- **المساعدات الاقتصادية:** خاصة في المجال الصحي وبناء وتأسيس الفنادق وإعادة صيانة الدور الحكومية.[2]

1 - لمياء مخلوفي، مرجع سبق ذكره، ص.183

2 – نفس المرجع، ص184.

تؤكد الوثيقة الصينية أن ما تدعو اليه الصين هو تيار عالمي تتجسد فيه قيم السلام والتنمية والتعاون وليس الحروب والنزاعات والخلافات والتخلف الذي ترافق مع النظام الغربي منذ واستفاليا في 1648 والذي سعى الى التوازن من خلال الأحلاف والتسلح والاستعمار. لم تتعامل الصين مع الدول الافريقية تاريخيا انطلاقا من هذه المقاربة بل رجح عندها مقاربة قيم أخلاقية ذات صلة مباشرة بالحضارة والثقافة الصينية التي لم يقع فيها انقطاع. وجاءت الصين الى افريقيا على ظهر ثقافة تقوم على أسس أخلاقية لا تزال هي الهادي لعلاقات الصين ببقية شعوب العالم كافة.[1] أما المبادئ التي تحكم سياسة الصين في إفريقيا فتتمثل في العناصر التالية:

- الإخلاص والصداقة والمساواة والتمسك لمبادئ الخمسة للتعايش السلمي واحترام خيارات الدول الإفريقية في انتهاج طريق التنمية الملائم به.
- المنفعة المتبادلة والازدهار المشترك وتأييد الدول الإفريقية في التنمية الاقتصادية والبناء السياسي، وتنفيد التعاون بمختلف الأشكال في مجالات التنمية الاقتصادية والتجارية والاجتماعية
- التأييد المتبادل والتنسيق الوثيق وتعزيز التعاون مع إفريقيا في المنظمات المتعددة الأطراف بما فيها الأمم المتحدة، ومواصلة مناشدة المجتمع الدولي لإيلاء المزيد من الاهتمام للسلام والتنمية في إفريقيا.
- الاستفادة من التجارب الثنائية في خبرات الإدارة والتنمية، وتعزيز التبادل والتعاون بين الصين وإفريقيا في مجالات العلوم والتعليم والثقافة والصحة، والمشاركة معا في استكشاف طرق التنمية المستدامة.
- مبدأ صين واحدة هو الأساس السياسي للصين في إقامة وتطوير علاقات مع الدول الإفريقية. والمنظمات الإقليمية.(2)

عملت الصين على التركيز على الجانب الاقتصادي من خلال الوثيقة التي أصدرتها بخصوص سياستها مع افريقيا، ويظهر ذلك جليا من خلال حجم الاستثمارات، والقروض التفضيلية المقدمة، والبنى التحتية، إضافة الى عدم استخدام المشروطية السياسية، وعدم التدخل في شؤون الدول.

---

1 – د.صليحة محمدي، **السياسة الصينية تجاه افريقيا توظيف القوة الناعمة لكسب القارة الافريقية**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة 1، الجزائر: العدد11، 2017، ص 129.

2 – لمياء مخلوفي، مرجع سبق ذكره، ص185.

4 / المطلب الرابع: الأجندة الافريقية 2063

تعد أجندة Agenda 2063 عبارة عن خطة أفريقية أصيلة للتنمية والتحول الذاتي من خلال تسخير المزايا النسبية التي تزخر بها القارة، فهي مختلفة تماما عن مبادرة النيباد التي كان فيها الاعتماد على الشراكة الغربية والمنظمات والمؤسسات الدولية، زيادة على ذلك فالأجندة هي بمثابة رؤية أو استراتيجية للمستقبل البعيد ازدهار إفريقيا بالاعتماد على المشاركة والتنمية وتكمن التطلعات السبع الإفريقية من أجل أجندة 2063 في ما يلي[1]: ازدهار افريقيا بالاعتماد على المشاركة والتنمية المستدامة؛ تكامل القارة والوحدة السياسية اعتمادا على قيم الحركة القومية الإفريقية ورؤية النهضة الأفريقية؛ الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، والعدالة، وسيادة القانون؛ أفريقيا السلمية والأمن؛ بناء أفريقيا ذات هوية ثقافية قوية، باعتماد التراث المشترك والقيم والأخلاق؛ تركيز أفريقيا على التنمية في الناس، ورفع قدرات النساء والشباب؛ جعل أفريقيا شريك عالمي موحد ومؤثر قوي .كما دعت الأجندة الأفارقة والمنحدرين من أصول إفريقية ويعيشون خارج القارة، وحكومات وقادة الدول والمؤسسات والمواطنين والمنظمات، إلى العمل سويا لتحقيق الرؤية والقضاء على الفقر، وأعد لذلك جدول أعمال قسم على ثالث مستويات [2]:

- المدى القصير: ما يمكن تحقيقه خلال 10 سنوات.
- المدى المتوسط: الخطط التي تحتاج ما بين 10و25 سنة.
- المدى الطويل: البرامج التي تواجهها تحديات كبرى فتستغرق ما بين 25و50 سنة.

وفي ظل التحولات الدولية الكبرى، أدركت البلدان الإفريقية أهمية الاندماج الفاعل في الاقتصاد العالمي، وضرورة اللحاق بركب الدول المتطورةّ وبناء قارة مزدهرة وموحدةّ ، يسودها القانون وتحكمها مؤسسات رشيدة، تعول على طاقات أبنائها في تحقيق الاكتفاء الذاتي وفي تفعيل حضورها الحيوي على الصعيد الدولي، وتحمل هذه الأجندة في طياتها عدة طموحات وتحديات .

وهذا ما راهنت عليه افريقيا من خلال هاته الأجندة التي تعبر أملا للخروج مما هي من فقر وجوع وأوبئة.

1- صالح وشنان، مرجع سبق ذكره، ص7.

2–نفس المرجع السابق، ص 8.

3– معصم سمير، **التحديات التنموية لأفريقيا بمنظور الاجندة الافريقية 2013–2063**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 2، الجزائر: العدد1، جوان2024، ص522.

تطلعات واهداف الاجندة الأفريقية 2063.(1)

الطموح	الهدف
أفريقيا مزدهرة – على اساس النمو الشامل و التنمية المستدامة	1 – مستوى عال للمعيشة، وجودة نوعية الحياة والرفاه لجميع المواطنين. 2 – -التعليم الجيد للمواطنين وتعزيز ثورة المهارات بالعمل والتكنولوجيا والابتكار. 3 – تمتع الموطنين بالصحة والتغذية الجيدة. 4 – الموائل الحديثة والصالحة للعيش. 5 – تحول الاقتصادات وفرص العمل. 6 – الزراعة الحديثة لزيادة الإنتاج والإنتاجية والقيمة المضافة. 7 – الاقتصادات والمجتمعات المحمية المستدامة بيئيا والقادرة على التكيف مع تغير المناخ.
قارة متكاملة وموحدة سياسيا على أساس المثل العليا للوحدة الأفريقية الشاملة.	8 – الولايات المتحدة الأفريقية (فدرالية أو كونفدرالية) 9 – البنية التحتية الحديثة ذات المستوى العالمي الشاملة لجميع أنحاء أفريقيا.
أفريقيا يسودها الحكم الرشيد والديمقراطية وحقوق الإنسان	10 – ترسيخ القيم والممارسات الديمقراطية والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون.
العدالة وسيادة القانون	11 – بناء المؤسسات القادرة والقيادة القابلة للتحول على جميع المستويات
أفريقيا تنعم بالسلم والأمن	12 – المحافظة عمى السلم والأمن والاستقرار

1 – www.au.int تقرير مفوضيه الاتحاد الأفريقي عن الأجندة الأفريقية2063

متحصل عليه من الموقع الرسمي للاتحاد الافريقي، اطلع عليه يوم 13 مارس 2025 على الساعة 15:15د

أفريقيا ذات الهوية الثقافية القوية والقيم والمثل الأخلاقية	13 - ترسيخ الوحدة الأفريقية تماما 14 – بروز النهضة الثقافية الأفريقية
أفريقيا تقود شعوبها تنميتها خصوصا بالاعتماد على الإمكانيات المتوفرة لدى الشباب والنساء	15 - مساواة الكاملة بين الجنسين في جميع المجالات 16 – كفالة المشاركة والتمكين للشباب
أفريقيا كشريك ولاعب عالمي قوي ومؤثر	17 - فريقيا كشريك أساسي في الشؤون الدولية والتعايش السلمي 18 – أفريقيا لا تعتمد عمى المعونة وتتولى المسؤولية الكاملة لتمويل تنميتها

من خلال الاجندة الافريقية المزمع تحقيق جميع أهدافها بحلول سنة 2063 والتي تهدف الى تحقيق النهضة للقارة الإفريقية ومعالجة أزماتها الداخلية، انطلاقا من اعتماد برامج قارية تقوم على مبدأ الاعتماد على الذات، وتنمية الدول الإفريقية ومؤسساتها وإخضاعها للمساءلة. إضافة إلى تعزيز دور التكتلات الاقتصادية الإقليمية، كونها اللبنة الأساسية لبناء قدرات الدول الإفريقية، وترجمتها إلى قرارات فعالة على المستوى الإقليمي أو الدولي، إلى جانب المساهمة وجعل القارة الإفريقية بحلول عام 2063 قارة مزدهرة بالوسائل والموارد اللازمة لتحقيق التنمية، وهذا ما يظهر جليا من خلال تقرير مفوضية الاتحاد الافريقي المتعلق بالأجندة الافريقية لـ 2063.

- **المبحث الرابع: تحديات الاستراتيجية الصينية في افريقيا**

عرفت العلاقات الصينية – الأفريقية خلال العقدين الأخيرين تطورات كبيرة، عمت المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، فحجم هذه العلاقات وطبيعتها ومجالاتها قد تغيرت إلى حد كبير، ولعل أكبر دليل عمى ذلك يتمثل بسن السلطات الصينية " سياسة إفريقية جديدة" لم يكن الغرض منها فقط الاستجابة لحاجاتها الاقتصادية المباشرة والمتزايدة، بل لمواكبة الصعود الصيني المتسارع على الساحة الدولية أيضاً واعطائه وزناً اقتصادياً ونفوذا استراتيجيا، ولهذا فقد واجهت الاستراتيجية الصينية اتجاه افريقيا العديد من التحديات وأهمها:

1/ المطلب الأول: تحديات البيئة الداخلية الافريقية

تحتل القارة الإفريقية أهمية خاصة في الرؤية الاستراتيجية الصينية، فالصين تعتبر أكبر شريك تجاري لإفريقيا، وثاني أكبر مقصد للاستثمارات الصينية الخارجية، إلا أنها تواجه العديد من التحديات والعراقيل نجد منها: حجم التنافس الدولي على القارة السمراء لابد أن يشكل أحد العقبات والتحديات أمام طموحات المبادرة الصينية.[1] كما أن التحدي الكبير للبيئة الافريقية المحلية كان يظهر في الانعكاس والتأثير السلبي في المعاناة التي عاشتها الشركات الوطنية المتمثلة بمنافسة مثيلاتها الصينية بسبب تراجع الدول الأفريقية عن حماية الصناعات المحلية، واتفاقيات الحماية الجمركية التي خفضت الرسوم الجمركية وقد مثلت أسواق الشركات الافريقية المحلية والمواد المصدرة بخاصة الغزل والنسيج، المجال الذي تجلت فيه هذه المنافسة.[2] فوجود العمالة الصينية بكثافة أدى إلى مزاحمة العمالة الأفريقية حتى في أبسط الأعمال.

وفي ظل هذه التحديات ظهر مصطلح الصينوفوبيا والعنصرية تجاه الصينيين خلقت ما يمكن تسميته بـ حركات مقاومة "Mouvements de résistance" هدفها كبح التأثير الصيني في القارة الأفريقية وغالبا ما يكون التعبير عن هذا الرفض من خلال أعمال التخريب، هذا ما حدث أيضا في نيجيريا، سيراليون، موزمبيق، إثيوبيا، مدغشقر ... خاصة وأن الاختراق الصيني يتزامن مع تنامي مافيا المخدرات القادمة من جنوب أمريكا، وتحالفها مع المافيا الصينية في القارة الأفريقية ما يجعل هذه الأخيرة مكانا ملائما لترويج المخدرات، وهذا ما حذر منه مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة[3] وهذا راجع للتزايد النفوذ الصيني داخل القارة الافريقية، فالاستراتيجية الناعمة التي انتهجتها الصين في افريقيا بمختلف توجهاتها أدت

1 – لمياء مخلوفي، مرجع سبق ذكره، ص189

2 – حكمات عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص83

3 – محمد صالح جمال, مرجع سبق ذكره ، ص 193-194.

الى ارتفاع تنامي الوجود الصيني داخل مما أصبح يشكل تهديدا على الهوية الافريقية، وهذا ما يشكل تحديا حقيقيا لها على مستوى البيئة الإقليمية الافريقية والتي يجب ان تضع توازنات لهذه البيئة.فالصينيون أدركوا جيدا بأنهم في خطر، ان لم يؤسسوا لاستراتيجية عاجلة لتحسين صورهم لدى السكان المحليين، فإن الهجمات العدائية ستتزايد باستمرار، ما يؤثر بشكل سلبي على الاستثمارات والتجارة الصينية في القارة السمراء .في نفس السياق، أشارت دراسات بأن بين سنتي 2007 و 2009، تم تسجيل 30 قتيلا هم في الأصل مواطنون صينيون، قتلوا في أعمال عنف بسبب مشاعر الكراهية ومعاداة المهاجرين الصينيين، إضافة إلى اختطاف المواطنين الصينيين.[1] فالضغوطات المحلية الأفريقية تجاه الصينيين والمتمثلة في الانطباعات العدائية، أدت بأحد كبار المستثمرين الصينيين في إثيوبيا إلى القول" : **"تعودنا على التفكير بأننا أصدقاء الحكومة فقط، أما الآن نحن نضع في حسباننا بأننا يجب نسج علاقات صداقة مع السكان أين نقوم بأعمالنا"**

ومن السلبيات التي ترافقت مع الوجود الصيني في أفريقيا التصرفات السلبية لرجال الأعمال الصينيين؛ ففي هذا الشأن، وفي مقابلة مع صحيفة الرياض السعودية يشير الدكتور ستيفن تشان أستاذ الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن إلى أنً عددا من رجال الأعمال الصينيين يتصرف بطريقة عنصرية شديدة، ما يولد عند عدد من المواطنين الأفارقة العاديين الشعور بالاستلاب والحنق من الحضور الصيني. ما يؤكد ضرورة أن تأخذ الحكومة الصينية على عاتقها توعية رجال الأعمال الصينيين على نحو أفضل، وتنصحهم بضرورة تجنب التعامل بغطرسة وعجرفة [2]. لأن هاته التصرفات ستولد نوع الكراهية اتجاه التواجد الصيني في افريقيا مما يعيق سير الاستراتيجية الصينية التي تريد انتهاجها من أجل تحقيق مصالحها فالتوترات بين السكان والأفارقة تشكل تحديا حقيقيا للصين خاصة تحد البيئة الإقليمية الافريقية والتي قد تعصف بالتواجد الصيني في افريقيا عن طريق ثورات شعبية.

يكمن التحدي الأكبر للبيئة الاقليمية أمام استراتيجية القادة الصينيين لتعزيز وجود بلادهم في أفريقيا في إمكانية فرض هذا الوجود، ليس على الأفارقة أنفسهم، بل على الوجود الآخر الأوروبي والأمريكي الذي يمتلك تاريخا وثقافة متغلغلين في المجتمعات الأفريقية علىّ تنوعها؛ وعلى الرغم من كلّ ما يقال عن ماهية هذا الوجود فانه يحظى بقبول واهتمامَ كبريين لدى الشعوب الأفريقية. إذا على الصينيين أنّ يتبنوا استراتيجية أكثر فاعلية من تلك التي تمتلكها الدول الغربية، وأن يكون لهم نموذج أكثر تأثيرا من النموذج الغربي المتغلغل، الأمريكي والفرنسي على وجه الخصوص.

---

1 – محمد صالح جمال, مرجع سبق ذكره، ص194

2 – حكمات عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص83

2 / المطلب الثاني: تحديات البيئة الإقليمية

ان الاختراق الصيني للقارة الافريقية جاء في إطار جيوبوليتيكي يحمل معه أخطار حقيقية على مستقبل القارة. هذا من جهة، وهذا راجع للاستثمارات الصينية في العديد من البلدان الافريقية، وبالخصوص في البلدان البترولية والتي استطاعت سياسة بكين من الاعتماد على سياسة امنية اتجاه هذه الدول من جهة أخرى.

الاندفاع الصيني نحو القارة الافريقية خلق نوع من المنافسة الشرسة بينها وبين القوى المنافسة الأخرى مثل الولايات المتحدة الامريكية والمستعمرين القدامى للقارة الافريقية مثل فرنسا.[1] مع تفشي ظاهرة الإرهاب الدولي والقرصنة والجريمة المنظمة وكذلك النزاعات وبؤر التوتر وانعدام الاستقرار في العديد من الدول والمناطق التي تشكل مفاصل هامة لنسبة إلى المبادرة فإن مثل التهديدات الأمنية ستبقى تشكل تحد كبيرا وخطير أمام حماية أنابيب النفط والغاز والسكك الحديدية والخطوط البحرية، وستحتاج إلى الكثير من الاستثمارات للحد منها.[2] وعلى اعتبار أن استراتيجية الاختراق الصيني في أفريقيا حققت نجاحا ملموسا، الا أن الصين بدأت تدفع ضريبة استراتيجيتها في القارة من خلال تنامي التهديدات الأمنية ضد المصالح الصينية خاصة الشركات الصينية التي تستثمر في افريقيا، ونظرا للقوة العسكرية التي تمتلكها الصين فإن هذه الأخيرة قررت –بالاعتماد على المبدأ الواقعي المساعدة الذاتية أي التعامل مع التحديات الأمنية عن طريق تبني أسلوب مستقل وأن لا تعتمد على الدول الأفريقية لحماية المصالح الصينية من هذه التهديدات في القارة ، لذلك ارتأت الصين إلى صياغة ما يسمى "السياسة الأمنية الصينية في أفريقيا.[3]

تواجه الصين مصادر متعددة من التهديدات الأمنية التي أصبحت تزعجها وتكبح طموحاتها في أفريقيا.

بداية فان أغلبية التهديدات الأمنية تطال العمال الصينيين الذين يشغلون مناصب في المناجم الافريقية

---

1 - DIABY Fodé Siré**, Les stratégies des entreprises chinoises en Afrique : quels objectifs, quelle coopération ?** Thèse de Doctorat Sciences Économiques, UNIVERSITE DE NICE SOPHIA ANTIPOLIS, France, 24 juin 2014, page 201.

2 – لمياء مخلوفي, مرجع سبق ذكره، ص189.

3 – محمد صالح جمال, مرجع سبق ذكره، ص183.

فمنذ 2004 قامت مختلف الشركات الاستثمارية الصينية بسحب استثماراتها وانهاء خدماتها في المناطق الحدودية التي تثير نزاعات داخلية بين الأطراف. [1] ومما يؤكد أن هناك تحد إقليمي للتواجد الصيني في افريقيا فقد قامت الصين في الفترة ما بين 2010 و2016، بافتتاح أكثر من 320 سفارة في إفريقيا، وربما كانت تلك أكبر طفرة في بناء السفارات في أي مكان على الإطلاق. [2] كما سنستعرض بعض التحديات الإقليمية التي واجهت التواجد الصيني في افريقيا من بينها:

- ففي 2004 قام متمردون Rebels باختطاف عمال صينيين ثم إرسالهم إلى جنوب أفريقيا في إطار عقد عمل. [3]
- في أفريل 2006، فجرت مجموعة انفصالية، حافلة في جنوب نيجيريا، وحذرت المستثمرين والعمال الصينيين بأنهم سيتم "معاملتهم كلصوص Treated as thieves ، وأن هذه الحركة الانفصالية ستهاجم من جديد العمال الصينيين الذين يعملون في قطاع النفط والذين يشرفون على بناء الجسور في نيجيريا.
- من جانب آخر تحدث الناطق الرسمي باسم حركة تحرير دلتا النيجر الانفصالية (MEND) Mmovement For The Emanicipation Of The Niger Delta منددا بالسياسات الاقتصادية الصينية في أفريقيا، بالقول بأن الصين استولت على 2.2 مليار دولار أمريكي من عائدات النفط في دلتا النيجر.
- في نوفمبر 2006، قام متمردون سودانيون بثلاث هجمات خفيفة مستهدفة المنشآت والاستثمارات النفطية الصينية في السودان، وحاصروا منشأة أبو جابرا النفطية في دارفور، أين كان عمال صينيون يؤدون وظائفهم هناك.
- في جانفي 2007، رجال مسلحين نيجيريين، اختطفوا خمسة موظفين صينيين يعملون بشركة صينية للاتصالات بجنوب نيجيريا.
- وبعد أشهر من نفس السنة، قامت مجموعة ة مسلحة أخرى بقصف المقلعة الصينية في كينيا مسبب في مقتل عامل صيني.
- في نفس السياق، في أفريل 2007 تسعة صينيين و 65 إثيوبيا يعملون كمهندسين في مجال النفط قتلوا في هجوم تم تنفيذه في أحد مناطق التنقيب عن النفط تديره الشركة البترولية الصينية

1 – محمد صالح جمال، نفس المرجع ، ص 184

2 – مصطفى جالي، "الصين في افريقيا: تحقيق غايات القارة أم البحث عن المصالح الاستراتيجية؟ "، مركز الجزيرة للدراسات،قطر: 2021.(https://www.eljazeera.net)، اطلع عليه يوم 05 ماي 2025 على الساعة 21:00

3 – محمد صالح جمال، نفس المرجع 184.

في إثيوبيا، وقامت كذلك المجموعة الإثنية الصومالية المسماة "الجبهة الوطنية لتحرير أوغادان (ONLF) The Ogaden national Liberation Front ، باختطاف سبعة صينيين ثم أطلقوا سراحهم فيما بعد، وقد حذرت هذه المجموعة الإثنية المسلحة، الشركات النفطية الصينية والأجنبية عامة، بالانسحاب من المناطق الحدودية الصومالية.

- في سنة 2008 ، قامت الحكومة الصينية بإجلاء 212 صينيا من التشاد إلى الكاميرون بسبب الصدامات العنيفة واللاإستقرار الأمني والسياسي في العاصمة التشادية نجامينا.
- فـي 20 جويلية 2009، بدأت الصين تقلق أكثر من تزايد التهديدات الأمنية تجاه منشآتها الاقتصادية الحيوية في القارة الأفريقية، حين كانت مصالح بكين في خطر أمام أكبر تهديد في أفريقيا الذي يتمثل في القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي عندما قامت هذه الأخيرة بشن هجمات ضد بعض المنشآت الصينية في أفريقيا، لكن دون إحداث أضرار جسيمة، ولكن ثقل التنظيم الإرهابي أعطى صدى دوليا، وقد بررت القاعدة هذه الهجمات على أنها رد فعل على ما قامت به الصين عندما قمعت الأقلية المسلمة في غرب الصين.

ان التواجد الصيني في افريقيا يواجه مصاعب وتحديات إقليمية حقيقية على رأسها التأثير الغربي الذي لا يزال يتمتع بهيمنة واسعة في أفريقيا، لا سيما من خلال وسائل الإعلام وأسلوب الحياة المنتشرة في المدن الأفريقية، بالإضافة كذلك الى التحديات الأمنية الإقليمية التي تواجهها الصين في افريقيا خاصة وان افريقيا تعتبر أسخن القارات في العالم من حيث النزاعات الانفصالية المسلحةّ التي تهدد الدولة وتضعفها أمنيا، اقتصاديا، سياسيا وعسكريا.

3 / المطلب الثالث: تحديات البيئة الدولية

ان القضية التيُ تمثل محط تساؤل العالم واهتمامه هي صعود الصين، ورغبة الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على مكانتها الدولية زعيمة للنظام العالمي. فالجهد الذي يبذله الطرفان يرتكز أساًسا على تأمين حاجتهما من موارد الطاقة التي قد تقود في السنوات المقبلة أو العقود التالية إلى مواجهة مباشرة بني القوتين الكبيرتين. فالخبراء يؤكدون أن القارة الافريقية هي المجال المرشح لأن يكون ساحة لهذه المواجهة، هذا إذا لم تظهر قوى أخرى بنماذج اقتصادية وتطورية تنافس القوى الصاعدة وتفرض نفسها على ساحة الصراع. وهذه القوى المرشحة موجودة سواء في آسيا أو أمريكا اللاتينية[1]. وهذا يعني أنه بالنظر الى الإمكانيات المادية والطاقوية التي تمتلكها افريقيا فانه ستصبح هذه القارة مسرحا الى حرب ضروس بين القوتين العالميتين الصين والولايات المتحدة الافريقية هذا ان لم تتظهر مناطق أخرى من العالم تحتوي كآسيا وأمريكا اللاتينية تحتوي على ما تحتويه افريقيا حينها ستتبدل ساحة الحرب اليهما وهذا يدخل في اطار الصراع والنفوذ العالمي وبالنظر إلى حجم المخاوف الأوروبية والأميركية، يتجه المنظرون الغربيون إلى تبني خطاب يحث صانعي السيارات الأمريكيين والأوروبيين أن يعوا أن الفراغات التي خلفها انسحابهم من شمال افريقيا تحديدا ستملؤه الصين وهي تسعى إلى تطوير علاقات" الراعي/العميل" أكثر مع دول المنطقة، ومع القارة الإفريقية ككل[2]. أي أن هذا يعني بأن الصين تتربص بأماكن التواجد الغربي في القارة الافريقية حيث أن أي فراغ تتركه القوى الغربية تملأه الصين عن طريق استراتيجيتها التي اعتمدتها في افريقيا والتي هي مغايرة تماما للتواجد الغربي في القارة الافريقية. [3]

ينقسم الخبراء في واشنطن بشأن وجود الصين واستراتيجيتها ودورها المتنامي في القارة الأفريقية إلى قسمين: يضم القسم الأول أولئك الذين يطلق عليهم اسم "معانقو الباندا embrasseurs de panda "الذين لا يعتقدون بأن الصين يمكن أن تمثل تهديدا للولايات المتحدةً أو خطرا يهدد مصالحها. أما القسم الثاني فهو قسم مهاجمو التنين pourfendeurs de dragon "الذين ينظرون الى أنها الخطر الأول الذي يتهدد بلادهم، وهم بذلك ينبئون بحرب عالمية ثالثة. فمن الواضح أن الصين تجد نفسها الآن في منافسة قوية مع القوى الاستعمارية السابقة، ولكن أيًضا مع قوى ناشئة أخرى، مثل الهند وتركيا والبرازيل وغيرها، غير أن

1 – حكمات عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص82.

2 – بوحنية قوي، الصين وافريقيا: **الشراكات الغير مقيدة**، مركز الجزيرة للدراسات، 1 ديسمبر 2021، (https://www.eljazeera.net)، اطلع عليه يوم 05 ماي 2025 على الساعة 22:30

3 – مصطفى جالي، الصين في افريقيا: " تحقيق غايات القارة أم البحث عن المصالح الاستراتيجية؟،" مركز الجزيرة للدراسات، 12 سبتمبر 2021. ص13. (https://www.eljazeera.net)، اطلع عليه يوم 07 ماي 2025 على الساعة 00:14

العديد من الأفارقة أصبحوا يتساءلون عما إذا كانت قارتهم ستتمكن يوما ما من تنظيم نفسها وأخذ زمام المبادرة لكي تستفيد إلى أقصى حِّد من هذه المنافسة، بدلا من أن تكون مجرد ميدان للصراع.

فالصين والولايات المتحدة الأمريكية سيسعيان معا من أجل بناء قدرات إضافة إلى التعاون المشترك، والتوجه نحو الشراكة وتنسيق أمني خاصة في قضايا القرصنة البحرية ومكافحة تهريب المخدرات، وتوحيد الجهود لإنقاذ بلدان شمال إفريقيا بعد أحداث الربيع العربي وما نتج عنه من تداعيات سلبية على المصالح الاستراتيجية الصينية والغربية .

وبوجه عام يتوافق سيناريو التعاون الصيني – الغربي نسبيا مع السياسة الصينية التي تسعى إلى تجنب المواجهة مع الغرب، ومن ثم فهو يوفر قدرا من الأرضية المشتركة خاصة، وأن استراتيجية الصعود الصيني تقوم على التدرج، كما أن هذا السيناريو قابل للتطوير والتعديل بفضل تغير عناصر القوى الكبرى، وهو أمر تراهن عليه القيادة الصينية، وانه من المحتمل أن تتبع الصين سياسة تدل على معارضتها لدور الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وأن النموذج الأكثر احتمالا للعلاقات الصينية – الأمريكية بالأخص في منطقة شمال إفريقيا هو "لا سلام" و "لا حرب" ففيما تتجنب الصين المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة تقوم في الوقت نفسه ببناء علاقات وثيقة مع كل دول المنطقة.(1)

ان التواجد الصيني في القارة الافريقية أبان عن صراع خفي بين القوى الاستعمارية الكبرى في صورة الدول الاستعمارية، حيث أن الصين أمام تحد على النفوذ في القارة وجعلها دائما تحت السيطرة واستنزاف ثرواتها الباطنية والظاهرية، ويظهر أن الصين هي في تحد دولي على بسط سيطرتها على القارة الافريقية خاصة مع الولايات المتحدة الامريكية، ويمكن النظر إلى سياسة الصين الأفريقية بوصفها جزء من استراتيجية أوسع تهدف إلى تطويق القوى الغربية، بخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وتجاوزها أو إضعافها. وهي استراتيجية تصفها بكين بأنها معقدة. وهو ما يتطلبّ فك الرموز والمصطلحات غير المواتية للمصالح الصينية، ويبقى التحدي الكبير للمصالح الصينية الاستراتيجية يكمن في أهمية القارة السمراء على رقعة شطرنج التوازنات العالمية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

1 – ثامري مشري، بن سالم علي، **التواجد الصيني في منطقة شمال افريقيا: الأهداف والآليات**، مذكرة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية واستراتيجية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر: 2020–2021، ص56.

الخاتمة :

الخاتمة:

تعمل جمهورية الصين الشعبية على تبني العديد من الاستراتيجيات على المستوى الدولي لتحقيق النفوذ و إعادة رسم معالم النظام الدولي من خلال العديد من الاستراتيجيات المختلفة اختلاف الأهداف من جهة واختلاف الشركاء من جهة أخرى

حيث جاءت هذه الدراسة كمحاولة لتسليط الضوء على موضوع استراتيجيات الصين للنفوذ في افريقيا، معتمدة في ذلك على تطور الاستراتيجيى كفهوم و كممارسة ، من خلال استخدام هذا المفهوم (الاستراتيجية) على نطاق واسع وفي مختلف المجالات من طرف الصين، وهذا من اجل فرض تواجدها في افريقيا عبر عدة استراتيجيات (سياسية، صحية، ثقافية، زراعية...)، حيث عرفت العلاقات بين الصين وأفريقيا تطورت تطورا ملحوظ وعميقا خلال أكثر من نصف قرن، لتصبح خلال تلك الفترة شراكة استراتيجية تهدف إلى تحقيق الأهداف المشتركة.

ومع تغير مفهوم القوة وانتقاله من المفهوم الكلاسيكي (العسكرية) و المفهوم الحديث الذي يعرف العديد من المرتكزات ، وهذا من أجل ابراز مكانة أي دولة داخل المجتمع الدولي فانه لزاما امتلاك هاذين العنصرين من أجل اكتساب مكانة على مستوى المجتمع الدولي، حيث في ظل تطور مفهوم القوة وانتقاله من القوة الصلبة الى القوة الناعمة ، حيث استفادت الصين من هذا المفهوم (القوة الناعمة) وطبقته في مختلف المجالات في الشراكة مع الدول الافريقية ، و الملاحظ ان نهج سياستها في التعامل مع هذه الدول يختلف عن معاملة الدول الغربية لدول القارة الافريقية .

لقد اعتمدت الصين كذلك في تواجدها في القارة السمراء على استراتيجية الحزام والطريق الصينية، وهي استراتيجية جيو–اقتصادية استراتيجية تعيد بناء طريق الحرير القديم الذي اشتهرت به الصين قديما، الا أن هذه الاستراتيجية قدمت لتتلاءم مع متطلبات ومتغيرات طبيعة النظام الدولي وفواعله بالاعتماد على أدوات ووسائل غير تقليدية تصنعها الصين بنفسها، استراتيجية الحزام والطريق الصينية تنطوي على خطط مفهومة ووسائل وأدوات وآليات يتم استخدامها للوصول لأهداف مستقبلية يطمح صانع القرار مدعوما بالقدرات التأثيرية لدولته لترتيبها خارج حدودها السياسية خدمة لمصلحته الوطنية، وهذا ما جسدته الصين من خلال هاته الاستراتيجية (الحزام والطريق) من خلال التواجد في افريقيا، حيث أن المبادرة أصبحت اطارا لتلاقي الأهداف المشتركة حيث تسمح للصين بتوسيع قواعدها الاستثمارية، وتقدم لأفريقيا فرصة لتحقيق التنمية.

ومن أجل التواجد الصيني الفعال في افريقيا كان ولا بد عليها أن تكون قوية بما يكفي من جميع الجوانب مع امتلاكها لمصادر القوة، وهذا ما اعتمدته من خلال المقاربة الواقعية الدفاعية للمفكر كينيث وولتز، حيث أقرت الصين أنه من أجل التواجد في افريقيا يجب عليها ان تمتلك القوة التي تسمح لها بتحقيق

أمنها داخل النظام الدولي، كما أنه يجب عليها أن تتكيف مع مواقفها ووضعيتها داخل النظام انطلاقا من قراءتها لباقي الفواعل الدوليين، وهذا ما اعتمدته الصين من خلال استثمارها في القارة السمراء، حيث اعتمدت على نفسها وتقوية قدراتها وعناصر قوتها لتحقيق ذلك بعيدا عن القوى الغربية .

فقد ادركت الصين ان تواجدها في افريقيا وفي ظل العولمة وتفرعاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أنها ليست بمعزل عن العالم وأنه يجب عليها أن تتواءم وتتأقلم وتبني علاقات مع عناصر المجتمع الدولي، وهذا في اطار مقاربة الاعتماد المتبادل، حيث أن الصين في ظل هذه المقاربه كانت تسعى الى ابراز أهمية العلاقة (رابح / رابح) بينها وبين الدول الافريقية، فمن جهة كانت الصين تعتبر افريقيا خزانا وموردا طاقويا لها، و الدول الافريقية كذلك تستفيد من هذا التواجد من خلال العديد من الآليات المشتركة .

ان أهمية التواجد الصيني في افريقيا كذلك بالنسبة للدول الافريقية كان بهدف فك الارتباط مع الهيمنة الغربية والأمريكية التي سيطرت على افريقيا واستغلت مواردها أبشع استغلال، فالصين انتهجت سياسة مغايرة تماما للسياسة الغربية والأمريكية التي كانت تعتمد على الاملاءات والهيمنة والمشروطية السياسية، وعلى اعتبار ان القارة الافريقية مستودعا للموارد الأولية التي يحتاجها الغرب في التصنيع، ونسبة لما تمتلكه القارة من مقومات طبيعية نادرة أهلتها ذلك بأن تكون مجال للتنافس الدولي بين القوى الكبرى المتمثلة في الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الأوروبي إضافة الى الصين،

وما يميز التواجد الصيني في افريقيا كدلك هو مبدأ احترام سيادة كل دولة وعدم اعتماد سياسة الاملاءات والمشروطية السياسية، فالصين كانت تبحث على الدعم الافريقي في المحافل الدولية وفي الأمم المتحدة خاصة فيما يتعلق قضية تايوان والتبت وإقليم شينجيانغ، وافريقيا كانت تبحث عن الابتعاد عن السيطرة الغربية والاستفادة من العلاقات الاقتصادية والاستثمارات الصينية من أجل بناء نفسها واقتصادها.

ومما لا شك فيه أن جمهورية الصين الشعبية قد دخلت الى القارة السمراء بعدة استراتيجيات، وكان لها مجالات عديدة للنفوذ في افريقيا، ومن أهمها نجد المجال الاقتصاد والمالي والمجال الزراعي والمجال الصحي والمجال العسكري والأمني:

في المجال الاقتصادي والمالي فقد رفعت الصين من حجم الاستثمارات في افريقيا، وفتح باب الأسواق الصينية أمام المنتجات الافريقية، بالإضافة الى تسهيلات في القروض التفضيلية التي منحتها الصين الى افريقيا، وارتفاع حجم المبادلات التجارية بينها و بين الدول الافريقية .

في المجال الزراعي فقد صدرت الصين التكنولوجيا الزراعية لافريقيا وفتحت باب التصدير والاستيراد للمنتجات الزراعية بين البلدين ، حيث أضحى هناك المعرض التجاري الاقتصادي الصيني ومهرجان التسوق الافريقي عبر الأنترنت .

في المجال الصحي فقد اتجهت الصين الى بناء المستشفيات والبنى التحتية والتزود بالأجهزة الطبية الحديثة بالإضافة الى اجراء دورات تكوينية وتدريبية للفرق الطبية من اجل مكافحة بعض الأمراض التي كانت تفتك في وقت ما بالسكان الافريقيين .

في المجال العسكري والأمني فقد ارتفع رقم الصادرات الصينية في بيع الأسلحة للقارة الافريقية، كما أنها ساعدت في بناء بعض مصانع الذخيرة الخفيفة لبعض البلدان الافريقية، كما أنها اتجهت الى بناء قاعدة عسكرية صينية في جيبوتي بالإضافة الى اجراء بعض المناورات الحربية والتكتيكات مع الدول الافريقية وهذا في اطار العولمة العسكرية والأمنية.

و من الجانب المؤسساتي المشترك تظهر الأطر التعاونية الصينية الافريقية المشتركة من خلال منتدى التعاون الصيني الافريقي الذي انطلق منذ سنة 2000 والذي كان يهدف الى المساواة والمنفعة المتبادلة والتشاور المتكافئ وتعزيز التفاهم وتوسيع التوافق المشترك وتقوية الصداقة ودفع التعاون، وينعقد هذا المنتدى كل 3 سنوات من أجل اجراء عملية التقويم والتقييم للعلاقة بين الطرفين.

اضافة الى مبادرة النيباد لسنة 2001 والتي جاءت على أساس تعهد القادة الافارقة والذي يقوم على أساس رؤية مشتركة يتقاسمون من خلالها القناعة بضرورة تعجيل القضاء على الفقر ووضع بلدانهم على خطى النمو المستدام والمشاركة النشطة في الاقتصاد والحياة السياسية العامة.

إضافة الى الاستراتيجية الصينية اتجاه افريقيا(2063) والتي جاءت لتعبر عن مجالات التعاون المستقبلية وآفاقها مع افريقيا، وتحديد مبادئ الصين التي تحكم علاقتها بافريقيا وأهدافها هناك، وقد جاءت الوثيقة الصينية على أن ما تدعو اليه الصين هو تيار عالمي تتجسد فيه قيم السلام والتنمية والتعاون وليس الحروب والنزاعات والخلافات، كما كانت تهدف الوثيقة أنه بحلول عام 2063 ستكون القارة الافريقية مزدهرة بالوسائل والموارد اللازمة لتحقيق التنمية.

ان التواجد الصيني في القارة الافريقية يعرف العديد من التحديات سواء تحديات البيئة الداخلية الافريقية أو تحديات البيئة الإقليمية، أو تحديات البيئة الدولية :

فمن ناحية تحديات البيئة الداخلية الافريقية فان التواجد الصيني في افريقيا قد أثار مخاوف السكان خاصة من ناحية ذوبان الهوية الافريقية أمام تزايد مراكز ومعاهد الكونفوشيوسية لتوسيع الثقافة الصينية بالإضافة

كذلك الى المعاملة السيئة التي يتلقاها الفرد الافريقي من أرباب الأعمال الصينيين داخل القارة مما أثار حساسية مفرطة للتواجد الصيني والتي قد تنبأ بانتفاضة وثورات شعبية قد تنسف بالوجود الصيني .

اما من ناحية التحديات الإقليمية فان الصين تواجه التأثير الغربي الذي لا يزال يتمتع بهيمنة واسعة في افريقيا، بالإضافة كذلك الى التحديات الأمنية الإقليمية التي تواجهها الصين في افريقيا القارات من خلال تعدد و تجدد النزاعات المسلحة الانفصالية التي تهدد الدول وتضعفها أمنيا واقتصاديا وسياسيا وعسكريا.

أما من ناحية التحديات الدولية فان الصين في صراع خفي مع القوى الغربية والولايات المتحدة الأمريكية خاصة من أجل السيطرة وبسط النفوذ على الموارد الطبيعية وموارد الطاقة الافريقية، وان كان هذا الصراع جد معقد الا ان كل طرف يحاول بسط سيطرته ونفوذه محاولا اضعاف الآخر، فالصين تحاول كسر هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وبعث نظام دولي متعدد الأقطاب، أما الولايات المتحدة الأمريكية فتحاول إبقاء نفسها في الأحادية القطبية متزعمة العالم ولو حاربت العالم كله.

من خلال ما تم تقديمه خلال هذه الدراسة حول استراتيجيات الصين للنفوذ في افريقيا من 2000 الى 2024 اهم ما يمكننا استنتاجه هو كالآتي:

– إن عدم ربط الصين لدبلوماسية المساعدات بشروط سياسية كاحترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان شكل عامل جذب للدول النامية التي عملت على توسيع علاقاتها مع هذه الأخيرة من خلال تعميق العلاقات التجارية وتحسين مناخ الاستثمار بين الطرفين.

– حرص الصين على تطبيق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول شكل أهم مظاهر سياستها الخارجية.

– إن الصين أولت اهتماما حتى بالجانب الثقافي من خلال نشر الثقافة الصينية في إفريقيا وتقديم المساعدات والتسهيلات للطلبة الأفارقة للدراسة في الصين، ناهيك عن تقديم المساعدات في الجانب الصحي.

– يعزى تركيز الصين جهودها على العالم النامي لما يزخر به من موارد طبيعية ولما يتوفر عليه من أسواق صاعدة تحتاجها الصين لضمان نموها الاقتصادي.

– عملت الصين على رسم صورة نمطية لها في الخارج تقوم على عدة ركائز أهمها: أنها دولة محبة للسلام وضحية للإمبريالية، دولة اشتراكية، ضد الهيمنة، دولة من العالم الثالث، مساندة لحركات التحرر، مستقلة، وقوية، ومتعاونة.

- أن الاستراتيجيات الصينية تعتمد على أدوات للقوة الناعمة الصينية في إفريقيا والتي تعددت صورها وأوجهها مما شكل أهم عوامل نجاحها ونجاح الوجود الصيني في إفريقيا بالرغم من وجود بعض التحديات .

– تعمل الصين على تغيير النسق الدولي من أحادي القطبية الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة إلى نسق متعدد الأقطاب على أن تكون أحد قطبيه، وترفض الفكر الليبرالي الغربي، وتسعى إلى إقامة مجتمع المصير المشترك الذي دعا إليه الرئيس الصيني شي جين بينج، واستخدمت الأداة الاقتصادية بشكل متزايد إلى جانب الأداة الدبلوماسية عن طريق التبادلات التجارية والاستثمارات الضخمة لدعم سياستها التنموية للدول الأفريقية.

– عملت الصين على إقامة علاقات تعاونية مع الدول الأفريقية تقوم على الربح المشترك والنفع المتبادل. في المقابل تحاول الحصول على الدعم السياسي الأفريقي في المحافل الدولية بشأن قضية تايوان والتبت وشين جيانغ والخلاف بينها وبين اليابان حول عدد من الجزر في بحر الصين الجنوبي.

- الصين تضع أهدافا طويلة المدى بعد دراسات دقيقة للوضع السائد، فعملت على احياء طريق الحزام والطريق الذي يعد النقلة النوعية في سياسة الصين العالمية التي ستجعل منها قطبا صاعدا لا منافس له.

- الدول النامية لم تستفد من الهيمنة الأمريكية والغربية على العموم بل عانت وتخلفت عن الاقتصاد العالمي، ولكن تختلف الرؤية الصينية التي تطرح نموذجا تنمويا يحتذى به ويحترم خصوصيات كل دولة، كما يضمن نهوض الدول النامية ودمجها في الاقتصادات العالمية.

- ترحب القوى الأفريقية بالمبادرة الصينية، وتشعر بأنها شريكا تنمويا وليس مستغلا من قبل دولة تحاول السيطرة عليه. فالعلاقات الصينية الأفريقية بوجه عام تصب في مصلحة الطرفين، ويجب الاستفادة من التجربة الصينية لصالح النهوض الأفريقي.

- الدول الأفريقية لديها مقومات جغرافية وموارد بشرية ، اقتصادية ، جيوسياسية ....تمكنها من احتلال مراتب أعلى على مستوى النظام العالمي ، و تحقيق مكانتها وهذا بحسب تصريحات زعماء القارة لأن افريقيا أصبحت تشكل حلبة منافسة دولية على ما تمتلكه من مقومات .

قائمة المراجع

و المصادر

قائمة المراجع و المصادر :

قائمة المراجع باللغة العربية :

الكتب:

1 * توماس شيلينج، **استراتيجية الصراع** (تر: نزهت طيب وأكرم حمدان)، الطبعة الأولى، لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون،2010.

2 *طويل نسيمة، **دراسات في الفكر الاستراتيجي**، سلسلة مطبوعات ، الجزائر، 2017.

3 * سمين إبراهيم كمال، **الاستراتيجية الصينية في بحر الصين الجنوبي**، الطبعة الأولى، العراق، دار أيام للنشر والتوزيع، 2023.

4 * جوزيف. س ناي، **القوة الناعمة وسيلة للنجاح في السياسة الدولية**، تر: د.محمد توفيق البجيرمي، د. عبد العزيز عبد الرحمان الثنيان، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، العبيكان للنشر، 2007.

5 * جمال محمد الصالح، **الاختراق الصيني للقارة الافريقية بعد نهاية الحرب الباردة**, الطبعة الأولى, ألمانيا, المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية, 2020.

6 * سعودي محمد عبد الغاني، **قضايا افريقيا**، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1978.

7 * سعد المنصوب محمد أحمد، **الصين القصة الكاملة للقوة العالمية الصاعدة**، الطبعة الأولى، السعودية، مطابع نجد، 2015.

المقالات والمنشورات في المجلات العلمية:

1 * بوازدية جمال، **محاضرات في الفكر الاستراتيجي**، جامعة الجزائر3، مطبوعة جامعية، 2018-2019.

2 * خير الله أحمد السيد، **أثر تطور مفهوم وعناصر القوة على تحولات النظام الدولي**، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بور سعيد، مصر:الجزء الثاني، العدد الثالث، يوليو2019.

3 * عويس أبو عيد شيماء، **القوة في العلاقات الدولية دراسة تأصيلية**، القاهرة: المعهد المصري للدراسات،2018.

4 * احمد الأشهب اسماعيل، **مفهوم القوة في العلاقات الدولية المعاصرة دراسة نقدية وصفية**، جامعة الزيتونة، تونس: مجلة القرطاس، المجلد3، العدد25، 2024.

5 * عبد الحي وليد، **مراجعات كتاب مستقبل القوة**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر: 2013.

6 * مخلوفي لمياء، **استراتيجية الحزام والطريق الصينية الجديدة في افريقيا**, مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، الجزائر: مجلة مدارات سياسية, الجزائر: 2017.

7 * عديلة محمد الطاهر، **الجدل الليبيرالي/ الواقعي حول دور الاعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي**، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر: مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد15، جوان2016.

8 * عباس عطوان خضر، إبراهيم الموسوي صفاء، **الاعتماد المتبادل وأثره في الأمن العالمي**، جامعة النهرين، العراق: مجلة قضايا سياسية، العدد66، فيفري2025.

09 * أبو كريم منصور، **القوة الناعمة بين تأصيل المفهوم ودلالات التوظيف في تنفيذ السياسة الخارجية (الولايات المتحدة والصين – دراسة مقارنة)**، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر: مجلة السياسة العالمية، العدد2 ،2023.

10 * عبد الرحمان حكمات، **استراتيجية الوجود الصيني في افريقيا**، مجلة سياسات عربية، معهد الدوحة للدراسات العربية، قطر: العدد22، 2016.

11 * عبد السلام عباس جيهان، **العلاقات الاقتصادية الصينية الافريقية: دراسة تحليلية**، مجلة السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر: المجلد16، العدد15، 2022.

12 * احمد أنور فاطمة الزهراء، **آليات التواجد الصيني في القارة الافريقية بين الفعالية والاخفاق**، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، مصر: العدد13، جانفي2022.

13 * يوسف حمد م.زياد، **التوجه الصيني نحو القرن الافريقي بعد الحرب الباردة**، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا: العدد07، يناير 2020.

14 * قحطان عبد الله حارث، **مصالح الصين النفطية في القارة الافريقية**، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا: العدد1، مارس 2018.

15 * بن عياد رياض، **تعزيز الشراكة في إطار المنتدى الصيني– الافريقي**، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسة المركز الجامعي تيبازة، الجزائر: العدد5، جوان 2018.

16 * بوخالفة زوهير، **وسائل وآليات الاستراتيجية الصينية في القارة الافريقية**، مجلة القانون الدولي والتنمية، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، الجزائر: العدد1، 2021.

17 * قادة بن عبد الله عائشة، **الصين وافريقيا... عهد جديد أم استعمار حديث؟**، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، جامعة سطيف2، الجزائر: العدد1، جوان2024.

18 * محمود السيد معتوق سهير، وآخرون، **نموذج التكامل القاري الافريقي الصيني**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، مصر: العدد4، ديسمبر2018.

19 * وشنان صالح، **مبادرات التنمية في افريقيا: نموذج نيباد**، جامعة باتنة 1، الجزائر: المجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد7–8، 31ديسمبر2017.

20 * يحياوي هادية، **مبادرات الحوكمة والتنمية: النيباد نموذجا**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1، الجزائر: العدد8، 31 ديسمبر 2013.

21 * محمدي صليحة، **السياسة الصينية تجاه افريقيا توظيف القوة الناعمة لكسب القارة الافريقية**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة 1، الجزائر: العدد11، جويلية2017.

22 * معصم سمير، **التحديات التنموية لأفريقيا بمنظور الاجندة الافريقية 2013-2063**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 2، الجزائر: العدد1، جوان2024.

23 * جالي مصطفى، **الصين في افريقيا: تحقيق غايات القارة أم البحث عن المصالح الاستراتيجية؟**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر: 12 سبتمبر 2021.

24 * بوحنية قوي، **الصين وافريقيا: الشراكات الغير مقيدة**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر: ديسمبر 2021

25 * المرابط علاء، **أنواع القوة في النظام الدولي**، مجلة شؤون استراتيجية، العدد1، المغرب، 2017.

26 * صلاح علي ، **مشروع الحزام والطريق: كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي؟**، مجلة اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الامارات العربية المتحدة: العدد26، 2018.

27 * داید محمد زین العابدین، **تأثير الصعود الصيني على حقل التنظير في العلاقات الدولية**، مجلة صوت القانون، جامعة خميس مليانة، الجزائر: العدد 1، 2024..

28 * فاضل محمد بلاط شريفة ، **الهوية الثقافية وتأثيرها على العلاقات الصينية الافريقية**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بور سعيد، مصر: العدد10، 2021.

29 * العابد فواز، **السياسة الاقتصادية الصينية في افريقيا- الدوافع والاستراتيجيات**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة عاشور زيان الجلفة، الجزائر: العدد3، 2024.

الأطروحات والمذكرات:

1 * قديح ايمان، **تحول مفهوم القوة في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف المسيلة, 2017-2018.

2 * سحنوني عائشة، **الاعتماد المتبادل في ظل العولمة والدول النامية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة1، الجزائر: 2016-2017.

3 * قط سمير، **الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في افريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة – قطاع النفط نموذجا**-،رسالة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر: 2007-2008.

4 * ترفاس نائلة، **البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا**، مذكرة شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-2017.

5 * ثامري مشري، بن سالم علي، **التواجد الصيني في منطقة شمال افريقيا: الأهداف والآليات**، مذكرة شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية واستراتيجية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر: 2020-2021.

6 * سهيل محمد زيدان رشا، **التحولات المعاصرة للقوة وتأثيرها في سيادة الدولة القومية بعد عام 2010 نماذج مختارة**، أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، العراق: 2024

7 * عادل علي سليمان موسى العقيبي، **مفهوم القوة في العلاقات الدولية 1991-2017(المنظور الأمريكي: دراسة حالة)**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.2018

8 * ملاح نصيرة، **الاستراتيجية الاقتصادية للصين ومكانتها في النظام الدولي**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، الجزائر: 2017-2018.

المراجع باللغة الأجنبية:

1 – Paul Nantulya, **la militarisation croissante de la politique chinoise en Afrique,** Washington : centre d'études stratégiques de l'Afrique, 10 décembre 2024.

2 – Emmanuel Veron, **Chine-Afrique : une relation asymétrique et stratégique pour pékin**, France : fondation méditerranée d'études stratégiques.23 mai 2024.

3 – Jean-Pierre Cabestan**, les relations chine-Afrique : nouvelles responsabilités et nouveaux défis d'une puissance mondiale en devenir**, France, Hérodote : revue de géographie et géopolitique, 2013.

4 - Paul Nantulya and Leland Lazarus, **Les leçons à tirer de la diplomatie des forums de la Chine en Afrique, en Amérique latine et dans les Caraïbes**,France, centre d'études stratégiques de l'Afrique. 2fevrier 2024**.**

5 - DIABY Fodé Siré, **Les stratégies des entreprises chinoises en Afrique : quels objectifs, quelle coopération ?,** Thèse de Doctorat, Sciences Économiques, UNIVERSITE DE NICE SOPHIA ANTIPOLIS,France, 24 juin 2014.

6 - Ibrahim Magassa, **Stratégies chinoises de financement et de pénétration des marchés africains**, France, outre-terre, n^0 30, 2011.

7 - patrice férus, **la présence militaire de la chine en Afrique en 5 chiffres clés**, information.tv5monde.com, 2021

8 - Claire BRODIN, **LE NEPAD, UNE INITIATIVE POLITIQUE DE L'AFRIQUE**, France, centre Thucydide, volume7, université paris 2, 2004.

9 – Philippe Hugon, **Le NEPAD entre partenariat et gestion des conflits,** politique étrangère, T2, 2003.

المواقع الالكترونية

1 – www.xinhuanet.com

فراج احمد، **التعاون المتعمق بين الصين وافريقيا في مجال الزراعة يساعد على تحديث الزراعة في افريقيا**،31 أوت 2024 شوهد على الساعة 19:15د ، يوم 17 افريل 2025.

2 – www.au.int

تقرير مفوضيه الاتحاد الأفريقي عن الأجندة الأفريقية2063

3 - https://imawdoo3.com

ميساء لغلاص، **مفهوم النظرية الواقعية الدفاعية**

تاريخ الاطلاع 02 ماي 2025 على الساعة 20:45د

الفهرس :

مقدمة ..... ا-و

- **الفصل الأول: الإطار العام للدراسة** **9**
  - المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة.....9
  / المطلب الأول: مفهوم الاستراتيجية 9
  / المطلب الثاني: تغير مفهوم القوة.....19
  / المطلب الثالث: استراتيجية الحزام والطريق الصينية.....25
  - المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة 29
  / المطلب الأول: الواقعية الدفاعية (كينيث وولتز).....29
  / المطلب الثاني: الاعتماد المتبادل 31
  / المطلب الثالث: مقاربة القوة الناعمة (جوزيف ناي).....34
  - المبحث الثالث: العلاقات الصينية الافريقية.....36
  / المطلب الأول: الجذور التاريخية للعلاقات الصينية الافريقية.....36
  / المطلب الثاني: أهمية التواجد الصيني في افريقيا.....39
  / المطلب الثالث: مميزات التعاون الصيني الافريقي 41
- **الفصل الثاني: الاستراتيجيات الصينية للنفوذ في افريقيا** **44**
  - المبحث الأول: مجالات النفوذ الصيني في افريقيا 44
  / المطلب الأول: المجال الاقتصادي والمالي.....44
  / المطلب الثاني: المجال الزراعي 46
  / المطلب الثالث: المجال الصحي.....49
  / المطلب الرابع: المجال العسكري والأمني 51
  - المبحث الثاني: آليات النفوذ الصيني في افريقيا 53
  / المطلب الأول: الآلية الديبلوماسية 53
  / المطلب الثاني: الآلية الاقتصادية.....56
  / المطلب الثالث: الآلية العسكرية والأمنية.....59
  - المبحث الثالث: الأطر التعاونية الصينية الافريقية المشتركة.....62
  / المطلب الأول: منتدى التعاون الصيني الافريقي (بداية من سنة 2000).....63
  / المطلب الثاني: مبادرة النيباد (2001).....68

/ المطلب الثالث: وثيقة سياسات الصين تجاه افريقيا 2006 71
/ المطلب الرابع: الأجندة الافريقية 2063 73
- المبحث الرابع: تحديات الاستراتيجية الصينية في افريقيا 76
/ المطلب الأول: تحديات البيئة الداخلية الأفريقية 76
/ المطلب الثاني: تحديات البيئة الاقليمية 78
/ المطلب الثالث: تحديات البيئة الدولية 81
الخاتمة 84

الملخص:

تسلط هذه الدراسة الضوء على استراتيجيات الصين الرامية إلى تعزيز وجودها في القارة الأفريقية الغنية بالثروات التي تحتاج إليها قوى متقدمة وصاعدة على حد سواء، كالقوة الصينية، وتعمل على معرفة التوجهات والأسس التي تنتهجها الاستراتيجيات الصينية في أفريقيا، إضافة إلى الأشكال التي يتخذها الوجود الصيني في القارة الأفريقية.

كما تبرز هذه الدراسة طبيعة الاستراتيجيات التي طبقتها جمهورية الصين الشعبية مع الدول الافريقية وهذا من خلال الانعكاسات الايجابية لصالح التنمية الإفريقية من قبيل توفير فرص جديدة لتحقيق مداخيل مالية خاصة من الاستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا والإعانات المالية غير المشروطة.

كما تحاول الدراسة أيضا أن تقف على تقييم الآثار التي يمكن أن تتركها استراتيجية الوجود الصيني في القارة الأفريقية. بالإضافة الى التحديات بمختلف ابعادها (الداخلية، والإقليمية، والدولية) التي تواجه تواجد الصين داخل أفريقيا.

وخلصت الدراسة إلى أن الاستراتيجيات التي اعتمدتها جمهورية الصين الشعبية في افريقيا من سنة 2000 الى غاية سنة 2024، قد حققت نتائج كبيرة خاصة بعد تأسيس منتدى التعاون الصيني الافريقي محققة عدة مزايا للجانبين على حد سواء، وذلك من خلال سبل متعددة أهمها تعزيز المبادلات التجارية، وزيادة تدفقات الاستثمارات، وتنويع وزيادة التمويل.

ABSTRACT :

This study highlights China’s strategies aimed at strengthening its influencein the African continent, which rich in resouces needed by both advanced and emerging powers, such as china. It examines the orientations and foundations guiding chinese strategies in Africa, along with different forms of China’s presence on the continent.

Additionally , the study explores the nature of strategies implemented by people’s republic of China with african countries, focusing on their positive impacts on african development. This includes creating new opportunities for financial revenues, particularly throught direct chinese investments in Africa and unconditional financial aid.

The study olso seeks to assess the effects of China’s presence in Africa, along with various challenges (domestic , regional, and international) that China faces in the african continent.

Ultimately, the study concludes that the strategies adopted by the people’s republic of China in Africa from 2000 to 2024 have achieved a big results , especially following the establishement of the forum on China- Africa cooperation . these strategies have provided numerous advantages for both sides throught multiple channels, primarily by enhancing trade exchanges, increasing investment inflows, and diversifying and expanding financial support.